

تؤمن المنظمة الدولية للهجرة بمبدأ  
أن رقم ٢٦ الهجرة الإنسانية المنظمة  
تعود الحوار الدولي بالفائدة  
على بشأن الهجرة المهاجرين  
والمجتمع. وبصفتها منظمة تعمل  
فيما بين الحكومات، تتعاون المنظمة  
الدولية للهجرة متابعة الهجرات مع  
شركائها في واستعراضها في أهداف  
المجتمع الدولي التنمية المستدامة  
من أجل: المساعدة في مواجهة  
التحديات التنفيذية للهجرة، دفع  
التفاهم حول المسائل المتعلقة  
بالهجرة، تشجيع التنمية الاجتماعية  
والاقتصادية من خلال الهجرة، والحفاظ  
على الكرامة الإنسانية وسلامة  
المهاجرين.

تؤمن المنظمة الدولية للهجرة بمبدأ أن الهجرة الإنسانية المنظمة تعود بالفائدة على المهاجرين والمجتمع. وبصفتها منظمة تعمل فيما بين الحكومات، تتعاون المنظمة الدولية للهجرة مع شركائها في المجتمع الدولي من أجل: المساعدة في مواجهة التحديات التنفيذية للهجرة، دفع التفاهم حول المسائل المتعلقة بالهجرة، تشجيع التنمية الاجتماعية والاقتصادية من خلال الهجرة، والحفاظ على الكرامة الإنسانية وسلامة المهاجرين.

تُعبّر محتويات هذا التقرير عن آراء المؤلفين ولا تعكس بالضرورة الرؤية الخاصة بالمنظمة الدولية للهجرة (IOM). إن المصطلحات المستخدمة والمواد التي يقدمها هذا التقرير لا تعكس بأي شكل من الأشكال آراء المنظمة الدولية للهجرة بخصوص الوضع القانوني لأي دولة، أو أرض، أو مدينة أو منطقة، أو حكوماتها وحدودها.

الناشر: المنظمة الدولية للهجرة

١٧ شارع موريلون

١٢١١ جنيف ١٩

سويسرا

هاتف: +٩١ ٩١ ٧١٧ ٢٢ ٤١

فاكس: +٩١ ٦١ ٧٩٨ ٢٢ ٤١ ٥٠

بريد إلكتروني: [hq@iom.int](mailto:hq@iom.int)

موقع إلكتروني: [www.iom.int](http://www.iom.int)

@ ٢٠١٧ المنظمة الدولية للهجرة (IOM)

جميع الحقوق محفوظة. المواد الموجودة في هذا التقرير لا يمكن طبعها أو تخزينها في نظام قابل للاسترداد أو إرسالها بأي شكل أو وسيلة إلكترونية أو ميكانيكية أو من خلال التصوير الضوئي أو التسجيل دون موافقة خطية مسبقة من الناشر.

رقم ٢٦

الحوار الدولي  
بشأن الهجرة

# متابعة الهجرات واستعراضها في أهداف التنمية المستدامة



يتمثل هدف المنظمة الدولية للهجرة الأولى في تيسير إدارة الهجرة الدولية  
إدارة منظّمة وإنسانية... ومن أجل تحقيق هذا الهدف، ستركز المنظمة على  
الأنشطة التالية، بناء على طلب الدول الأعضاء أو بالميثاق معها : ...

٧- من أجل تعزيز وتيسير ودعم المناقشات على الصعيدين الإقليمي  
والعالمي والحوار بشأن الهجرة، بما في ذلك من خلال الحوار الدولي بشأن  
الهجرة، لزيادة فهم ما توفره من فرص وما تطرحه من تحديات، وتحديد  
ووضع سياسات فعالة للتصدي لتلك التحديات وتحديد

نهج وتدابير شاملة للنهوض بالتعاون الدولي ... (استراتيجية المنظمة  
الدولية للهجرة، التي اعتمدها مجلس المنظمة الدولية للهجرة في ٢٠٠٧).

أطلقت المنظمة الدولية للهجرة الحوار الدولي بشأن الهجرة (الحوار  
الدولي) في الدورة الخمسين لمجلس المنظمة الدولية للهجرة في عام ٢٠٠١،  
بناء على طلب من أعضائها. وكان الغرض من هذا الحوار الدولي، تماشيا  
مع ولاية دستور المنظمة الدولية للهجرة، هو توفير منتدى للدول الأعضاء  
والمراقبين من أجل تحديد ومناقشة القضايا والتحديات الرئيسية المطروحة  
في مجال الهجرة الدولية، للمساهمة في التوصل إلى فهم أفضل للهجرة  
وتعزيز التعاون في قضايا الهجرة بين الحكومات ومع الجهات الفاعلة الأخرى.  
كما ينطوي الحوار الدولي أيضاً على وظيفة بناء القدرات، مما يمكن الخبراء  
من مختلف المجالات ومختلف المناطق من تبادل نهج السياسات والممارسات  
الفاعلة في مجالات معينة من الاهتمام وإنشاء شبكات للعمل في المستقبل.

وقد ساعد شكل الحوار الدولي الشامل، والبناء وغير الرسمي على خلق  
مناخ أكثر انفتاحاً لنقاش سياسات الهجرة، واستعمل لبناء الثقة بين مختلف  
أصحاب المصلحة في مجال الهجرة. وإلى جانب البحوث المستهدفة وتحليل  
السياسات، يوفر الحوار الدولي منتدى مفتوحاً للنقاش والتبادلات فيما بين  
جميع أصحاب المصلحة المعنيين، ويساهم في فهم أفضل لقضايا الهجرة  
المواضيعية والناشئة، وصلاتها مع مجالات السياسات الأخرى. كما يسهل  
أيضاً تبادلات الخيارات فيما يخص السياسات والنهج بين واضعي السياسات  
والممارسين، بهدف التوصل إلى حوكمة أكثر فعالية وإنسانية للهجرة الدولية.

وقد تم تصميم سلسلة منشورات الحوار الدولي بشأن الهجرة (أو "سلسلة  
الكتاب الأحمر") لالتقاط واستعراض نتائج الأحداث والبحوث التي أجريت في  
إطار الحوار الدولي. وتقوم بإعداد سلسلة الكتاب الأحمر وتنسيقه وحدة الحوار  
الدولي التابعة لإدارة التعاون الدولي والشراكات الدولية في المنظمة الدولية  
للهجرة. ويمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات حول الحوار الدولي، على  
العنوان التالي: [www.iom.int/idm](http://www.iom.int/idm).

يحتوى هذا المنشور على التقرير والمواد التكميلية لحلقتي العمل التى عقدتا فى عام ٢٠١٦، أولاهما فى نيويورك، يومى ٢٩ شباط/فبراير و١ آذار/مارس ٢٠١٦، وثانيهما فى جنيف يومى ١١ و١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦. وقد جمعت حلقتا العمل اللتان عُقدتا تحت العنوان الرئيسى للحوار الدولى - «متابعة واستعراض مسألة الهجرة فى إطار أهداف التنمية المستدامة»، ٦٨ متكلماً وحضرها أكثر من ٦٠٠ مشارك من قطاعات مختلفة من أوساط واضعى السياسات، والخبراء، والأكاديميين، والقطاع الخاص، ومسؤولى المنظمات الدولية، والمهاجرين.

ويعرض هذا المنشور تقريراً موضوعياً مَفصَّلاً عن المداولات بشأن القضايا الرئيسية التى نوقشت، ويقدم مجموعة من الخبرات الوطنية، وأفضل الممارسات التى تمّ تقاسمها والتوصيات التى قدمت نحو عملية تنفيذ شفافة وشاملة لأهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالهجرة. كما يحتوى على جدول الأعمال، وورقة عمل أساسية وموجز النتائج الرئيسية، التى تخص كلا من حلقتي العمل.

وقد تمم تحرير هذا التقرير من طرف السيدة كاثلين نيولاند المؤسسة لمعهد دراسات الهجرة تحت ادارة السيد عزوز السامري، رئيس شعبة مجالس الإدارة فى المنظمة الدولية للهجرة والإشراف العام للسيدة جيل هيلك، مديرة إدارة التعاون الدولى والشراكات الدولية فى المنظمة الدولية للهجرة

ويُقدّم شكر خاص على إعداد هذا المنشور إلى بولا بينيا (وحدة الحوار الدولى بشأن الهجرة) لما قدّمته من اجل تنسيق و مراجعة مضمون التقرير وإنتاج الوثائق الأساسية، وأناليزا بيليغرينو (وحدة الحوار الدولى للهجرة) لمساهمتها القيمة فى إعداد هذا التقرير وديفيد مارتينو (شعبة العمليات المتعددة الأطراف) ومكتب المنظمة الدولية للهجرة لدى الأمم المتحدة فى نيويورك على تعاونهم ودعمهم لتنظيم حلقة نيويورككارلوس جوليان هيرنونديس، سيسيليا هيدلاند و اشلى والكوت (شعبة العمليات المتعددة الأطراف) كارمن اندرو و فابيان ويت و فريقيهما فى وحدة الترجمة و فاليرى هاجر و ماى انجلين دلجادو من وحدة النشر و اخيرا و ليس اخر امانة الاجتماعات

وتودّ المنظمة الدولية للهجرة أن تعرب عن عميق امتنانها لحكومة أستراليا وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية على مساهمتهما المالية السخية لتحقيق الحوار الدولى لعام ٢٠١٦، فضلا عن دعمهما المتواصل للحوار الدولى بشكل عام.



# الفهرس

مقدمة .....	٣
الفصل ١ : المهاجرون والهجرة فى خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ .....	٧
الفصل ٢ : قياس ورصد التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة .....	١٣
الفصل ٣ : التخطيط الشامل لأجل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة واستعراضها .....	٣١
الفصل ٤ : متابعة التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف المتعلقة بالهجرة .....	
فى خطة عام ٢٠٣٠ من خلال المنتدىات المتعددة الأطراف .....	٤٥
الفصل ٥ : أن الألوان للعمل .....	٥٥
الفصل ٦ : فى سبيل ميثاق عالمى من أجل الهجرة - من هنا إلى هناك .....	٦٣
جدول الأعمال النهائى بنيويورك .....	٧١
ورقة معلومات أساسية بنيويورك .....	٨١
موجز الاستنتاجات بنيويورك .....	٩٣
جدول الأعمال النهائى بجنيف .....	١٠١
ورقة معلومات أساسية بجنيف .....	١١١
موجز الاستنتاجات بجنيف .....	١٢٣





تقرير عن حلقتي العمل المعقودتين بين الدورات  
٢٩ شباط / فبراير و١ آذار/مارس ٢٠١٦  
مقر الأمم المتحدة، نيويورك  
١١-١٢ تشرين الأول /أكتوبر ٢٠١٦  
قاعة المؤتمرات السابعة والعشرون ، قصر الأمم، جنيف



## مقدمة



الحوار الدولي حول الهجرة بجنيف ٢٠١٦ م. د. هـ (تصوير : اماندا نيرو)

تألف الحوار الدولي بشأن الهجرة لعام ٢٠١٦، وهو وهو اهم منتدى للحوار السياسي للمنظمة من حلقتي عمل اثنين. خصصت كلاهما لمناقشة متعمقة حول تنفيذ مسألة الهجرة ومتابعتها واستعراضها في خطة عام ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة، وتحديد الغايات المتعلقة بالهجرة المتمثلة في إطار أهداف التنمية المستدامة البالغ عددها ١٧. وقد عُقدت حلقة العمل الأولى في الأمم المتحدة في نيويورك، في ٢٩ شباط/فبراير و١ آذار/مارس (وهي أول دورة عادية للحوار الدولي بشأن الهجرة دامت يومين التي تُعقد هناك)، والثانية في جنيف، في ١١ و١٢ تشرين الأول/أكتوبر. ويعكس هذا الترتيب المتكوّن من جزئين أهمية الجمع بين مداوالات المعنيين المتعددين حول السياسة العامة بشأن التنمية، التي تُجرى أساساً في نيويورك، وعن الهجرة، والتي تُجرى عادة في جنيف. وقد مثل الحوار الدولي بشأن الهجرة لعام ٢٠١٦ رابطاً قيماً بين الوفود لدى الأمم المتحدة في نيويورك، الذين كان العديد منهم قد قام بدور رئيسي في المفاوضات بشأن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ واعتمادها، وبين الأوساط المعنية بسياسات الهجرة. ومنح الوفود الوطنية لدى الأمم المتحدة في نيويورك وتلك التي تشمل مؤسسات الأمم المتحدة والمنظمة

١ في شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، نظمت المنظمة الدولية للهجرة ومعهد السلام الدولي ندوة دامت نصف يوم، حول «المهاجرون، في أوقات الأزمات: التحدي الناشئ المتعلق بحمايتهم». لمزيد من المعلومات، المرجو مراجعة الموقع: <http://www.iom.int> idmnewyork

الدولية للهجرة<sup>٢</sup> في جنيف فرصة لاتخاذ الخطوة التالية معا، أى دراسة قضايا الهجرة المتعلقة بمتابعة أهداف التنمية المستدامة واستعراضها.

وقد أثبتت عملية التعلم المتبادل، التى بدأت فى نيويورك فى شباط/فبراير، جدواها فى قمة الجمعية العامة للأمم المتحدة فى التصدى لحركات كبيرة من اللاجئين والمهاجرين، الذى عقدت فى ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ وكان أول مؤتمر قمة يجمع رؤساء الدول والحكومات لمناقشة القضايا المتعلقة بالهجرة وباللاجئين فى إطار الجمعية العامة للأمم المتحدة. واعتمد المؤتمر إعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين، الذى التزمت بموجبه الدول الأعضاء فى الأمم المتحدة بإنقاذ الأرواح وحماية الحقوق وتقاسم مسؤولية استضافة المهاجرين واللاجئين ودعمهم. وصاغ الإعلان أيضا خططا ملموسة بناء على هذه الالتزامات، وحدد الجوانب العملية التى ستتوج بإبرام اتفاق عالمى من أجل كفالة أن تتم الهجرة بطريقة نظامية وأن تجرى فى ظروف توفر الأمان ويسودها النظام فى مؤتمر دولى يُعقد فى عام ٢٠١٨. وسيمثل هذا الميثاق العالمى عنصرا حاسما من عناصر حوكمة الهجرة، ويعزز التزام الدول بتحقيق أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالهجرة وإدراج الهجرة والمهاجرين فى جميع أهداف التنمية المستدامة.

ناقشت حلقة العمل الأولى، المعقودة فى إطار الحوار الدولى بشأن الهجرة، الأدوات والآليات المتاحة لمساعدة الدول الأعضاء على قياس التقدم المحرز فى تحقيق أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالهجرة؛ وكانت تتألف من ثلاث جلسات وضمت ستة أفرقة. ولم يقتصر المشاركون على النظر فى أهداف التنمية المستدامة التى تذكر الهجرة صراحة، وإنما درسوا أيضا كيفية ارتباط الهجرة بأهداف التنمية المستدامة الأخرى. وناقشوا قضايا الهجرة غير المشمولة بالكامل فى أهداف التنمية المستدامة، وكيف يمكن معالجتها فى عمليات المتابعة والمراجعة. ونظروا أيضا فى الخيارات المتعلقة بإعداد الاستعراضات الموضوعية بأهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالهجرة لتقديمها إلى المنتدى السياسى الرفيع المستوى الذى يُعقد كل عام تحت رعاية المجلس الاقتصادى والاجتماعى. وألقى السيد دنيس كودير، عمدة مونتريال بكندا، كلمة على المشاركين، ثم من بين عروض أخرى، استمعوا إلى خطاب هام ألقاه السيد يان إلياسون، نائب الأمين العام للأمم المتحدة. وفى المجموع، ساهم ٣٤ متحدثا بتجاربيهم، وتبادلوا أفضل الممارسات والتحديات المحددة التى تجابه متابعة واستعراض أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالهجرة.

وكانت حلقة العمل الثانية تتشكل من أربع جلسات وضمت سبعة أفرقة. واستعرضت حالة سياسات الهجرة بعد عام واحد من اعتماد خطة التنمية المستدامة

٢ وقت انعقاد حلقة العمل الأولى، لم تكن المنظمة الدولية للهجرة قد أصبحت بعد جزءا من منظومة الأمم المتحدة؛ وحين انعقاد حلقة العمل الثانية، كانت قد انضمت إلى منظومة الأمم المتحدة بوصفها منظمة مرتبطة بالمنظومة.

لعام ٢٠١٣ من وجهة نظر الدول وغيرها من أصحاب المصلحة في مجال الهجرة، بما في ذلك المهاجرون أنفسهم. وعلى غرار حلقة العمل الأولى، تناولت هذه الحلقة الثغرات الموجودة في أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالهجرة ونظرت في كيفية سدّ هذه الثغرات. وناقش المشاركون التحديات المرتبطة بتعزيز القدرات في مجال جمع البيانات، ودور الشراكات بشأن أهداف التنمية المستدامة وبناء القدرة على رصد التقدم المحرز نحو تحقيقها. ودرسوا أيضا كيفية التعرف على مصادر موثوقة لتمويل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وتضمنت حلقة العمل مساهمات من وزراء وممثلين حكوميين آخرين من ١١ بلدا، وكلمة رئيسية من الأستاذ جيفرى ساكس، مدير معهد الأرض في جامعة كولومبيا، والمستشار الخاص للأمين العام للأمم المتحدة، بشأن أهداف التنمية المستدامة، وكبير ممثلى الوكالات الدولية ومؤسسات القطاع الخاص. وفي المجموع كان من المقرر أن يأخذ الكلمة ٤٣ متحدثا.

وفي كلتا حلقتى العمل، كان المتحدثون وما يقرب من ٦٠٠ مشارك في المجموع يمثلون قطاعا متنوعا من صناع القرار والخبراء والأكاديميين والقطاع الخاص، ومسؤولى المنظمات الدولية، والمهاجرين. وكما هو الحال دائما، وضعت قائمة المتحدثين في كل حلقة عمل بمراعاة التوازن الجغرافى والمساواة بين الجنسين.

وقدّم المدير العام المنظمة الدولية للهجرة، السيد وليام لاسى سوينغ الكلمة الافتتاحية والختامية في كلا الحلقتين.

ويعرض هذا التقرير القضايا الرئيسية التى نوقشت بحسب المواضيع، ويقدم مجموعة من أفضل الممارسات المشتركة والتوصيات التى قدمت في إطار الحوار الدولي بشأن الهجرة لعام ٢٠١٦.



## الفصل ١

### المهاجرون والهجرة فى خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠

”يشمل من تراعى احتياجاتهم فى الخطة... اللاجئيين النازحين داخليا والمهاجرين.“  
الفقرة ٢٣ من إعلان خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

كان الموضوع المتواتر بقوة طوال الحوار الدولى لعام ٢٠١٦ هو كون خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ قد شملت الهجرة والمهاجرين. وقد اعتمدت الخطة «نيابة عن الناس الذين نخدمهم» من طرف رؤساء الدول والحكومات والممثلين الرفيعة المستوى لدى الجمعية العامة للأمم المتحدة فى أيلول/سبتمبر ٢٠١٥. وتعترف إحدى الفقرات الطويلة والموضوعية (الفقرة ٢٩) فى إعلان الخطة بالمساهمة الإيجابية للمهاجرين فى التنمية المستدامة، وبأن الهجرة تتطلب استجابات متسقة وشاملة من جانب جميع البلدان. وفى الفقرة نفسها، تتعهد الدول بالتعاون «من أجل كفاءة أن تتم الهجرة بطريقة نظامية وأن تجرى فى ظروف توفر الأمان ويسودها النظام مع الاحترام الكامل لحقوق الإنسان وضمان المعاملة الإنسانية» للمهاجرين، وللاجئين والمشردين. والأهم من ذلك، فقد تعهدت «بألا يخلف الركب أحدا وراءه»، وهو التزام لن يكون له معنى إن لم يُدرج ٢٤٤ مليون مهاجر دولى فى العالم فى الجهود المبذولة لتحقيق الأهداف الواردة فى خطة التنمية المستدامة.

«لم يكن ممكنا ان تحدث مناقشة من هذا النوع «خمسـة عشر سنة من قبل لا المجتمع الدولي لم يكن انداك قد تفهم بما يكفى العلاقة بين الهجرة والتنمية» المدير العام ولييا لايسى سوينغ خلال الحلقة الثانية للحوار الدولي حول الهجرة .



الحوار الدولي للهجرة جلسة نقاش خلال وليام لايسى سوينغ . المدير العام للمنظج الدولية بجنيف أندريه فالينى، وزير الدولة للتنمية والفونكوفونية، للهجرة الملحق بوزير الشؤون الخارجية والتنمية الدولية ماريا أندريا ماتامورس كاستيو وكلية الأمين العام . فرنسا للشؤون القنصلية والهجرة ، الأمانة العامة للشؤون الخارجية والتعاون الدولي هندوراس، الرئاسة المؤقتة للمؤتمر الإقليمى المعنى بالهجرة . محمود محيي الدين نائب الرئيس الأول لخطة التنمية لعام ٢٠٣٠ ، العلاقات بمنظومة الأمم المتحدة والشراكات . مجموعة البنك الدولي ٢٠١٦ م.د.هـ.(تصوير أماندا نيرو) .

تتألف خطة عام ٢٠٣٠ من ١٧ هدف و١٦٩ غاية موجهة نحو القضاء على الفقر المدقع وضمان التنمية المستدامة. ويرد ذكر المهاجرين أو الهجرة صراحة فى عدد من الغايات فى إطار عدة أهداف (انظر الشكل ١ أدناه). فيُشار مثلاً إلى وضع العمال المهاجرين فى الهدف ٨، فيما يخصّ النمو الاقتصادى وتوفير العمل اللائق؛ ويذكر الاتجار بالأشخاص فى الهدف ١٦، بخصوص المجتمعات المسالمة، وفى غايات معينة؛ وذكر مركز الهجرة تحديدا كعامل للتحليل التفصيلى خلال عمليات المتابعة والاستعراض التى تَمّت الدعوة إليها فى الهدف ١٧. وتعدّ الغاية ١٠-٧، فى إطار الهدف ١٠، بشأن الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها، هو محور الهجرة فى خطة عام ٢٠٣٠. ويعدّ الالتزام على المدى البعيد هو أن تقوم الدول بتيسير «الهجرة وتنقل الأشخاص على نحو منظم وآمن ومنتظم ومتسم



بالمسؤولية، بما في ذلك من خلال تنفيذ سياسات الهجرة المخطط لها والتي تتسم بحسن الإدارة.

أعلن عدد من المتحدثين، في كلتا حلقتي العمل المعقودتين في إطار الحوار الدولي لعام ٢٠١٦، أن أهمية خطة ٢٠٣٠ بالنسبة للهجرة (والعكس صحيح) تتجاوز ذكر المهاجرين والهجرة صراحة في أهداف التنمية المستدامة وغاياتها. وأشار السيد يورغ وبر، الممثل الدائم لسويسرا لدى الأمم المتحدة، على سبيل المثال، إلى أن الهدف ٤-١، المتعلق بتمتع الجميع بالتعليم الابتدائي والثانوي، لا يمكن أن يتحقق ما لم يشمل اللاجئين والأطفال المتشردين غير الممدرسين، البالغ عددهم أكثر من مليون شخص. كما أشار إلى أن الغاية ١١-١ بشأن ضمان حصول الجميع على مساكن وخدمات أساسية ملائمة وأمنة وميسورة التكلفة، يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالتحضر، الذي تؤدي فيه الهجرة دوراً رئيسياً. وبالتالي، يجب النظر في بُعد الهجرة في أي استعراض للتقدم المحرز نحو الغاية ١١-١. وأكد السيد ديفيد نابارو، المستشار الخاص للأمين العام بشأن خطة ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة، أن المهاجرين سيستفيدون تحقيق الهدف ١٦ (تعزيز مجتمعات عادلة ومسالمة وشاملة)، وهم مساهمون مهمين فيه، مما سيؤدي إلى النمو الشامل والمستدام للجميع.

ولاحظ السيد إلياسون أن: ”العديد من البلدان تكافح للتعامل مع قضايا التشرد والهجرة واللاجئين. ويجب ألا تظل الأمم المتحدة على الهامش. فهذه القضايا معقدة. وهذا لن يمنعنا من وضع استجابات، والبحث عن الحلول، وتحديد الممارسات الجيدة وإنشاء نظم ومؤسسات بتمويل كاف“. فتكاد جميع أهداف التنمية المستدامة تتصل بالهجرة، ولا يمكن تحقيقها بالكامل إلا إذا أخذ المهاجرون في الاعتبار أثناء التنفيذ.

وصلت الحركة الدولية إلى أعلى مستوياتها على الإطلاق، وكما ذكر السيد سوينغ المشاركون، فالهجرة ليست حتمية فقط؛ وإنما هي عادة مُستصوبة، وتعد إحدى القوى المباشرة للحد من انعدام المساواة (الهدف ١٠). إلا أن الأحداث التي وقعت طوال عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦ قد لفتت الانتباه إلى المخاطر التي يركبها العديد من المهاجرين والأوضاع الهشة المتزايدة التي يعيشونها، وخاصة منهم اللاجئين وغيرهم من الأشخاص الذين أجبروا على التنقل بسبب ظروف خارجة عن إرادتهم - الكوارث الطبيعية والتدهور البيئي (الذي غالباً ما يرتبط بتغير المناخ)، وعدم الاستقرار السياسي والعنف الإجرامي الشديد أو انهيار فرص كسب العيش. وكما

٣ الهدف ٤-١: ضمان أن يتمتع جميع الفتيات والفتيان بتعليم ابتدائي وثانوي مجاني ومنصف وجيد، مما يؤدي إلى تحقيق نتائج تعليمية ملائمة وفعالة بحلول عام ٢٠٣٠

٤ ضمان حصول الجميع على مساكن وخدمات أساسية ملائمة وأمنة وميسورة التكلفة، ورفع مستوى الأحياء الفقيرة، بحلول عام ٢٠٣٠

٥ انظر أيضاً تقرير المؤتمر المعني بالمهاجرين والمدن، والذي يحتوي على أفضل الممارسات والتوصيات لإدارة الهجرة على المستوى المحلي. ويمكن الاطلاع على هذا المنشور على الموقع التالي: [https://www.iom.int/sites/default/files/our\\_work](https://www.iom.int/sites/default/files/our_work) ICP/IDM/RB-25-CMC-Report\_web-final.pdf.

لاحظ السيد بيتر ساذرلاند، الممثل الخاص للأمين العام المعنى بالهجرة الدولية والتنمية، في حلقة العمل المعقودة في إطار الحوار الدولي في نيويورك، إن جميع المهاجرين، بغض النظر عن دوافعهم، يستحقون احترام حقوقهم والحصول على الفوائد المرتبطة بإعمال أهداف التنمية المستدامة.

هناك الآن اعتراف واسع النطاق بدور الهجرة في التنمية وبحقوق المهاجرين في المشاركة في منافع التنمية. ومع ذلك فإن الأستاذ مايكل دويل، مدير مبادرة السياسة العالمية بكونومبيا، جامعة كولومبيا، ذكر المشاركين بأن خطة التنمية المستدامة وأهداف التنمية المستدامة قد غُضت النظر عن موضوع الهجرة (وقد كان أمين عام مساعد للأمم المتحدة آنذاك). إن أهداف التنمية المستدامة أوسع وأكثر طموحا، صيغت من خلال عملية تشاركية معززة. أما السيدة باتريشيا موابا كاسيس-بوتا، الممثلة الدائمة لزامبيا لدى الأمم المتحدة، فأشارت من جانبها إلى أن المؤتمر الدولي للسكان والتنمية (القاهرة، مصر، ٥-١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤) قد اتخذ خطوات أولى مهمة نحو الاعتراف بالهجرة كظاهرة تتصل بالتنمية.

ومنذ عام ٢٠٠٠، تبوّأت الهجرة مكانة مركزية في خطط سياسات معظم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، التي قدمت مساهمة حاسمة بالنسبة لخطة عام ٢٠٣٠. وبحلول عام ٢٠١٥، أصبح من المستحيل أن نتجاهل تأثير المهاجرين والهجرة على التنمية المستدامة، أو أن نتصور أنه من الممكن تحقيق التنمية المستدامة دون مشاركة المهاجرين.





## الفصل ٢

### قياس ورصد التقدم المحرز نحو تحقيق

### أهداف التنمية المستدامة

ستكون هنالك حاجة لوجود بيانات جيدة موثوقة مصنفة يمكن الحصول عليها في الوقت المناسب تساعد في قياس التقدم المحرز وتكفل استفادة شاملة لا يُستثنى منها أحد.» الفقرة ٤٨ من ٢٣ من إعلان خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

تنطوي تحديات قياس ورصد التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك قضايا الهجرة، على أبعاد متعددة، نوعية وكمية، وهي: ضمان وجود إطار سياسى يفضى إلى الهجرة بشكل آمن ومنظم؛ والتأكد من أن التدابير والمنهجيات القائمة صالحة لهذا الغرض؛ وتحديد مؤشرات للقياس وشروط يتم تحتها وصف الأهداف؛ وتطوير مصادر بيانات جديدة؛ وتفصيل البيانات التي تم جمعها على أساس مركز الهجرة، والجنس، والعمر، وهكذا دواليك.

وسوف تُجرى عملية استعراض أهداف التنمية المستدامة على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية، وستتبع الخطوط الموضعية.

وتتوقع خطة عام ٢٠٣٠ أن أهداف التنمية المستدامة سوف تُكيّف لكل بلد، فتولى الدول الأولوية لعدد من الغايات في إطار أهداف التنمية المستدامة وترجم المؤشرات العالمية لكى تصبح وطنية، من أجل التأكد من أن العمل المضطلع به من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة يأخذ في الاعتبار مختلف السياقات الوطنية. وسيشارك عدد من البلدان في الاستعراضات الوطنية الطوعية أثناء المنتدى السياسى الرفيع المستوى المعنى بالتنمية المستدامة، حيث ستقدم تقريرا عن المسائل التي يجب أن تُعطى الأولوية.

وقد أكدت مختلف العروض أهمية قيام المنظمات الدولية بانتظام، بقياس التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة ومساعدة الدول الأعضاء على قياس هذا التقدم. وأشار العديد من المشاركين إلى أن المنظمة الدولية للهجرة، باعتبارها المنظمة الرائدة في مجال الهجرة، تكتسى دوراً خاصاً في هذا الصدد.

## تقييم سياسات وأطر الحوكمة فى مجال الهجرة

يعد الاعتراف بالعلاقة الوثيقة والمتعددة المستويات بين الهجرة والتنمية أحد العوامل التى تشكل تقييم السياسات فى كل المجالات. فقد أكد السيد ستيفانو مانسيرفيسي، المدير العام، المديرية العامة للتعاون الدولى والتنمية، المفوضية الأوروبية، متحدثاً من وجهة نظر صاحب المصلحة فى التنمية، أن سياسة التنمية تضطلع الآن بدور جديد، لا يتمثل فقط فى الحد من الفقر وانعدام المساواة وإنما أيضاً فى التعامل مع الهجرة. وفى هذا السياق، كان اتساق السياسات اتساقاً دفاعياً، يركز على ما لا يتعين القيام به (مثل الحفاظ على الإعانات الزراعية التى تضر بالمنتجين فى البلدان النامية)؛ ويتعين الآن أن تكون هذه السياسات استباقية، وأن تحاول مراعاة الإمكانيات على المدى الطويل كما على المدى القصير لسياسة التنمية من أجل تيسير الحوكمة فى مجال الهجرة. فعلى سبيل المثال، يقوم الاتحاد الأوروبى بالاستثمار فى بلدان منشأ المهاجرين لتحسين إدارة الحدود ومساعدة المهاجرين العائدين على الاندماج على المدى القصير، كما يحاول معالجة الأسباب الطويلة الأجل للهجرة، وذلك بهدف توفير آفاق مستقبلية مجدية فى بلدانهم الأصلية. ويتعين تقييم السياسات وأطر الحوكمة فى مجال الهجرة باتّباع نهج ثلاثي الأبعاد: استثمارها فى الأشخاص، وفعاليتها فى بناء قدرات الدولة، ونجاحها فى فتح المزيد من القنوات القانونية للهجرة. لكن أعرب السيد ستيفانو مانسيرفيسي، مع ذلك، عن قلقه لكون «ثقافة أهداف التنمية المستدامة» لم تدخل بعد على نطاق واسع فى فكر السياسات العامة.

وتحدث العديد من الممثلين عن ضرورة تجنب نوع التمييز بين اللاجئين وغيرهم من المهاجرين الذى قلماً يُقدر احتياجات المهاجرين حق قدرها. فى حين أن أطر الحوكمة والسياسات التى تنطبق على اللاجئين مختلفة باعتراف الجميع، ففى الممارسة لا يكون التمييز دائماً واضحاً. والعديد من المهاجرين الذين لا يفوا بالتعريف القانونى للاجئين لديهم رغم ذلك احتياجات عاجلة مماثلة فى مجال الحماية والمساعدة الإنسانية.

وذكر العديد من البلدان، وأعضاء اللجان والمشاركين، الجهود التى تبذلها الحكومات من أجل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة بطريقة تراعى المهاجرين بوصفهم عناصر فى التنمية ومستفيدين منها، مراعاة تامة. ويرد أدناه موجز ببعض بياناتهم، التى عرّضت أفضل الممارسات والدروس المستفادة.

وقال السيد لحبيب ندير، الأمين العام للوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين فى الخارج وشؤون الهجرة، المغرب، أن المغرب قد أصبح بلد المقصد للمهاجرين وكذلك بلد المنشأ والعبور. وقد غيرت الحكومة إطار سياسة الهجرة وفقاً لذلك، وهى الآن تولى الأولوية لأهداف مثل تسهيل اندماج المهاجرين فى المغرب. وترتبط

مبادئها وبرامجها ارتباطا وثيقا بأهداف التنمية المستدامة. فعلى سبيل المثال، تماشيا مع الغاية ٤-١، يُسمح لجميع أطفال المهاجرين واللاجئين بالالتحاق بالمدارس العمومية وبرامج التعليم غير النظامي، بما في ذلك المخيمات الصيفية، على قدم المساواة مع الأطفال المغاربة. وبرامج الرعاية الصحية المتاحة للمغاربة هي أيضا مفتوحة للاجئين والمهاجرين الأطفال، ويستفيد المهاجرون، وخاصة النساء منهم، من العديد من الاستحقاقات الاجتماعية الأخرى، مثل قروض الإسكان والتدريب المهني. وقد ألغى المغرب التحيز الوطني في العمل بالنسبة للمهاجرين النظاميين. وإضافة إلى ذلك، تسعى الحكومة إلى تحقيق الأهداف في مجال جمع البيانات والمعايير السياسية. وهي تسعى إلى تحقيق الاتساق الداخلي في سياسة الهجرة، وتفعيلها في الأولويات الوطنية. كما تعتزم الاستفادة القصوى من المنتدى العالمي للهجرة والتنمية (الذي سترأسه المغرب مع ألمانيا في ٢٠١٧-٢٠١٨)، وغيره من مننديات الحوار حول أهداف التنمية المستدامة.

وأكدت السيدة سارة غابرييلا لونا كاماتشو، نائبة المدير العام، المديرية العامة لحقوق الإنسان والديمقراطية، وزارة الشؤون الخارجية، المكسيك، على النهج القائم على الحقوق الذي تتبعه حكومتها في الخطة المتعلقة بالهجرة. ويركز قانون الهجرة المكسيكي لعام ٢٠١١ على حقوق المهاجرين، وينص على إدماجهم الاجتماعي والاقتصادي وعدم تجريم الهجرة غير النظامية، من بين أمور أخرى. وينص هذا القانون على الحق في الحماية والوصول إلى العدالة لجميع المهاجرين، بغض النظر عن وضعهم كمهاجرين. وتتضمن الاهتمامات السياسية الحالية خطأ هامة ومحددة للأطفال والمراهقين المهاجرين، مع بروتوكولات عديدة للعمل من أجل حماية القاصرين غير المصحوبين الذين يعبرون الأراضي المكسيكية، فضلا عن مبادرات مكافحة الاتجار بالأشخاص. وأطلقت الحكومة أيضا مختلف الحملات لمكافحة كراهية الأجانب، لا سيما في الجنوب وبالقرب من الحدود المكسيكية، لتشجيع الاندماج الاجتماعي للمهاجرين. وفي الآونة الأخيرة، أعد برنامج بشأن العمال المهاجرين المؤقتين من المثلث الشمالي، من أجل تسهيل إدماجهم في اقتصاد المكسيك ومنح إمكانية العودة للأشخاص الذين يرغبون في ذلك بطريقة آمنة ومنظمة. ووفقا لخطة عام ٢٠٣٠، أنشأت المكسيك مؤخرا، فريق عمل مكلف بمكافحة العنف ضد المهاجرين في جميع أنحاء التراب الوطني. وبالإضافة إلى ذلك، فالمكسيك بلد ذو تقاليد عريقة في مجال حماية مواطنيها في الخارج، ومعظمهم يقيمون في الولايات المتحدة الأمريكية، من خلال شبكتها القنصلية. كما أن الحكومة قد اتخذت خطوات ملموسة لتحسين الاستجابة لطالبي اللجوء مثلا، ومضاعفة عدد الموظفين المسؤولين عن تقييم حالة ما يناهز ٥ آلاف طلب لجوء تلقاها المكسيك في عام ٢٠١٦ وحده، وذلك بتنفيذ برامج على غرار تلك التي تهدف إلى ضمان بدائل لاحتجاز المهاجرين الأطفال أثناء معالجة طلباتهم

باللجوء. وأضافت أن الحكومة قد التزمت بعدم وجود ولو مجرد طفل واحد رهن الاحتجاز بحلول نهاية عام ٢٠١٦.

وأوضحت السيدة كاماتشو أيضاً أن التحديات الرئيسية التي يواجهها المكسيك فى تنفيذ أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالهجرة تتعلق ببناء القدرات المؤسسية، وتقييم التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة والتنسيق داخل الحكومة ومع الشركاء الإقليميين، ووضع إطار ثابت لسياسة الهجرة فى جميع أرجاء مختلف جهات البلد.

وقالت السيدة ماريا تيريزا ت. ألموجويلا، نائبة الممثل الدائم للفلبين لدى الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى فى جنيف، إنه بنسبة ٨ فى المائة من سكان الفلبين فى الخارج فى أكثر من ١٤٠ دولة، ترغب حكومتها فى إنشاء آلية لاستسقاء البيانات عن أهداف التنمية المستدامة، لكن ليس لديها حتى الآن خريطة طريق لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وبسبب نطاق أهداف التنمية المستدامة الشامل لعدة قطاعات وتنفيذها ورصدها سوف تحتاج إلى إشراك جميع الجهات الحكومية الرئيسية، وآلية مركزية للتنسيق وإعداد التقارير. ولم يتم بعد تفعيل آليات الاستفادة من هذا الدور فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة. وقالت إن الخطة الحالية لسوق العمل القطاعى تركز على الهدف ٨ من أهداف التنمية المستدامة فيما يخص العمالة الكاملة. وفى هذا الصدد، شاركت الفلبين مؤخراً فى مشروع تعاونى مع ألمانيا حول تجديد المهارات، يهدف إلى التعويض عن الضغوط الناجمة عن هجرة العمال المؤهلين تأهيلاً عالياً. والمقصود من ميثاق التوظيف المُبرم بين حكومتى الفلبين وألمانيا- المتعلق بهذا المشروع المعنون «المكسب الثلاثى فيما يخص الممرضين والممرضات- التوظيف المستدام للممرضين والممرضات من أربع بلدان» هو إنشاء جسر بين احتياجات ألمانيا، المتمثلة فى نقص فى عدد الممرضين والممرضات، واحتياجات الفلبين، التى لديها فائض من الممرضين والممرضات المؤهلين الذين لا يمكن استيعابه فى سوق العمل المحلى. ومنذ توقيع ميثاق المشروع، قبلت ألمانيا ٢٢٢ ممرض وممرضة فلبينيين، تم تعيين ١٢٨ منهم لدى ١٤ أرباب العمل فى ألمانيا، فى حين بقى الآخرون فى الفلبين لتعلم اللغة الألمانية.<sup>٦</sup>

<sup>٦</sup> استكملت المعلومات التى قدمتها السيدة ألموجويلا بتفاصيل وجدت فى الجريدة الرسمية فى الفلبين فى ٢٩ أيلول/ مارس ٢٠١٦، <http://www.gov.ph/2016/03/29/nurses-in-demand-germany/>.



أشارت السيدة ألموجويلا إلى أن تحديد المؤشرات على المستوى الوطنى يمكن أن يكون عملية سياسية حساسة بالنسبة للأهداف المتعلقة بالهجرة، لكنها خطوة ضرورية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة . ولئن لا تزال المقاييس الجيدة والبيانات الجيدة لا تعترف بإنسانية كل مهاجر، فهي تساعد على تعزيز فهم ظاهرة الهجرة وهي تتطور، وتمكّن صناع القرار من قياس التقدم المحرز نحو المزيد من الفعالية. ومع ذلك فقد يكون من الضروري مراجعة المؤشرات مع مرور الوقت.

ووصفت السيدة كارين كويومجيان، رئيسة شعبة تعداد السكان والديموغرافيا بأرمينيا، برنامج أرمينيا لمواءمة الخطط والأنشطة الوطنية مع أهداف التنمية المستدامة، مع الاعتراف بأنه فى حين تعد أهداف التنمية المستدامة أهدافاً عالمية، يتطلب النجاح فى تحقيقها أن تتكيف محليا وأن تراعى سياقات البلد. وبالنسبة لأرمينيا، هذا يعنى تحديد الأولويات الوطنية بموجب الغايات المتعلقة بالهجرة فى إطار أهداف التنمية المستدامة تماشياً مع المصالح العامة للبلد. وينبغى للبلدان الجمع بين إطار أهداف التنمية المستدامة وسياسات التنمية المحلية، من أجل تطوير أساليب محلية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وتحدد السيدة كويومجيان بعض الخطوات الرئيسية نحو تأميم أهداف التنمية المستدامة تأمياً ناجحاً فى النقاط التالية:

- تحديد الأولويات فى إطار الغايات المتصلة بالهجرة ضمن أهداف التنمية المستدامة (بما فى ذلك تلك الواردة فى إطار الأهداف المتعددة الأبعاد)؛
- تحديد وتقييم بيانات الهجرة الوطنية الموجودة وفقاً للاحتياجات فى مجال البيانات لأجل رصد أهداف التنمية المستدامة، وإجراء تحليل للثغرات؛
- وضع مؤشرات تقيس التقدم الوطنى المُحرز نحو تحقيق الغايات ضمن أهداف التنمية المستدامة، وتعكس الأولويات والأهداف الوطنية؛
- تنسيق المؤشرات الوطنية والدولية (ينبغى للمؤشرات التى تصاغ على الصعيد الوطنى أن تتماشى مع المعايير العالمية والتوجيهات بشأن الهجرة وأهداف التنمية المستدامة، بما فى ذلك الأعمال ذات الصلة التى يقوم بها كل من المجلس الاقتصادى والاجتماعى، والمنظمة الدولية للهجرة وغيرهما)؛
- ضمان وجود نظم مناسبة للبيانات والعمليات المتعلقة بالهجرة، ومراجعة وتعديل النظم والعمليات الإحصائية حسب الاقتضاء.

طوال هذه العملية فى أرمينيا، كانت هناك مشاركة واسعة ومهمة مع مجموعة كاملة من أصحاب المصلحة، سواء أفقياً مع المجتمع المدنى أو عمودياً مع المستويات الحكومية الضمنية والمحلية. وكان لا بدّ من مراعاة وجهات نظر أصحاب المصلحة بشأن أولويات الهجرة فى أرمينيا من أجل بناء

إطار شامل ومستدام فيما يخص الهجرة ضمن أهداف التنمية المستدامة. ويجب أن تكون المعرفة الناتجة عن جهود جمع البيانات مشتركة على نطاق واسع، وعن منهجيات وأنشطة شفافة، وينبغي استسقاء الملاحظات. كما ينبغي نشر أفضل الممارسات والدروس المستفادة من تقييم هذه العملية، على الصعيدين الداخلى والخارجي. وعلاوة على ذلك، فيما أن تعزيز جمع البيانات بشأن الهجرة وتحليلها يعدّ مجالاً ناشئاً ذا أهمية في جميع أرجاء العالم، يمكن لبلدان أخرى أن تستفيد من تجربة أرمينيا في مجال «تأمين» أهداف التنمية المستدامة.

وأبلغ السيد سونك لورنز، رئيس وحدة شؤون الهجرة، وزارة الخارجية الألمانية بألمانيا، المشاركين بأنه يجري حالياً مراجعة الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة المتبعة في بلده، والتي توفر إطاراً أساسياً لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ في ألمانيا، في ضوء طموحات وأهداف الخطة. وسوف يُشار في الاستراتيجية الجديدة إلى مساهمة ألمانيا فيما يخص كل هدف وستربط الأهداف الوطنية بتوجهات سياسات الدولة في هذا المضمّن، وتُعزّز بالتالي التوجه الوطني. وتجرى صياغتها بمشاركة واسعة من المجتمع المدني، وقد تساعد المؤشرات الوطنية الواردة في هذه الاستراتيجية على تقييم مدى التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في ألمانيا. ويجب فهم الاستراتيجية بوصفها وثيقة حية من شأنها أن تتكيف باستمرار مع التطورات الجديدة، بما في ذلك فيما يخص القضايا المتعلقة بالهجرة. وفيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالهجرة، يتوفر في ألمانيا إطار مؤسسي يمكن المهاجرين من الاستفادة من الضمان الاجتماعي والتعليم، ويمنح العمال المهاجرين الذين يتمتعون بمركز الإقامة في ألمانيا الحق في نفس ظروف العمل التي يتمتع بها المواطنون العمال، ويوفر للطلاب المهاجرين الدعم للعثور على عمل عند استكمال دراستهم، بتشجيع من نظام يقيم المهارات ويعترف بها. وقد أعدت قائمة بالمجالات التي تعاني من نقص في العمالة الماهرة، لكن برامج إدارة هجرة العمالة، بما في ذلك خطط التدريب المهني الثنائية، لا تزال في المراحل الأولى من التنفيذ. ويولّى اهتمام كبير بضمان اتباع ممارسات أخلاقية في توظيف العاملين المهاجرين.

وفي حلقة العمل الثانية المعقودة في إطار الحوار الدولي بشأن الهجرة، قام أحد أعضاء الوفد السوداني، من المشاركين الذين أعطيت لهم الكلمة، بتحديد مشاكل الهجرة الرئيسية في البلد بوصفها تتعلق بالتهريب والاتجار. وأضاف إن تعزيز إدارة الحدود يشكل بالتالي الأولوية، لكن السودان يحاول أيضاً إذكاء الوعي لدى المهاجرين بمخاطر السفر غير النظامي. وقد اعترفت الحكومة بضرورة وجود قاعدة بيانات معززة لدعم التعاون والرصد.

## الابتكارات فى جمع البيانات عن الهجرة والمهاجرين

لقد تم الاعتراف بالصلة المتينة القائمة بين الهجرة والتنمية من الناحية التحليلية، لكن غالباً ما يبقى المجالان منفصلان فى الممارسة العملية، لا سيما على الصعيد الوطنى، لما يتعلق الأمر بالأطر القانونية التى تحكم وضع السياسات العملية. ونتيجة لذلك، فالبيانات التى يتم جمعها عن المؤشرات الوطنية، مثل التحصيل التعليمى والظروف الصحية، لا تكون عادة مصنفة حسب وضع المهاجرين. وهذا يجعل من الصعب تقييم ما إذا كان المهاجرون قد «تخلفوا عن الركب» أم لا. وتعد ندرة البيانات المصنفة ذات جودة عالية عقبة رئيسية أمام مراجعة الغاية ١٠-٧ ضمن أهداف التنمية المستدامة وغير ذلك من أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالهجرة، ومتابعتها بصورة مُجدية. ينبغى إيلاء الأولوية لبناء القدرات فى مجال جمع البيانات بشأن الهجرة على المستوى الوطنى فى مجال التعاون الدولى.

واستمع المشاركون فى حلقة العمل الأولى إلى عروض حول العديد من الابتكارات فى جمع البيانات من شأنها أن تساعد الحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين فى تعريف وقياس الإدارة الرشيدة للهجرة على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية. وتناول المشاركون مسائل صعبة تتعلق، مثلاً، بالمؤشرات التى من شأنها أن تسمح للحكومات برصد التقدم المحرز نحو «سياسات للهجرة تتسم بحسن الإدارة»، وكيف يمكن قياس السلامة والانتظام فى الهجرة الدولية، واضعين فى الاعتبار أنه لا يوجد نموذج واحد للهجرة المتسمة بحسن الإدارة، وأنه على كل بلد أن تستحدث نموذجاً خاصاً بها، كما ذكر بذلك السيد نيخيل سيث، الأمين العام المساعد للأمم المتحدة، والمدير التنفيذى لمعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث (اليونيتار). كما تم استعراض بعض منهجيات وأدوات القياس الموجودة. ومن الأمثلة على ذلك المؤشر ١٠-٧-٢، الذى وضعته المنظمة الدولية للهجرة وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة، عن عدد البلدان التى نفذت سياسات الهجرة المتسمة بحسن الإدارة. ويهدف هذا المؤشر إلى وصف حالة سياسات الهجرة الدولية وتتبع تطور هذه السياسات مع مرور الزمن. وسيسمح للبلدان فى العالم، للمرة الأولى، أن يكون لها منظور عالمى على حالة إدارة الهجرة، وكيف يتقدم المجتمع الدولى فى هذا المجال على مدى الفترة المحددة لتحقيق الهدف.

وأوضح السيد جون ويلموث، مدير شعبة السكان التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية فى الأمم المتحدة، أن مجمل عملية أهداف التنمية المستدامة تستند إلى المجالات الستة الواردة فى إطار إدارة الهجرة الذى وضعته المنظمة الدولية للهجرة، والذى أقره مجلس المنظمة الدولية للهجرة فى القرار رقم ١٣١٠ فى ٢٤ تشرين الثانى/نوفمبر عام ٢٠١٥. وتتمثل هذه المجالات فى النقاط التالية: القدرات المؤسسية والسياساتية؛ وحقوق المهاجرين؛ والهجرة بشكل آمن

ومنظم؛ وهجرة العمال وتكاليف توظيفهم؛ والشراكات الدولية؛ والأزمات الإنسانية وسياسات الهجرة. إن المؤشر ١٠-٧-٢ يتصل بجميع أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالهجرة، وينبغي أن يكون مكملًا للغايات الأخرى من قبيل الغايات ٤-ب، ٥-٢، ٨-٨، و١٧-١٨ ويجعلها أكثر استنارة، أثناء تقييم التقدم العالمي المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ويعدّ المصدر الرئيسي للبيانات التي يُستند إليها في استعراض التقدم المحرز مقابل المؤشرات هو استقصاء الأمم المتحدة التاسع فيما بين الحكومات بشأن السكان والتنمية، الذي استُخدم لدراسة السياسات السكانية العالمية لعقود عديدة، ولدراسة سياسات الهجرة منذ عام ٢٠١١. وسيتم تحديث هذا الاستقصاء لتحليل التدابير المتخذة في مجالات السياسات الستة المتعلقة بالهجرة المذكورة أعلاه. وسوف يشمل كل مجال من مجالات السياسات هذه مؤشراً فرعياً رئيسياً واحداً يمثل مؤشراً غير مباشر لمجال السياسات المعنية. ولا يهدف هذا المؤشر إلى ترتيب البلدان؛ وإنما إلى استخدام المعلومات المستقاة من الاستقصاء لتسجيل التقدم المحرز وتحديد الفجوات في مجالات السياسة العامة، مثل البلدان التي تحتاج إلى دعم لبناء المؤسسات أو تعزيزها، أو في أي مجال من مجالات السياسات الأخرى ذات الصلة. ومن التحديات التي تواجه هذا الاستقصاء هو قلة عدد الردود وصعوبة المتابعة مع الحكومات في غياب المكاتب القطرية التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة. وبالتالي تعتقد إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية أن الشراكة مع المنظمة الدولية للهجرة، القائمة على هذا النطاق الواسع على المستوى القطري، من شأنها أن تساعد على ضمان نسب أعلى من الردود وبيانات ذات نوعية أفضل، وأن تسهل المتابعة مع الحكومات. ويمكن أيضاً استخدام المؤشر ١٠-٧-٢ لتوثيق عمليات الاستعراض المواضيعي في المستقبل في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعنى بالتنمية المستدامة، استناداً إلى نهج تجريبي، إذ إن الهجرة مسألة تشمل العديد من أهداف التنمية المستدامة وغاياتها.

وفيما يتعلق بالمتابعة والاستعراض على الصعيد الوطني، ما انفكت المنظمة الدولية للهجرة تتعاون مع وحدة البحوث الاقتصادية التابعة لمجلة ذي إيكونوميست، لأجل وضع إطار لقياس سياسات الهجرة الوطنية على أساس التفاهات المتفق عليها دولياً بشأن خصائص «سياسات الهجرة المتسمة بحسن الإدارة». ويسمح مؤشر إدارة الهجرة للحكومات بتقييم الفجوات والأولويات والتقدم المحرز بالاستناد إلى الغاية ١٠-٧، في إطار أهداف التنمية المستدامة، التي تلتزم بموجبها الدول بتيسير «الهجرة وتنقل الأشخاص على نحو منظم وآمن ومنظم ومتسم بالمسؤولية، بما في ذلك من خلال تنفيذ سياسات الهجرة المخطط لها والتي تتسم بحسن الإدارة». ويتضمن هذا المؤشر ثلاثة أهداف رئيسية، هي: بناء ومواءمة الإطار المعياري؛ والتوسع في البحوث القائمة، بغية التوصل إلى فهم لإدارة الهجرة فهماً واسعاً؛

وتزويد الحكومات بأداة لتقييم السياسات الخاصة بها. وهو لا يرتب الدول حسب السياسة العامة بشأن الهجرة، بل يهدف إلى مساعدتهم على تحديد التقدم المحرز أو الفجوات في مختلف مجالات السياسات.

ويوفر هذا المؤشر المؤشرات الكمية والنوعية في خمسة من مجالات السياسة العامة، مستمدة من إطار حوكمة الهجرة للمنظمة الدولية للهجرة:

- القدرات المؤسسية
- حقوق المهاجرين
- هجرة اليد العاملة
- إدارة الهجرة بشكل آمن ومنظم
- التعاون الإقليمي والدولي والشراكات الأخرى.

يُعرّف في المؤشر بأن بلدان المنشأ وبلدان المقصد تواجه تحديات مختلفة، وبأن مختلف عناصر "الإدارة الجيدة" للهجرة تكتسب مستويات مختلفة من الأهمية في بلدان معينة. فمثلاً، بالنسبة لبلد المنشأ، بعض العناصر مثل برامج التحويلات التي تعمل بطريقة جيدة، وميثاقات العمل الثنائية والمبادرات الرامية إلى إشراك السكان من الشتات في جهود التنمية قد تكون محورية في رسم سياسات فعالة للهجرة. أما بالنسبة لبلدان المقصد، فقد تحظى حقوق المهاجرين والتكامل وإدارة الحدود بأولوية عليا.

وأثناء حلقة العمل الأولى، قام السيد ليو أبروزيسي، مدير قسم التنبؤات العالمية، السياسات العامة، في وحدة البحوث الاقتصادية التابعة لمجلة ذي إيكونوميست، باستعراض مسبق لنتائج المشروع التجريبي الذي يطبق هذا المؤشر على ١٥ بلداً متنوعة للغاية، تمثل مناطق مختلفة، بمستويات متباينة في مجال التنمية الاقتصادية وأماكن مختلفة تتعلق بالهجرة. وتمثلت إحدى الاستنتاجات الرئيسية في أنه يمكن إجراء هذا النوع من التقييم في ساحات سياسات معقدة ومتعددة الجوانب بطريقة تتيح المقارنة والتعلم المتبادل. وتشير النتائج الأولية إلى عدة عوامل ترتبط بدرجات عالية على المؤشر: الشفافية في قواعد الهجرة، ووكالات رائدة قوية في مجال الهجرة، والتعاون عبر الحدود.

لقد عملت مؤسسة غالوب والمنظمة الدولية للهجرة لعدة سنوات في مجال جمع البيانات بشأن الهجرة باستخدام الاستطلاع العالمي لمركز غالوب، الذي يتمثل في استقصاء الأسر المعيشية وأجرى في أكثر من ١٦٤ بلداً منذ عام ٢٠٠٦. وتشمل المبادرات السابقة المشتركة بين مؤسسة غالوب والمنظمة الدولية للهجرة تقريرين يستندان إلى الدراسات الاستقصائية: أحدهما عن رفاه المهاجرين، «تقرير

المنظمة عن الهجرة في العالم لعام ٢٠١٣: رفاه المهاجرين والتنمية»، والآخر بشأن الرأي العام إزاء قضية الهجرة، وهو دراسة «كيف ينظر العالم إلى الهجرة، ٢٠١٥». واستند هذا الأخير إلى بيانات الاستطلاع العالمي، بما في ذلك مقابلات مع ١٨٣ ألف شخص من البالغين في ١٤٠ بلداً. وبالنظر إلى أن مكاتب الإحصاء الوطنية هي في طليعة الجهود الرامية إلى جمع البيانات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة وإلى أن هذه المكاتب لا تتمتع جميعها بالإمكانات والوسائل لمواجهة عبء جمع البيانات الثقيل الذي تضعه الأهداف الـ ١٦٩ على عاتقها، نظرت المنظمة الدولية للهجرة ومعهد غالوب في توسيع تعاونهما لتوفير مصدر للبيانات من شأنه أن يكمل الجهود التي تبذلها المكاتب الإحصائية الوطنية لرصد إدراج المهاجرين في التقدم نحو أهداف التنمية المستدامة. وأثناء الحوار الدولي، قدم السيد أندرو رزيبا، وهو خبير استشاري أقدم في مؤسسة غالوب، المشروع المعنون «حياة المهاجرين أمر مهم». وسيقوم هذا البرنامج على مجموعة من الأسئلة المدرجة في استطلاع الرأي العالمي حول تجارب المهاجرين التي من شأنها أن تساعد على تقييم ما إذا كانت تسير في مسيرة التقدم مع غير المهاجرين. وتتضمن المسائل ذات الصلة بأهداف التنمية المستدامة مواضيع تتعلق بالأمن الغذائي (الهدف ٢)، والحياة الصحية (الهدف ٣)، والتعليم (الهدف ٤)، والنمو الاقتصادي الشامل (الهدف ٨)، والمدن الشاملة (الهدف ١١)، والسلامة (الهدف ١٦). وتشمل عمليات استقصاء الأسر المعيشية المهاجرين، وتستند إلى عينات تمثيلية على الصعيد الوطني من البالغين الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ أو أكثر. وتصنيف بيانات الاستقصاء بحسب وضع المهاجرين، يمكن لعمليات الاستقصاء أن تبين ما إذا كان المهاجرون يُتركون دون رعاية في هذه المجالات. وستقدم النتائج المتعلقة بالعالم وبتسع مناطق. ويسعى التقرير الذي أعد عن ١٥ دولة في جنوب أفريقيا إلى توجيه المشروع.

وتعد مبادرة جس النبض العالمي (Global Pulse) من الجهود التي تبذلها أمانة الأمم المتحدة لاستخدام «البيانات الضخمة» لكي تستنير بها سياسات الهجرة. وتشير هذه البيانات الضخمة إلى ثروة المعلومات التي تنطوي عليها المعاملات التي تقوم بها أعداد ضخمة من الأشخاص كل يوم عبر الإنترنت. فكلما أجرى أحدهم مكالمة أو قام بالدفع بواسطة الهاتف المحمول، أو بالاتصال بشبكة الإنترنت، أو شراء قميص، أو كتابة نص قصير لصديق، أو دفع فاتورة، أو تحديد طريق أو حجز رحلة، إلا وترك وراءه أثارا من المخلفات الإلكترونية التي تكشف إجمالا عن كميات هائلة من البيانات بشأن تنقلات البشر وعاداتهم في القرن الحادي والعشرين. وتتعلم كل من شركات جوجل ومايكروسوفت وأمازون، والفيسبوك والشركات الكبيرة الأخرى (فضلا عن وكالات الاستخبارات الوطنية) استخراج هذه البيانات، ومن المهم أن تستنير سياسات الهجرة أيضا بهذا المصدر الثر. وبواسطة مبادرة جس النبض العالمي يتم استكشاف كيف يمكن أن تسهم علوم البيانات وتحليلاتها في تحقيق

أهداف التنمية المستدامة. وأوضح السيد روبرت كيركباتريك (مدير مبادرة جسّ النبض العالمي التابعة للأمم المتحدة) أن المبادرة قد أقامت شراكات مع خبراء من وكالات الأمم المتحدة والحكومات والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص لتطوير سبل تطبيق البيانات الرقمية الآنية الحقيقي على التحديات الإنسانية والإنمائية الجارية. فعلى سبيل المثال، يمكن لأنماط الإنفاق على الهواتف المحمولة أن توفر بيانات غير مباشرة بشأن الاتجاهات في مستويات الدخل، في حين يمكن لتتبع أسعار السوق للأغذية على الإنترنت أن يساعد في رصد الأمن الغذائي. وغالباً ما يستخدم المهاجرون المحتملون جوجل للبحث عند التخطيط لرحلاتهم. وبتحليل الأنماط التي تكشف عنها عمليات التفتيش، تمكنت مبادرة جسّ نبض العالم بكل بساطة من وجود مطابقة بنسبة ٨٠ في المائة مع الإحصاءات الرسمية حول الهجرة - وهو مؤشر واعد عن دقة هذا النوع من المعلومات.

قدم السيد كيركباتريك العديد من الأمثلة عن كيف تولد البيانات الضخمة المعلومات التي يمكن أن تعزز فهم أنماط تشرد السكان وعوامله. فعلى سبيل المثال، أقامت مبادرة جسّ نبض العالم شراكة مع برنامج الأغذية العالمي في عام ٢٠٠٩ لاستخدام سجلات الاتصالات السلكية واللاسلكية دون تحديد هوية أصحابها من شركة تليفونيكا المكسيكية من أجل تصميم نموذج للتدريب في مجالي التشرد والمخيمات، لوضع تطبيق يدعم تحسين الخدمات اللوجستية. ومن المسائل الأخرى المثيرة للاهتمام مشروع «سبل العيش والتنقل» في السنغال، التي استُخدمت فيها بيانات دون تحديد هوية أصحابها، تمّ تجميعها من شركة الاتصالات أورانج سوناتل لتحديد السلوك الأساسية في مجال الهجرة بالنسبة لمناطق كسب العيش الوطنية في البلد والبالغ عددها ١٣. ومن شأن هذه البيانات أن تساعد في تنمية القدرات على اكتشاف التغيرات غير المتوقعة في حركة الناس، والتي تمثل عنصراً حاسماً في الإنذار المبكر عندما تنشأ الأزمة والاستجابة لهذه التغيرات.

وقد اعترف العديد من الحكومات بأهمية جمع البيانات المتعلقة بالهجرة، لكن ينبغي لها اكتساب المزيد من الخبرة في كل من جمع البيانات واستخدامها. وقدم السيد فرانك لازكو، مدير مركز تحليل بيانات الهجرة العالمية في المنظمة الدولية للهجرة، مركز برلين الذي أنشأته المنظمة الدولية للهجرة لزيادة مصادر البيانات المتاحة وجعل الحصول عليها أسير للحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين وأكثر إفادة لهم. ويعدّ المركز الجديد جزءاً من استجابة المنظمة الدولية للهجرة إلى الدعوات المتزايدة إلى بيانات شاملة عن اتجاهات الهجرة العالمية، وتتضمن ثلاثة أهداف رئيسية: توفير تحليل رسمي في الوقت المناسب للبيانات حول قضايا الهجرة العالمية لكي يصبح مركزاً عالمياً للبيانات عن الهجرة؛ والمساهمة في رصد الأهداف المتعلقة بالهجرة في إطار أهداف التنمية المستدامة وتسهيل البحث الجديد بشأن اتجاهات الهجرة العالمية الناشئة؛ وتعزيز جهود المنظمة الدولية

للهجرة، الرامية إلى بناء القدرات لدى دولها الأعضاء والمراقبين والشركاء فيما يخص البيانات.

وكان السيد أندريه فاليني، وزير الدولة لشؤون التنمية والفرانكوفونية، وزارة الشؤون الخارجية والتنمية الدولية، فرنسا، من بين المندوبين الذين رحبوا بإنشاء المركز، وذكر ضرورة استناد الدول في بياناتها إلى منهجيات مشتركة مشيراً إلى ندرة البيانات العالية الجودة والموثوق بها حول الهجرة. وبمساعدة الدول في تطوير قدراتها على جمع وتحليل البيانات المتعلقة بالهجرة، يشجع مركز تحليل بيانات الهجرة التابع للمنظمة على مناقشة أكثر استنارة للسياسات. ويتعاون مع وحدة البحوث الاقتصادية التابعة لمجلة ذي إيكونوميست، شريكته في التنفيذ التقني، يعمل المركز أيضاً على وضع بوابة بيانات الهجرة العالمية. وقد تم تصميم هذه البوابة لجمع وتنظيم المعلومات الأساسية حول الهجرة العالمية من مجموعة متنوعة من الوكالات والمكاتب الإحصائية الوطنية، من أجل تجميع قاعدة بيانات الاستعلام عبر الإنترنت؛ وسيجرى أيضاً تحليل الاتجاهات. وقد انضمت الولايات المتحدة الأمريكية إلى ألمانيا لدعم المرحلة التجريبية للبوابة.

وتعمل المنظمة الدولية للهجرة أيضاً مع أعضاء الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لتعزيز جمع البيانات وتحليلها، وذلك لتحفيز التنمية وحرية تنقل الأشخاص داخل غرب أفريقيا. وقد أسفر هذا المشروع، الممول من الاتحاد الأوروبي بالتعاون مع منظمة العمل الدولية والمركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة، على ١٥ بياناً موجزاً ومشاورات وطنية عن الهجرة.

ومن ضمن الأدوات الأخرى المفيدة لتعزيز حجم ونوعية التقارير الوطنية الطوعية هي الفريق العالمي المعنى بالهجرة، ودليل بيانات التنمية التي وضعها الفريق العالمي المعنى بالهجرة مع شراكة المعرفة العالمية بشأن الهجرة والتنمية. ويوفر هذا الدليل إرشادات عملية لصانعي السياسات والممارسين، بشأن قياس الهجرة الدولية وأثرها على التنمية. فهو يضم في مكان واحد تجربة ٦١ وكالة تابعة للفريق العالمي المعنى بالهجرة، ويوفر معلومات عن الممارسات المتعلقة ببيانات الهجرة المبتكرة والدروس المستفادة. ويلخص هذا الكتيب، بالخصوص، المعايير والتعاريف الموجودة لجمع بيانات الهجرة ويقدم لمحة عامة دولية عن المصادر الرئيسية لبيانات الهجرة وجرداً للبيانات الموجودة. ويعرض أمثلة عن الممارسات الجيدة في جمع بيانات الهجرة واستخدامها في صنع السياسات، أثناء تقييم التقدم المحرز في تنفيذ المعايير والمبادئ التوجيهية العالمية. ويختم بتلخيص التوصيات الرئيسية التي ينبغي للبلدان اتباعها عند جمع البيانات عن الهجرة.

٧ يجمع الفريق العالمي المعنى بالهجرة وبين وكالات الأمم المتحدة التي ينطوي عملها، بدرجات متفاوتة، على المسائل المتعلقة بالهجرة.



لا يمكن بناء سياسة سليمة في مجال الهجرة على مفاهيم سيئة ومعلومات خاطئة. فالابتكارات المذكورة أعلاه تُعدّ عناصر في الجهود المتواصلة التي ينبغي بذلها على الصعيد العالمي وعلى نطاق واسع لتنمية القدرات، على الصّعد المحلية والوطنية والإقليمية والعالمية، على جمع بيانات الهجرة وتحليلها- ثم دمجها في عملية وضع السياسات. ينبغي أن تتوفر الدول على الأدوات المناسبة لجمع البيانات ومعالجتها. فعلى سبيل المثال، تقوم إحدى مبادرات الاتحاد الأوروبي مع المنظمة الدولية للهجرة بتزويد مكاتب الهجرة الإقليمية والمحلية في جمهورية تنزانيا المتحدة بالمعدات البيومترية لتسجيل المهاجرين، وذلك لتوليد البيانات التي سيتم بها ترشيد القرارات والإجراءات التي تتخذها الحكومة والشركاء المتعاونين. ينبغي تدريب الموظفين الوطنيين ومساعدتهم على إيجاد النُهُج الإحصائية، وبمساعدة من السلطات المحلية والمجتمع المدني، تعبئتهم لتوسيع نطاق تغطية جهود جمع البيانات عن جميع أفراد المجتمع- بمن فيهم المهاجرون.

### **إدماج المهاجرين في عمليات التقييم الوطنية**

تنبأ عدد من المتحدثين بمزيد من الهجرة بين البلدان في المستقبل، وذلك جزئياً بسبب الاتجاهات الديموغرافية التي تزيد من الضغوط التي تدفع إلى الهجرة. وقد وضح الأستاذ ساكس، من معهد الأرض في جامعة كولومبيا، ذلك في الكلمة الرئيسية التي ألقاها، وأرفقها بمثال الاتجاهات الديموغرافية في أفريقيا، حيث يبلغ متوسط معدل الخصوبة أكثر من خمسة أطفال لكل امرأة. وما لم يحدث تحوّل ديموغرافي سريع، يمكن توقع بلوغ عدد سكان أفريقيا جنوب الصحراء ٤ مليارات شخص بحلول نهاية القرن، وهذا وضع غير مستدام حسب الأستاذ ساكس. وتُبين التجربة أن أنجع وسيلة للتحكم في النمو السكاني هو رفع مستوى التعليم، وخاصة بالنسبة للفتيات، كما جاء في الهدف ٤.

ويعنى هذا «الوضع الطبيعي الجديد» لزيادة التنقل أنه ينبغي إدماج الهجرة والتشرد في سياسات التنمية الوطنية. وقد أخذ العديد من الوفود الكلمة في كل من حلقتي العمل للتحديث عن الكيفية التي تعالج بها بلدانهم هذه المسألة. وذكرت السيدة إستر كويستا سانتانا، نائبة الوزير المكلف بالتنقل البشري، إكوادور، أن حكومتها قد أنشأت مؤسسة وطنية تُعنى بالتنقل البشري تشدّد على حقوق الإنسان للمهاجرين. وينتهج الإكوادور نهجاً فريداً من نوعه فيما يخص المهاجرين والهجرة: فلا أحد يعدّ «غير نظامي» في إكوادور بسبب وضعه كمهاجر. إن إكوادور يسعى إلى إيجاد الاتساق بين السياسات التشريعية لكل من المهاجرين الإكوادوريين والمهاجرين في الإكوادور. وتعدّ الحماية مسألة أساسية لكلا المجموعتين، وتعمل الحكومة مع القنصليات الأجنبية في إكوادور للتأكد من حماية الأجانب. وتساعد الدوائر القنصلية الإكوادورية جماعات المهاجرين الإكوادوريين في الخارج على الاندماج

فى بلدان المقصد كما تساعد على العودة. وبالنسبة لهذه الحالة الأخيرة، تضمن الحكومة للمهاجرين من الإكوادور حق العودة وإعادة الممتلكات المنقولة معفاة من الرسوم الجمركية. فهى تحاول تشجيع عودة المعلمين (وإن كانت تقدم منحاً دراسية للدراسة فى الخارج)، وتوفر خدمات التوظيف للمهاجرين العائدين. وتوفر الإكوادور للاجئين، وطلبى اللجوء نفس الحقوق فى التمتع بالخدمات التى يستفيد منها المواطنون الإكوادوريون، كما أنهم يتمتعون بحرية التنقل. وقد تم الاعتراف بما يناهز ٣٠ ألف شخص كلاجئ بموجب إعلان قرطاجنة بشأن اللاجئين، الذى يتضمن تعريفاً أوسع نطاقاً للأشخاص المحوجين إلى الحماية من التعريف الوارد فى ميثاقية عام ١٩٥١ المتعلقة بوضع اللاجئين. وبفضل جميع هذه التدابير، قام إكوادور بإدماج المهاجرين والأشخاص تماماً فى التخطيط الإنمائى الوطنى.

وانتهجت مالى نهجاً مختلفاً لمواءمة التخطيط فى مجالى الهجرة والتنمية. ووصف السيد عبد الرحمن سيلا، وزير شؤون المالىين المقيمين فى الخارج، فى مالى، سياسات الهجرة الوطنية فى مالى، التى اعتمدت فى ٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، والتى جمعت بين الهجرة وأهداف التنمية المستدامة فى استراتيجيات وطنية ملموسة وبرامج عمل محددة. وتعالج استجابات السياسات وتدابيرها أسباب الهجرة، التى يعدّ منها الفقر من أهم العوامل الحاسمة. وحددت فى خطة عملها للفترة ٢٠١٥-٢٠١٩ إجراءات معينة تتكيف مع الأسباب الجذرية للهجرة فى مناطق استراتيجية من البلد، تهدف إلى الاستجابة للتحديات الملموسة. وشملت عدداً من الجوانب المتعلقة بالهجرة فى أهداف التنمية المستدامة (ضمان أمن المهاجرين وحمايتهم بالدعوة إلى هاتين المسألتين وتعزيزهما، وحمايتهم أثناء رحلتهم، ومراقبة وإدارة تدفقات المهاجرين، ومكافحة الاتجار بالأشخاص وتوفير المعلومات وإذكاء الوعى بتحسين الاتصالات، والرعاية الصحية، إلخ.). كما تناولت صراحةً تعزيز وتعبئة قدرات الشتات. وباتت السياسة تتفق مع الإطار المالى الاستراتيجى للانتعاش الاقتصادى والتنمية المستدامة للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠، وتهدف بشكل عام إلى "تعزيز التنمية الشاملة والمستدامة للحد من الفقر ومن عدم المساواة من أجل الوحدة والسلام فى مالى، استناداً إلى الإمكانيات والقدرة على الصمود من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٣٠". وبالخصوص، فإن مالى قد عقدت العزم على مواجهة تغير المناخ.

الدكتور فوسيت براكونفساي، مدير مكتب الصحة الدولية، وزارة الصحة العامة بتايلند، قال أن ١،٤ مليون مهاجر نظاميين و٢،٤ مليون غير نظاميين قد جاؤوا إلى تايلند من المناطق المجاورة بسبب الفرص المتاحة هناك ووجود رعاية صحية أفضل، وهم يساهمون بمليارين دولار أمريكى سنوياً فى الناتج المحلى الإجمالى فى تايلند. لذلك قامت الحكومة بتصميم خطط تمكن العمال المهاجرين والتايلانديين من الاستفادة من التغطية الصحية وبرامج الضمان الاجتماعى.

ووضعت أيضا نظام التأمين الصحى للمهاجرين غير النظاميين. وكان التحدى يكمن فى كون المهاجرين فى كثير من الأحيان لا يدركون حقوقهم؛ فكانت بذلك معدلات الاستخدام والتغطية منخفضة. وقد ساهم سوء الإدارة فى مجال الأهلية أيضا فى نقص الانخراط فى التأمين الصحى.

أما السيدة غابرييلا أغوستو، الأمينة التنفيذية للمجلس الوطنى لتنسيق السياسات الاجتماعية بالأرجنتين، فشرحت العملية التى تحدّد بها بلدها الأولويات بين أهداف خطة ٢٠٣٠ وغاياتها. فقد أنشأت الحكومة لجنة وزارية لاتخاذ القرارات بشأن المؤشرات الوطنية لقياس التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، منظمة حسب مجموعات من المواضيع والمواضيع المشتركة. ويُستخدم العديد من المصادر الإحصائية، بما فى ذلك التعداد الوطنى واستقصاءات الأسر المعيشية، ودراسة استقصائية عن الهجرة، والسجلات الإدارية لدخول المهاجرين ومغادرتهم. وشملت هذه العملية «فضاءً للحوار» مع واضعى السياسات الاجتماعية. ورداً على سؤال حول العملية التى يمكن للآخرين اعتمادها بوصفها «أفضل الممارسات»، قالت السيدة أغوستو أن الأرجنتين مستعدة لتقاسم منهجيتها مع الدول المعنية. وأشارت أيضا إلى أن بعض القضايا المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة تتطلب التعاون الإقليمى، فيما يخص البيئة والمحيطات مثلاً.

وقام السيد سليمان مزيراي، المدير مساعد فى إدارة خدمات اللاجئين بوزارة الداخلية بتنزانيا، بتشاطر بعض الدروس الهامة المستفادة من تجربة بلاده فى مجال إدماج المهاجرين قسرا واللاجئين فى عمليات تقييم التخطيط الوطنى. فقد شهدت جمهورية تنزانيا المتحدة منذ فترة طويلة تدفقات مختلطة من الهجرة، من جميع الاتجاهات. وكان أو لا يزال العديد من البلدان الثمانية التى تشترك معها فى الحدود، يشهد صراعات مسلحة. وفى هذا السياق، برزت مسألة التسجيل كأداة حاسمة. وفى عام ٢٠١٤ تم وضع الاستراتيجية الشاملة لإدارة الهجرة فى تنزانيا (الاستراتيجية الشاملة) لتسجيل المهاجرين المستقرّين وغير النظاميين فى غرب تنزانيا، وتحديد مواصفاتهم. ومن خلال هذه العملية التجريبية، تم تسجيل أكثر من ٢٢ ألف مهاجر غير نظامى منذ شهر شباط/فبراير ٢٠١٥، ممّا زوّد الحكومة بالبيانات اللازمة لوضع السياسات المبنية على الأدلة والحد من احتمال تهريب المهاجرين. وتتمثل مكونات الاستراتيجية الشاملة فيما يلي: الإعلام الجماهيري، ورسم الخرائط السكانية، والتسجيل، ومساعدة المهاجرين غير النظاميين على العودة الطوعية، والتحقق من وضع الإقامة لأولئك الذين يسعون إلى تسوية أوضاعهم أو تأكيدها فى تنزانيا، وتسوية أوضاع/إضفاء الطابع الرسمى على أوضاع الأشخاص المؤهلين بموجب قوانين البلد أو أى توجيهات قد تصدر عن الحكومة. وسيتم تطبيق التسجيل على جميع المهاجرين فى البلد فى

المستقبل القريب. ومن الدروس المستفادة الأخرى، مسألة تجنيس اللاجئين على المدى الطويل. فقد منحت جمهورية تنزانيا المتحدة الجنسية لأكثر من ١٦٢١٥٦ لاجئاً بوروندي سابق لعام ١٩٧٢ فى عامى ٢٠٠٩ و٢٠١٠، وبالتالى يسّرت اندماجهم ومكّنتهم من مساهمة أفضل فى المجتمع المضيف. وتضمنت نتائج مشروع الاستراتيجية المسائل التالية: توافر البيانات عن المهاجرين غير النظاميين للاستئارة بها فى وضع السياسات ومراجعتها؛ تغيّر فى عقلية موظفى الهجرة، الذين باتوا يعتمدون نهجاً قائماً على حقوق الإنسان فى تقديم المساعدة للمهاجرين نتيجة التدريب التى رافق التسجيل؛ تعزيز الأمن وتيسير فرص الحصول على الخدمات الاجتماعية للمهاجرين. وأكد السيد مزيارى أنه لا بدّ من المزيد من الدعم اللازم لضمان التمويل الكافى من أجل توسيع الاستراتيجية الشاملة إلى جميع أرباع البلد. وسوف يُستخدم التمويل الإضافى لشراء مواد التسجيل، وتعزيز قدرة الدوائر المكلفة بالهجرة فى جميع أرجاء البلد، وتحسين وسائل الاتصال الجماهيرى من أجل تعزيز الوعى العام والتقليل من المواقف والسلوك المعادية للأجانب تجاه المهاجرين. وسيدعم أيضاً استعراض السياسات المتعلقة بالهجرة لضمان إدماج الهجرة فى الاستراتيجية الوطنية فى إطار أهداف التنمية المستدامة.

وتناول الكلمة ممثل الصين، مخاطباً الجلسة، وقال إن الصين قد بدأت بالفعل فى تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، التى تم دمجها فى استراتيجية التنمية الوطنية فى الصين. ويجرى تنفيذ برامج جديدة لتبسيط القواعد التى تنظم دخول الأجانب وخروجهم وإقامتهم. وفى شهر آذار/مارس ٢٠١٦، أطلقت الصين خطتها الخمسية الثالثة عشرة، التى تشمل أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية من ٢٠١٦ إلى ٢٠٢٠. وفى إطار هذه الخطة، ستقوم الصين بتنفيذ سياسات أكثر استباقية ومفتوحة وفعالة فى مجال الهجرة. وسيتمّ تحسين نظام الإقامة الدائمة للأجانب والخدمات الإدارية للأجانب الوافدين للعمل والعيش فى الصين. وبوصفها البلد المضيف لمؤتمر قمة مجموعة العشرين فى عام ٢٠١٦، عملت الصين بنشاط على تعزيز خطة عام ٢٠٣٠ فى إطار مؤتمر قمة مجموعة العشرين، واعتمد مؤتمر قمة مجموعة العشرين لاحقاً خطة عمل بشأن خطة ٢٠٣٠ لتعزيز وتنشيط وتعزيز الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة. ولدعم جهود البلدان النامية من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، أعربت الصين عن نيتها فى المشاركة فى أطر التعاون الدولية ذات الصلة، ومواصلة زيادة استثماراتها فى التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وتبادل أفضل الممارسات فى مجال التنمية. كما أن الصين مستعدة لتبادل الخبرات مع بلدان أخرى، فيما يخص الدروس المستفادة والممارسات الناجحة.

وأشار ممثل موريشيوس، وهو أيضاً من المشاركين الذين أُعطيت لهم الكلمة، إلى أن حكومة موريشيوس قد أدرجت أهداف التنمية المستدامة فى خطة التنمية الوطنية وشرعت فى بذل الجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف المتعلقة بالهجرة. وقد بدأت الحكومة فى العمل مع المنظمة الدولية للهجرة بشأن تغير المناخ والهجرة البيئية. وهى تركّز على إدماج العمال المهاجرين، وتقوم إحدى الوحدات فى وزارة العمل برصد ظروف عملهم.

وأشار العديد من المشاركين إلى أن إدراج الهجرة فى أهداف التنمية المستدامة يشجع الدول على إدماجها فى عمليات التقييم وخطط التنمية الوطنية.

لم يصبح البرتغال بلد مقصد المهاجرين إلا مؤخراً، بعد أن كان له تاريخ طويل فى الهجرة. فالسيدة كاتارينا مارسيلينو، وزيرة الدولة للمواطنة والمساواة، البرتغال، وصفت الاستثمارات الكبيرة التى قام بها البرتغال خلال العقد المنصرمين لتعزيز اندماج المهاجرين. وقد تبين أن هناك ثلاثة مجالات فى غاية الأهمية، وهى: ضمان الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية، وتشجيع المشاركة المدنية، واحتضان التنوع الثقافى والاجتماعى. وأكدت على ضرورة رصد اندماج المهاجرين من خلال مؤشرات محددة تتعلق مثلاً بالمشاركة فى سوق العمل والتحصيل العلمى. وأضافت إن البرتغال يؤمن إيماناً قوياً بصنع السياسات المستندة إلى الأدلة التى تعتمد على المعلومات الإحصائية والرصد المستمر. فمنذ عام ٢٠١٠، تتضمن الخطط الوطنية البرتغالية تدابير محددة لإدماج المهاجرين تستند إلى نظام دائم لجمع بيانات الهجرة.

وأبرزت البيانات التى أدلى بها المشاركون حول موضوع التخطيط الوطنى مدى تنوع الاستجابات إلى أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالهجرة حتى الآن - من مؤقتة إلى متقدمة إلى حد ما، ومن الإعلانات العامة عن النوايا إلى إجراءات محددة. فالمهلة الزمنية المتمثلة فى ١٥ عاماً من أجل الهدف الطموح المتعلق بتحقيق أهداف التنمية المستدامة تبدو طويلة، لكن سوف تمرّ تلك السنوات بسرعة فائقة. فبعد سنة واحدة من اعتماد خطة عام ٢٠٣٠، اتّضح أنه لا يزال هناك الكثير ممّا يتعين القيام به لأجل الشروع فى متابعة واستعراض الأطر لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة.



## الفصل ٣

### التخطيط الشامل لأجل تنفيذ أهداف التنمية لمستدامة واستعراضها

«إن اتساع نطاق الخطة الجديدة وطموحها يقتضيان إنعاش الشراكة العالمية ... بمشاركة الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني ومنظومة الأمم المتحدة وغيرها من الجهات الفاعلة، وتعبئة جميع الموارد المتاحة». الفقرة ٣٩ من إعلان خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.



لاورا تومسون، نائبة المدير العام، المنظمة الدولية وجيفري ساكس . المستشار الخاص للأمين العام للهجرة للأمم المتحدة المعنى بأهداف التنمية المستدامة ومدير معهد الأرض في جامعة كولومبيا . الحوار الدولي حول الهجرة بجنيف ٢٠١٦ م . د . هـ (تصوير : أماندا نيرو)

تتحمل الحكومات المسؤولية الرئيسية عن بلوغ أهداف التنمية المستدامة، بما فى ذلك تلك المتعلقة بالهجرة. لكنها ليست الوحيدة المعنية، ويتوقف مدى نجاحها إلى حد كبير على قدرتها على جلب أصحاب المصلحة الآخرين فى عملية التخطيط. وينبغى اعتبار كل المنظمات الدولية، والسلطات المحلية والمجتمع المدنى ومجتمعات الشتات والقطاع الخاص كشريك حاسم فى الجهود المبذولة لجلب أقصى قدر من المنافع من التنقلات البشرية وتخفيض تكاليفها.

## دور المنظمات المتعددة الأطراف

يُعالج دور المنظمات العالمية والإقليمية فى عمليات المراجعة الرسمية لخطة ٢٠٣٠ فى الفصل ٤. غير أنه من المهم أيضاً مراعاة المعرفة والخبرة التى يمكن أن تقدمها الوكالات والبرامج المتعددة الأطراف للدول عند صياغة برامج عملها من أجل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. فإذ تعترف السيدة لاشمى بوري، الأمينة العامة المساعدة، ونائبة المديرية التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، ورئيسة الفريق العالمى المعنى بالهجرة لسنة ٢٠١٦، بأن المنظمة الدولية للهجرة تعد المنظمة الرائدة فى مجال الهجرة، فهى تقول إن للمنظمات والجهات المعنية الأخرى دور ينبغى أن تضطلع به أيضاً، بما فى ذلك الوكالات الأعضاء فى المجموعة العالمية المعنية بالهجرة البالغ عددها ١٨. فكل وكالة عضو مجالات خبرة معينة يمكن فيها أن تساعد الحكومات على وضع مؤشرات وطنية وتقديم المساعدة التقنية لتنفيذ البرنامج.

وفى حلقتى العمل كليهما، أكد المدير العام للمنظمة الدولية للهجرة أهمية الشراكة فى جميع جوانب تنفيذ أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالهجرة، مثل جمع البيانات، ووضع نماذج مبتكرة للتمويل، وتبادل أفضل الممارسات. وأضاف إنه ولئن كانت أهداف التنمية المستدامة توفر إطاراً لبناء سياسات واستراتيجيات وطنية، فإننا لن نتمكن من ضمان إدخال تحسينات جوهرية ودائمة على ظروف المهاجرين إلا بالعمل على جميع المستويات. فالطبيعة الشاملة للهجرة، وعدد الغايات المتعلقة بالهجرة المنتشرة فى أهداف التنمية المستدامة، تدعو إلى أشكال معززة من الشراكة والعمل المنسق من جانب جميع الجهات الفاعلة المتعددة الأطراف ذات الصلة. وأثناء الجمعية العامة يوم ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، أقر زعماء العالم بضرورة إنشاء إطار ملموس لشراكة راسخة يمكن أن تقود العالم إلى تقاسم المسؤولية بصورة فعالة فى تشجيع الهجرة المتسمة بإدارة جيدة.

إن وضع المنظمة الدولية للهجرة الجديد كمنظمة تابعة لمنظومة الأمم المتحدة يمدّها بقدرة قوية لمنظومة الأمم المتحدة فى مجال سياسات الهجرة والبيانات والمساعدة التقنية فى لحظة حرجية. وبفضل خبرتها الثرية فى العمل مع المهاجرين وبلدان المنشأ والعبور والمقصد، يمكن للمنظمة الدولية للهجرة أن تساعد إلى حد كبير فى تحسين ظروف ونتائج الهجرة.



وقد رَحَّب العديد من المتحدثين فى الحوار بوضع المنظمة الدولية للهجرة الجديد كمنظمة تابعة للمنظومة، وأعربوا عن تفاؤلهم إذ إن وجودها فى مختلف هيئات التنسيق وصنع القرار التابعة للأمم المتحدة سوف يجعل الدعم المتعدد الأطراف لجهود التنمية المتعلقة بالهجرة أكثر تماسكا وفعالية، بما فى ذلك فى سياق أهداف التنمية المستدامة والاتفاق العالمى لأجل هجرة آمنة ومنظمة ومنظمة الذى سيُبرم فى المستقبل. وقد دعت الوثيقة الختامية لمؤتمر قمة الأمم المتحدة بشأن الحركات الكبيرة من اللاجئين والمهاجرين، المنعقد فى ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، الميثاق العالمى إلى وضع مجموعة من المبادئ والالتزامات والتفاهات بين الدول الأعضاء فى الأمم المتحدة بشأن الهجرة الدولية بجميع أبعادها؛ والإسهام إسهاما هاما فى الحوكمة العالمية؛ وتعزيز التنسيق بشأن الهجرة الدولية، ومعالجة جميع جوانب الهجرة الدولية، بما فى ذلك جوانب المساعدة الإنسانية والإنمائية والمتعلقة بحقوق الإنسان. وستشارك الأمانة العامة للأمم المتحدة والمنظمة الدولية للهجرة فى تقديم الخدمات للمفاوضات، وستقدم هذه الأخيرة بالتحديد الخبرة فى المجال التقنى وفى مجال السياسات.

قالت السيدة سوزان شيلدون، مديرة مكتب الهجرة الدولية، مكتب السكان واللاجئين والهجرة، وزارة خارجية للولايات المتحدة، إن بلدها يأمل أن تضطلع المنظمة الدولية للهجرة بدور قيادى فى الأعمال التحضيرية بشأن الميثاق العالمى، بشراكة مع الدول وهيئات الأمم المتحدة والمجتمع المدنى وغيرها. وحث جميع الدول الأعضاء فى الأمم المتحدة على دعم المنظمة الدولية للهجرة فى هذا الدور بصورة فعالة. فقد قامت المنظمة الدولية للهجرة فعلاً بالكثير من أجل تمهيد السبيل للميثاق العالمى ولجميع الجهود الأوسع نطاقاً لمساعدة الدول فى تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. يوفر إطار المنظمة لإدارة الهجرة، مثلاً، إرشادات يمكن أن تساعد الدول فى وضع إطار للنهج الذى ينبغى اتباعه فى إدارة للهجرة فعالة وقائمة على احترام حقوق الإنسان.

وحددت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية عناصر نهج مشترك لدعم فعال ومتناسك من أجل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة على الصعيد الوطنى، فى ثلاث فئات: تعميم السياسات والتعجيل بها ودعمها. وتؤطر كل فئة من الفئات الثلاث مساهمة نظام الأمم المتحدة الإنمائى فى التزامات أفرقة الأمم المتحدة القطرية فى تنفيذ البرنامج الجديد، من خلال أطر العمل للمساعدة الإنمائية الخاصة بكل منها.<sup>٨</sup> وفى البيان الذى أدلت به السيدة إيرينا فويكوف-سولورانو، المنسقة المقيمة للأمم المتحدة والممثلة المقيمة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائى فى جمهورية صربيا، قدمت لمحة عامة عن وجود قضايا الهجرة والمسائل التى ترتبط بها

٨ إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية هو وثيقة البرنامج المتفق عليها بين الحكومة والفريق القطرى للأمم المتحدة، يصف المساهمات الجماعية لوكالات الأمم المتحدة فى تحقيق التنمية الوطنية.

ارتباطا وثيقا (مثل التحويلات المالية والشتات) في إطار الأمم المتحدة الإنمائي في مناطق مختلفة من العالم. وأشارت إلى أنها بمثابة نقطة انطلاق جيدة للتعاون فيما يخص أهداف التنمية المستدامة بين البلدان ومنظومة الأمم المتحدة. ومن المتوقع أن تقوم أفرقة الأمم المتحدة القطرية بتعميم مسألة التنقل البشري في أطر التنمية الوطنية. وأكد السيد مجدى مارتينيس سليمان، مساعد الأمين العام، مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المساعد، ومدير مكتب السياسات ودعم البرامج، للمشاركين أنه تم تعزيز إدراج الهجرة والتشرد في إطار الأمم المتحدة الإنمائي، بالتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة وغيرها من الوكالات التابعة للمجموعة العالمية المعنية بالهجرة.<sup>٩</sup>

أقر مجلس البنك الدولي استراتيجية سيقوم البنك بواسطتها بمساعدة الدول على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بالإسهام في مجموعة المعارف والبيانات وبتشاطر المعرفة (بما في ذلك عبر وسائط التواصل الاجتماعي). وبوصفه جهة فاعلة رئيسية في التنمية، سيقوم البنك أيضا بتقديم المساعدة التقنية والمالية للبلدان التي تسعى إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة الخاصة بها، وسيساعد في تنسيق الجهود التي تبذلها الحكومات الوطنية، والجهات المانحة، والمؤسسات المالية الدولية.

## دور المدن والسلطات المحلية

في عالم يتزايد توسّعه الحضري، تظل المدن محور النشاط الاقتصادي للبلد وحياتها الاجتماعية والثقافية. والفرص التي توفرها تجعلها وجهة جذابة لكل من المهاجرين الداخليين والدوليين. فمنذ عام ٢٠٠٧، أصبحت المدن موطن أكثر من نصف سكان العالم، وهو رقم من المتوقع أن يرتفع إلى الثلثين بحلول عام ٢٠٤٠. وفي معظم الحالات، تبرز العلاقة الأساسية بين الهجرة والتنمية بشكل ملموس في المدن. وهذا ما يجعل من المدن ناقلات حاسمة للتنمية، ومن السلطات المحلية شركاء بارزين في عملية تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

إن المدن هي الأماكن التي تحدث فيها الهجرة، وتحتل السلطات المحلية الصدارة في إدارة الحياة اليومية للسكان الذين يعيشون داخل نطاق ولايتها. تدرك السلطات واقع السكان المحليين واحتياجاتهم، بمن فيهم من المهاجرون الدوليون والفئات الضعيفة. لذا فإن إدارة الهجرة بصورة فعالة تستلزم إشراك السلطات المحلية في السياسات المتعلقة بالهجرة وخطط التنمية الوطنية.

<sup>٩</sup> للمزيد من المعلومات، أنظر: <https://undg.org/home/undg-mechanisms/sustainable-development-working-group/country-support/>



السيد دينيس كوديري عمدة مونتريال خلال الحوار الدولي حول الهجرة نيويورك ٢٠١٦ م . د . هـ

وقال السيد كودير، (كندا) في كلمته الرئيسية إن التعاون بين الحكومات والسلطات الإقليمية يعدّ أمراً أساسياً لتحديد سياسات الهجرة الناجحة، ويبقى قرار السماح للمهاجرين بدخول البلد قراراً يؤخذ على الصعيد الوطني، «إن الحكومة المحلية تتولى مهمة خلق بيئة للجميع». ويعدّ تنسيق الجهود بين المستويين ومشاركة أكبر من قبل السلطات المحلية أمر أساسي لإدماج المهاجرين محلياً بصورة ناجحة.

وقدّم مثلاً قويان عن دور المدن في إدماج المهاجرين: مونتريال ونيويورك.

وقال السيد كودير، عمدة مونتريال (كندا)، مشيراً إلى الصلة المؤكدة بين تحقيق أهداف التنمية المستدامة ودور المدن، إن الهجرة هي أولاً وقبل كل شيء ظاهرة حضرية. فمونتريال لديها تاريخ طويل من الترحيب بالوافدين الجدد. ولا تزال تستضيف ٣٥ ألف مواطن جديد كل عام، من أصول ومعتقدات عدّة. وتصبح التنقّلات الدولية واقعاً محلياً؛ فعندما يصل الناس إلى وجهتهم، يصبحون نساءً ورجالاً وأطفالاً يبحثون عن مأوى جديد، وليسوا إحصاءات. وبالنسبة للمدن، لا تعدّ الهجرة مشكلة وإنما هي مورد، وهي مفتاح حيوية المدن العالمية الكبرى ونجاحها. نعم، ينبغي للمدن معالجة نقاط الضعف التي غالباً ما تصاحب تجربة الهجرة، وخاصة بالنسبة للمهاجرين دون إذن. لكن من الخطأ أن ننظر إلى الهجرة فقط كمصدر للتحديات؛ لأن ذلك ينطوي على خطر تعزيز الأحكام المسبقة التي تربط الهجرة بالمشاكل الاجتماعية والاقتصادية. صحيح أن المهاجرين الذين

وصلوا حديثاً قد يمثلون تمثيلاً أقوى بكثير مجموعات تواجه صعوبات اجتماعية واقتصادية. لكن ينبغي التمييز بين المسألتين: إدماج الوافدين الجدد، من جهة، والعمل الاجتماعي للفئات الضعيفة، من جهة أخرى. فإذا نجحت عملية الإدماج، لن تظل نسبة المهاجرين مرتفعة داخل الفئات المستهدفة في برامج الدعم للفئات الضعيفة. إن الإقصاء يمثل خطراً على الدوام؛ والإدماج مكسباً. يجب إيلاء نفس القدر من الاهتمام لقوائد الهجرة بالنسبة للمهاجرين، ولبلدان المنشأ ولبلدانهم الجديدة ومجتمعات إقامتهم.

وضمن الجهود التي تبذلها مدينة مونتريال من أجل ضمان استمرار تقديم خدمات استقبال وإدماج المهاجرين، قامت مؤخراً بفتح مكتب مكرس خصيصاً لاندماج الوافدين الجدد (BINAM - المكتب المعنى بإدماج الوافدين الجدد). وهذا المكتب، الذي كان قد أعلن السيد كودير عن إنشائه خلال حلقة العمل المعقودة في نيويورك، سيشارك في مجموعة من الأنشطة، بما في ذلك البحث عن السكن المؤقت والدائم للقادمين الجدد، وإيجاد مدارس للأطفال، وضمان الإدماج الاجتماعي والثقافي في أحياء مونتريال وكذلك الإدماج الاقتصادي.

وقالت السيدة نيشا أغاروال، مفضضة مكتب شؤون المهاجرين التابع للعمدة، مدينة نيويورك، إن مدينة نيويورك مثلها مثل مونتريال، تعتبر الهجرة منبع قوة. فمكتب شؤون المهاجرين التابع لعمدة مدينة نيويورك يعزز رفاه المجتمعات المهاجرة من خلال اقتراح السياسات والبرامج التي تيسر نجاح اندماج المهاجرين من سكان نيويورك، في الحياة المدنية والاقتصادية والثقافية في المدينة. لقد كان ستون في المائة من سكان المدينة في عام ٢٠١٦ من المهاجرين أو أبناء المهاجرين. ويقوم مشروع «مدينة تقف وقفة رجل واحد» الذي أطلقه العمدة، بتعزيز المساواة بين جميع سكان المدينة، وفقاً لروح الهدف ١٠ من أهداف التنمية المستدامة. من الأمثلة عن أفضل الممارسات مركز إصدار بطاقات الهوية في مدينة نيويورك، وهو أكبر برنامج إصدار بطاقات الهوية تابع للبلدية في الولايات المتحدة، تم فيه تسجيل أكثر من ٧٧ ألف شخص. ويسعى هذا المركز في المقام الأول إلى ضمان حصول سكان المدينة، بغض النظر عن وضعهم كمهاجرين، على وثيقة تسمح لهم بدخول المباني الحكومية والحصول على خدمات المدينة، والمؤسسات المالية التي تحتاج إلى بطاقة الهوية التي تصدرها الحكومة. وكيلاً تُعتبر هذه البطاقة خاصة بالمهاجرين المقيمين في الدولة الطرف بدون أوراق رسمية، يمكن لأي من سكان نيويورك الحصول على هذه البطاقة واستخدامها للاستفادة من المؤسسات الثقافية ومنافذ البيع بالتجزئة مثل الصيدليات في جميع أنحاء المدينة. وتم التشاور مع العديد من مجموعات أصحاب المصلحة بشأن تصميم البطاقة. وتيسر برامج أخرى في نيويورك حصول المهاجرين على الخدمات القانونية والرعاية الصحية وفرص القيادة. على سبيل المثال، قامت فرقة العمل المعنية بحصول المهاجرين على الرعاية الصحية، التي أنشأها رئيس البلدية في عام ٢٠١٤، بالجمع بين السلطات

المحلية، ومقدمى الرعاية الصحية، والمدافعين عن المهاجرين وخبراء الصحة العامة لتحديد المعوقات الرئيسية أمام الحصول على الرعاية الصحية، وأوصت بالتدابير التي يمكن للمدينة اتخاذها لمساعدة المهاجرين من أجل التغلب على هذه العراقيل. فوجدت فرقة العمل أنه في ٢٠١٣، كان ٦٣،٩ في المائة من السكان الذين لا يحملون وثيقة رسمية في مدينة نيويورك غير مؤمن عليهم. وفي ربيع عام ٢٠١٦، أطلقت فرقة العمل برنامج الوصول المباشر لمدة عام من أجل تنسيق الحصول على الرعاية لحوالي ألف مهاجر غير مؤمن عليه من سكان نيويورك. واستناداً إلى نماذج ناجحة من جميع أنحاء البلد، بما في ذلك برامج في سان فرانسيسكو ومقاطعة لوس أنجلوس، تم تصميم برنامج الوصول المباشر لتوفير فرص الحصول على الرعاية الصحية الأولية والوقائية من خلال شبكة مخصصة من مقدمى الرعاية الصحية وخدمات مُنسقة في مجال الرعاية الصحية. وقد مكّنت هذه الانطلاقة المدينة من جمع البيانات اللازمة لتصميم نموذج ناجح على مستوى المدينة للمستقبل.

وحسب السيدة مارسيلينو، قامت البرتغال أيضاً بوضع نظام لإدماج المهاجرين في جميع أنحاء البلديات. ويُرحّب باللّاجئين في جميع أرجاء البلد، وتشارك بالفعل في هذا النظام ٧٠ بلدية، من الشمال إلى الجنوب. يُستضاف القادمون الجدد في منازل بدلاً من الملاجئ، ولديهم إمكانية الوصول الفوري إلى التعليم والرعاية الصحية وتعلّم اللغة.

ومع بعض الاستثناءات القليلة، مثل كندا، تمارس الحكومات عادة السلطة الكاملة على للقرارات بشأن قبول غير المواطنين وأوضاع إقامتهم. ونادراً ما تستفيد من خبرات السلطات المحلية في إدماج المهاجرين، أو تتشاور معها حول الظروف المحلية أو القدرة الاستيعابية. وكثيراً ما ألت مسؤولية إدماج المهاجرين إلى مستوى البلديات، لكن تخصيص الموارد نادراً ما ما يكون كافياً. فنسيج الحياة في المدن يتأثر شديد التأثير بالقرارات المتخذة على الصعيد الوطني. ومن المتوقع أن تصبح عمليات الهجرة أكثر سلاسة إن تم تحسين التواصل بين المستويات الحكومية.

### **دور المجتمع المدني، بما في ذلك المهاجرون ومجتمعات المهاجرين والشتات**

من المستحيل أن نتحدث عن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة دون النظر في جهود المجتمع المدني الهائلة المبذولة والشبكات الضخمة التي تم إنشاؤها في جميع أنحاء العالم لتعزيز التنمية. وقبل اعتماد خطة عام ٢٠٣٠ أنفاً بكثير، كان المجتمع المدني في الخطّ الأمامي، بصدد تصميم مشاريع في الميدان والعمل كشريك تنفيذي للبرامج والمبادرات الوطنية والدولية. ومع ذلك، كثيراً ما تُقوض الإمكانيات الهائلة التي تكمن في التعاون القوي مع المجتمع المدني بعدم التواصل والميل لعرض شراكة المجتمع المدني باعتباره استثناءاً مثيراً بدلاً من منهجية عمل.

يشكل إشراك المجتمع المدني فى متابعة عملية أهداف التنمية المستدامة ومراجعتها تحديا كبيرا بالنسبة للحكومات. أشار السيد محمد شهيد الحق، وزير الخارجية لجمهورية بنغلاديش الشعبية، ورئيس المنتدى العالمى المعنى بالهجرة والتنمية لسنة ٢٠١٦، إلى أن العديد من الحكومات قد صمّمت برامج التنفيذ الخاصة بها ولا تفهم ما هو الدور الذى يمكن أن يقوم به المجتمع المدني. إذ هى تتوقع من منظمات المجتمع المدني الانضمام إلى عمليات جارية بالفعل، فتفتوها بذلك الإسهامات التى يمكن أن تحسن تلك العمليات من البداية. وقال السيد شهيد الحق من الأفضل بكثير، إشراك الجهات غير الحكومية مباشرة. ووافق السيد ويليام غويس، المنسق الإقليمى لمنتدى المهاجرين فى آسيا، على ذلك، وأشار إلى أنه من المهم أن تتعاون مع المجتمع المدني من أجل الحد من التكاليف المالية والاجتماعية للهجرة على المدى الطويل. فلتحقيق أهداف خطة ٢٠٣٠ المتعلقة مثلاً بالعمل والعمل اللائق، وإنهاء الاتجار بالأشخاص، وتخفيض تكاليف الهجرة، وتوفير فرص متساوية للنساء والفتيات، يعدّ نشاط المجتمع المدني وتحليله مسألتين ضروريتين. وقد تبدو بعض أهداف التنمية المستدامة مجردة بالنسبة للمهاجرين فى الميدان، لكن من المهم تشجيع المهاجرين على اعتبار أنفسهم عوامل تغيير، والتأكد من تمثيل وجهات نظرهم فى مناقشات السياسة من البداية إلى النهاية.

وقالت السيدة ألموجويلا (الفلبين) أن الفلبين يولّى الأولوية لمشاركة المجتمع المدني فى تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، لكنها اعترفت بأن عملية التشاور تحتاج إلى إعادة التفكير. فمنذ اعتماد خطة عام ٢٠٣٠، قامت الحكومة، وخاصة الهيئة العامة للتنمية الاقتصادية الوطنية، بتقديم إحاطات إعلامية وإجراء مشاورات من أجل توجيه اللجان المشتركة بين الوكالات، ومننديات الوزراء لأصحاب المصلحة المتعددين.

وقال السيد تشارلز بادنوخ، نائب رئيس المنظمة الدولية للرؤية العالمية المعنى بالدعوة والمشاركة الخارجية، إن منظمته تعمل بشكل وثيق مع الأطفال بشأن هذه الخطوة ومع المجتمعات الأصلية وبلدان العبور والبلدان المستقبلية لضمان احترام حقوق وكرامة جميع الأطفال وتلبية الاحتياجات الفورية والطويلة الأجل. ومن أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما فى ذلك تلك المتعلقة بالهجرة، وينبغى وضع استراتيجيات وإقامة شراكات مبتكرة ومجدية لخدمة الملايين من المهاجرين واللاجئين والمشردين داخليا بصورة أفضل. تبدأ تجربة منظمة الرؤية العالمية، التى تشترك مع الحكومات والمنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص والجماعات الدينية المحلية، بإقامة شراكات مع المجتمعات المحلية المتضررة. وينبغى لكل من المجتمعات المضيفة، والأشخاص المتنقلين، بما فى ذلك الأطفال والشباب، المشاركة بصورة مجدية فى التنمية فى المراحل الأولى من وضع استراتيجيات الهجرة. وينبغى إبلاغ المهاجرين والسكان المضيفين بجميع

عمليات صنع القرارات المتعلقة برفاههم، ومنحهم الفضاء اللازم والفرصة للمساهمة بوجهات نظرهم، وتشجيعهم على المشاركة الفعالة كشركاء فى إيجاد حلول مفيدة للطرفين.

وبالنسبة إلى الحكومات التى هى فى الاستماع، يمكن لمنظمات المجتمع المدنى توفير نظرات مهمّة ثاقبة عن دوافع الهجرة الدولية وطُرقها. وبالنسبة للسيد نابارو، (الأمم المتحدة)، للمهاجرين دور جوهري ينبغى أن يقوموا به فى خطة عام ٢٠٣٠، التى ركزت على عدم ترك أى أحد وراء الركب، وعلى ضرورة وضع الإنسان فى صلب التنمية المستدامة لضمان حياة كريمة للجميع. وقُدِّم مثالان من طرف السيدة سالومى ميوغا هنري، الرئيسة الفخرية للشبكة الوطنية للمهاجرات فى آيرلندا، والسيد إيجيد دالا، منسق فى مجال الدعوة، المنظمة الدولية للهجرة، آيرلندا، وكلاهما عضو فى الشتات الأفريقى الذى يعيش فى آيرلندا، ومؤسس مشارك لمنظمة «Wezesha» - المنظمة الأفريقية للتنمية بقيادة الشتات، آيرلندا. وتحدثت السيدة هنرى عن بعض التحديات التى تواجهها المهاجرات وملتزمات اللجوء على وجه الخصوص، منها: العزلة، والفقر، والصدمات النفسية وعدم الحصول على الخدمات وفرص العمل. وتعمل الشبكة الأفريقية للنساء المهاجرات فى آيرلندا مع المهاجرين من أجل التركيز على التمكين، لا الإحسان. وقد أسدت النصائح للحكومة الآيرلندية بشأن السياسات التى تعالج المسائل المتعلقة بالصحة، والعنف القائم على نوع الجنس والسلام والأمن، والعنف. وسمحت قصة السيد دالا الشخصية عن التغلب على فقدان الهوية وكره الأجانب والفقر بمساعدة المهاجرين الآخرين على النهوض بأنفسهم وتمكين المرأة فى بلدان المنشأ.

على المجتمعات المحلية ومنظمات الشتات الاضطلاع بدور مزدوج فى تحقيق أهداف التنمية المستدامة: تسهيل اندماج المهاجرين الآخرين فى بلدان المقصد، والمساهمة فى التنمية فى بلدان المنشأ إذا كانت مستعدة وقادرة على القيام بذلك. كما يمكن أن تعمل بوصفها قنوات موثوق بها لإيصال المعلومات إلى المهاجرين والجاليات المهاجرة. واعترف بعض الوفود الحكومية المشاركة فى البرنامج بأن ليس لديهم معلومات كاملة عن المغتربين من بلدانهم وبأنهم لا يستفيدون استفادة قصوى من إمكانيات الشراكة مع المواطنين فى الخارج وأخلافهم.



وتعمل المنظمة الدولية للهجرة مع الدول الأعضاء فيها منذ السبعينات من القرن الماضي لتعزيز العلاقات مع مغتربها. ففي عام ٢٠١٢، شاركت في نشر كتيب عن مشاركة الشتات،<sup>١٠</sup> وفي عام ٢٠١٣ كرّست الحوار الدولي للمؤتمر الوزاري المعنى بالمغتربين. وفي تلك المناسبة،<sup>١١</sup> أكد ما مجموعه ٥٥ وزيراً ومسؤولاً رفيع المستوى من جميع أنحاء العالم من جديد إمكانات المغتربين بوصفهم "جسوراً" بين المجتمعات، وقدموا أطراً تنظيمية وطنية وضعت لتسهيل مشاركة المغتربين والبرامج التي تستهدف الشتات كجهات فاعلية في مجال التنمية. كما شكّل المؤتمر علامة بارزة في التزام المنظمة الدولية للهجرة مع الشتات وأطلق استراتيجية المنظمة الدولية للهجرة لإشراك المغتربين وتأهيلهم وتمكينهم من أجل التنمية (التي يشار إليها أحياناً باسم "استراتيجية 3E" أو "3ES من أجل العمل"). وتستند الاستراتيجية إلى عدة قنوات.

١- يعتمد إشراك المجتمعات العابرة للحدود الوطنية في التنمية بالضرورة على المعرفة السليمة للشتات ومنظمتهم، فضلاً عن استعدادهم للمشاركة في مبادرات التنمية والوسائل اللازمة للوصول إليهم والتواصل معهم. فمعرفة الشتات ليس كافياً لتعزيز التعاون؛ إذ إن أساس استراتيجيات المشاركة الفعالة هو بناء الثقة.

٢- يتطلب إشراك الشتات بيئة مواتية. فأعضاء الشتات يقيمون شبكات بشكل عفوى وينقلون الموارد والمعرفة ذهاباً وإياباً. ومع ذلك، لكي تنمو إمكاناتهم بالكامل، لابد من وضع سياسات تتعلق بالإدماج، والحماية الاجتماعية، والمواطنة، والحق في التصويت، وأيضاً في العودة وإمكانية إقامة شراكات بين بلدان المنشأ وبلدان المقصد، لتسهيل المشاركة.

٣- يستفيد أعضاء الشتات الذين يرغبون في الانخراط في التنمية كثيراً من البرامج التي تهدف إلى تمكينهم، بتسهيل الظروف التي تسمح للمجتمعات والأفراد بتعزيز العلاقات والاستفادة من الموارد المتأنية من التنقل البشري لتمكين أنفسهم، ولاتخاذ القرارات بشأن أولوياتهم والمساهمة في رفاههم.

---

١٠ انظر المرجع التالي: Rannveig Agunias and K. Newland. Developing a Road Map for Engaging Diasporas in Development. A Handbook for Policymakers and Practitioners in Home and Host Countries (Geneva/Washington, DC. IOM and Migration Policy Institute. 2012) يمكن الاطلاع عليه في الموقع التالي: [http://publications.iom.int/system/files/pdf/diaspora\\_handbook\\_en\\_for\\_web\\_28may2013.pdf](http://publications.iom.int/system/files/pdf/diaspora_handbook_en_for_web_28may2013.pdf).

١١ لمزيد من المعلومات عن المؤتمر الوزاري المعني بالمغتربين ونتائجه، انظر الموقع التالي: <https://diaspora.iom.int/diaspora-ministerial-conference>



## القطاع الخاص وأهداف التنمية المستدامة

تعدّ مساهمة القطاع الخاص أمراً ضرورياً لفهم ديناميات الهجرة والظروف التي تحدث فيها. إذ ينتقل معظم المهاجرين بحثاً عن العمل وإيجاد فرص عمل مع الشركات الخاصة، التي توظف ملايين المهاجرين في جميع أنحاء العالم. كما توفر الشركات الخاصة الخدمات التي يتوقف عليها المهاجرون، مثل التوظيف والسفر وتحويل الأموال. ومع ذلك، فإن القطاع الخاص نادراً ما يشارك في المناقشات حول الهجرة الدولية على المستويات العالمية أو الإقليمية. وقد بدأ هذا الوضع يتغير ببطء، وأكد عدد من المتحدثين أثناء الحوار المعقود في ٢٠١٦ أهمية إشراك مصالح القطاع الخاص في الجهود المبذولة لتنفيذ ومتابعة أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالعمال المهاجرين. وبالخصوص، قال السيد جوس فيربيك، الممثل الخاص للبنك الدولي لدى الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية في جنيف، إنه ينبغي للمؤسسات أن تتوقف عن الممارسة الواسعة الانتشار المتمثلة في تمويل مشاريعها الخاصة، وأن تشجع عوض ذلك في تشجيع تمويل القطاع الخاص لمشاريع مفيدة في أصعب المجالات والاستفادة منها. ورأى بعض المتحدثين في المنتدى العالمي للهجرة والتنمية، وهو اجتماع غير رسمي بصيغة مرنة ومشاركة ميسرة، بأنه أكثر المحافل فائدة للتفاعل مع القطاع الخاص. وأشار السيد إدوارد نيسا، السفير الخاص المعني بالتعاون الدولي في مجال الهجرة في سويسرا، إلى أنه عند تأسيس المنتدى العالمي، لم يشارك المجتمع المدني مشاركة تُذكر؛ وقد أصبح منذ ذلك الحين جزءاً لا يتجزأ من إجراءات المنتدى. وأفادت السيدة ستيفاني وينيت، مستشارة التنسيق مع آليات الأعمال في المنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية، المنظمة الدولية لأرباب العمل، بأن منظمة أرباب العمل قد كُلفت بإدارة آليات الأعمال في المنتدى العالمي، التي أنشئت عام ٢٠١٥ من أجل «شغل المقعد الشاغر حول الطاولة». وتنطوي شبكة منظمة أرباب العمل على عضوية أكثر من ١٥٠ منظمة من منظمات الأعمال وأرباب العمل. وقد يكون دورها في المنتدى العالمي بمثابة نموذج لغيره من المحافل التي تحاول تحسين التفاعل مع القطاع الخاص. وتعمل منظمة أرباب العمل حالياً بشكل وثيق مع منظمة العمل الدولية من أجل تحقيق الهدف ٨ من أهداف التنمية المستدامة، عن النمو الاقتصادي وتوفير العمل اللائق.

من المهم جداً التعامل مع الشركات الخاصة في حالات الأزمة التي تؤثر على العمال المهاجرين. وقد عرض السيد جاك سوانليرت من شركة ماريوت، تجربة الشركة وما تعلمته من أزمة ٢٠١١ في ليبيا، عندما اضطرت إلى إخلاء ٢١٠ موظفاً من طرابلس. وتعدّ شركة ماريوت من الشركات الفندقية العالمية الرائدة بما يناهز ٧٠٠ فندق في ١١٠ بلداً، وتوظّف أزيد من ٤٠٠ ألف موظف. وفي الشرق الأوسط، معظم الموظفين هم من العمال المهاجرين. واستناداً إلى التجربة الليبية، وضعت

شركة ماريوت خطوطاً توجيهية بشأن دور أرباب العمل قبل وأثناء الأزمة وبعدها. وتشمل هذه الخطوط التوجيهية مساعدة الموظفين على الاستعداد بتحكيم العقل، والتنسيق مع الحكومات المحلية وبلد المنشأ لتقديم مشورة متسقة للمهاجرين من مختلف الجنسيات، وتوفير الخدمات.

وقد أثبت تقاسم الدروس المستفادة من قبل الشركات الخاصة في حالات الأزمات جدواه في وضع خطوط توجيهية عامة تتعلق بمبادرة: «المهاجرون في البلدان التي تمر بأزمات». ومن المهم أن تسترشد المبادرة بجميع الجهات التي تقوم باتخاذ إجراءات منسقة عندما يجد العمال المهاجرون أنفسهم في أوضاع خطيرة، طبيعية كانت أو من صنع الإنسان.

وبغض النظر عن العمليات المحددة المقترنة بأهداف التنمية المستدامة، يؤثر القطاع الخاص على جميع جوانب خطة عام ٢٠٣٠، باعتبارها إحدى القوى الدافعة الكبرى للنمو الاقتصادي العالمي. ويرى الميثاق العالمي للأمم المتحدة - مبادرة المنظمة للاستدامة على مستوى الشركات - أن إنشاء القيمة على المدى الطويل من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والأخلاقية تعدّ مساهمة القطاع الخاص الرئيسية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. كما يعد احترام حقوق الإنسان وعدم التمييز من المنطلقات الأساسية. وتعنى المعايير الموضوعة فيما يتعلق بالهجرة أنه لا ينبغي للشركات الاحتفاظ بوثائق هوية العمال المهاجرين أو السماح بأن يدفع العمال المهاجرون رسوم استقدامهم، وأنها تقوم بتوظيف العمال المهاجرين سواء بشكل مباشر أو بواسطة جهات التوظيف القانونية والمرخصة، وذلك لضمان عدم مشاركة عنصر من سلسلة التوريد الخاصة بها في تهريب العمال. وينبغي للشركات أن تحترم حقوق العمال المهاجرين في حرية تكوين الجمعيات والانخراط في المفاوضات الجماعية، وتوضّح أنها لن تتسامح مع التمييز، بما في ذلك على أساس العنصر أو العرق أو الدين أو في أماكن العمل أو في سلسلة التوريد الخاصة بها.

ويتجنّب العديد من الشركات الممارسات الاستغلالية والتمييز، بل ويذهب إلى أبعد من ذلك ويعترف العديد منها بشكل متزايد أن التنوع والإدماج أيضا يدل على فهم سليم لمجال الأعمال التجارية. ويزيد الابتكار وتكثر الأسواق الجديدة والإنتاجية عندما تصبح القوى العاملة شاملة. واستشهدت السيدة أورسولا وينهوفين، كبيرة الموظفين القانونيين ورئيسة شؤون الحوكمة والاستدامة الاجتماعية لدى الميثاق العالمي للأمم المتحدة، بالعديد من الأمثلة عن الممارسات الجيدة من جانب شركات مثل كوكاكولا، هيوليت باكارد ومايكروسوفت وشركة يونيليفر، التي تدعم قوتها العاملة المهاجرة. وأعربت عن ارتياح الميثاق العالمي لاتخاذ الشركات إجراءات بواسطة مجموعة واسعة من الممارسات الجيدة، مثل التوقيع على تعهد بإجراءات تتخذها دوائر الأعمال بشأن اللاجئين مع المفوضية، ودعم

جهود الحكومة والمنظمات غير الحكومية لمعالجة أزمة اللاجئين؛ ومساعدة بعضها البعض على الاستعانة بالأطر القانونية لتوظيف اللاجئين بصورة نظامية؛ والتوظيف الاستباقي وتشجيع المواهب من خلفيات عرقية وإثنية ودينية متنوعة؛ وتوفير خدمات اللغة والصحة والسلامة، والتدريب على المهارات الحياتية للعمال المهاجرين؛ والدعوة إلى إصلاح قوانين الهجرة لتسهيل تنقل القوى العاملة ودعم جهود الدعوة إلى تحسين الحماية القانونية للمهاجرين؛ ودعم العمال المهاجرين المنفصلين عن أسرهم في إعالة أطفالهم عن بعد؛ واستحداث منتجات وخدمات جديدة بما يحسن تلبية احتياجات المهاجرين، مثل الاتصالات والتحويلات المالية المنخفضة التكلفة.



## الفصل ٤

### متابعة التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف المتعلقة بالهجرة فى خطة عام ٢٠٣٠ من خلال المنتديات المتعددة الأطراف

«سيسهم اعتماد إطار محكم للمتابعة والاستعراض، ذى طابع طوعى وفعال وتشاركى وشفاف ومتكامل، إسهاماً أساسياً فى التنفيذ...» ، الفقرة ٧٢ من إعلان خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠

إن عملية رصد التقدم المحرز بشأن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ ستكون معقدة لا محالة، إذ ينبغى رصد ١٧ هدف و١٦٩ غاية وعدد لا يحصى من المؤشرات على المستوى الوطنى والإقليمى والعالمى، وبحسب الموضوع. وترتكز على ذلك طبقات من المنتديات الحكومية الدولية المتعددة مُكلّفة بمراقبة ومراجعة جوانب من أهداف التنمية المستدامة. فيجب توخى الدقة فى تصميم المتابعة والمراجعة من أجل تجنب التكرار والارتباك وإنهاك أهداف التنمية المستدامة.

ويحدد تقرير الأمين العام عن عملية متابعة واستعراض خطة التنمية المستدامة<sup>١٢</sup> ثلاث خطوات أولية لتمكين الهيئات والمنتديات الحكومية الدولية من الإسهام إسهاماً ناجحاً فى عملية الاستعراض، يبلغ ذروته فى كل مرحلة من مراحل المنتدى السياسى الرفيع المستوى الذى يُعقد كل عام برعاية المجلس الاقتصادى والاجتماعى. ويقترح تقرير الأمين العام وجوب قيام كل منتدى بما يلي:

١٢ الأمم المتحدة، المعاليم الرئيسية لعملية المتابعة والاستعراض على الصعيد العالمى بشكل متسق وناجح وشامل - تقرير الأمين العام (٦٨٤/أ/٧٠)، الدورة السبعون للجمعية العامة للأمم المتحدة، ١٥ كانون الثانى/يناير ٢٠١٦.

- النظر برؤية فى الآثار المترتبة على خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ فى مجالات عمل كل منها، مع مراعاة الطابع المتكامل لخطة التنمية المستدامة؛
- التدقيق فى جداول أعماله وأساليب عمله فى ضوء أهداف التنمية المستدامة؛
- تقييم قدرته على تعبئة الجهات العاملة الرئيسية فى العملية.

وكان ثمة توافق واضح للآراء فى ما بين المشاركين فى الحوار الدولى على أن التنفيذ المجدى لخطة عام ٢٠٣٠ سيعتمد على إنشاء إطار متين للمتابعة والمراجعة يضمن الوفاء بالالتزامات. وأشارت السيدة كريمة القري، رئيسة قسم السكان والتنمية الاجتماعية، شعبة التنمية الاجتماعية بـلجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربى آسيا، الإسكوا، مع ذلك إلى أن عملية المتابعة والاستعراض لن تكون مفيدة إلا عندما ترى فيها البلدان فائدة واضحة تعود عليها. إذ إن هذه العملية لن تنجح إن هى فرضت من فوق أو كانت ذات طابع جزائي؛ إن الدول ستقتنع بها مع ذلك، إن أتاحت لها فرصة التعلم من الأقران وتبادل أفضل الممارسات. وينبغى أن يكون الغرض من عملية الاستعراض هو النظر فيما إذا كانت القوانين أو السياسات أو استراتيجيات التنفيذ الوطنية تتفق مع تطلعات الدولة إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وهكذا، ينبغى لعمليات الاستعراض أن تسهم فى فهم الحكومات لمدى جدوى ما تقوم به، وما هى أفضل السبل إلى تحسين الإنجازات وحشد مزيد من الشراكة والدعم. وفيما يتعلق بالهجرة، ينبغى أن تمكن الحكومات والجهات المعنية الأخرى من ملء الثغرات الموجودة فى السياسات وتقييم التقدم المحرز فى سياق احتياجات التنمية المستدامة التى تزداد تنوعا، والظروف التنموية والإنسانية المعقدة فى كل بلد وكل منطقة.

## دور المنظمة الدولية للهجرة

سيتم استخدام عدد كبير من الآليات والهيكل فى عملية المتابعة والمراجعة. وينبغى أن تعمل كل من هذه الآليات والهيكل على أساس ميزتها النسبية داخل منظومة الأمم المتحدة. وعندما يتعلق الأمر بتتبع عناصر إطار أهداف التنمية المستدامة الخاصة بالهجرة، تتمتع المنظمة الدولية للهجرة بميزة نسبية جلية. وقرار دمج المنظمة الدولية للهجرة فى منظومة الأمم المتحدة قد عزز دور المنظمة الدولية للهجرة باعتبارها المنظمة الدولية الرائدة المكرسة كليا للهجرة. وقد أعرب ممثلو العديد من الدول المشاركة فى حلقتى العمل المعقودتين فى إطار الحوار الدولى عن أملهم فى أن وضع المنظمة الدولية للهجرة الجديد كمنظمة تابعة لمنظومة الأمم المتحدة سيمكنها من الاضطلاع بدور رائد فى

ضمان مراعاة الهجرة بالقدر الكافى فى رصد تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وكانت السيدة شيلدون (الولايات المتحدة الأمريكية) من ضمن من اعترفوا بأن المنظمة الدولية للهجرة قد حققت عملاً أساسياً كبيراً يمكن أن يسترشد به كل من الاتفاق العالمى لأجل هجرة آمنة ومنظمة ومنتظمة والجهود المبذولة على نطاق أوسع لمساعدة الدول فى تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. ويوفر إطار حوكمة الهجرة التابع للمنظمة الدولية للهجرة توجيهات يمكن أن تساعد الدول فى وضع إطار ناجح قائم على الحقوق؛ ويمكن بواسطة هذا الإطار التشغيلى المتعلق بأزمة الهجرة (الإطار التشغيلى)، الذى ينطوى على مفهوم شامل ومتعدد القطاعات، معالجة أزمات الهجرة قبل وأثناء وبعد وقوعها. وقد قامت المنظمة الدولية للهجرة أيضاً بعمل مبتكر فى تتبع اتجاهات الهجرة من البداية إلى النهاية على طول طريق الهجرة، مبيّنة أسباب الهجرة ومواطن الضعف الخاصة بالمهاجرين. فالعمل الذى قامت به فى مشروع المهاجرين المفقودين،<sup>١٣</sup> لتتبع الوفيات وعدد المهاجرين المفقودين على طرق الهجرة فى شتى أصقاع العالم، يبين أسوأ عواقب الهجرة غير النظامية. وقد بدأ البحث الذى كان يرمى إليه هذا المشروع مع المأسى التى شهدتها شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ فى لامبيدوسا، إيطاليا. ومنذ ذلك الحين، تطوّر هذا المشروع فأصبح مركزاً هاماً للمعلومات يعتمد إليه كل من وسائل الإعلام والباحثين والدعاة وعامة الناس للحصول على أحدث البيانات.

وقد ساعدت برامج المنظمة الدولية للهجرة الجارية فى جميع أرجاء العالم البلدان فى بناء قدرتها على إدارة الهجرة بطريقة إنسانية، وبالتالى فى تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وقد قامت الولايات المتحدة، من جانبها، بدعم عشرة برامج إقليمية تتعلق بالهجرة، تابعة لمنظمة الدولية للهجرة، استحدثت عدداً من الممارسات الجيدة، مثل تدريب الموظفين على حقوق الإنسان للمهاجرين، وتحديد هوية ضحايا الاتجار بالبشر، والاستجابة للاحتياجات الخاصة بالأطفال. وساعدت المنظمة الدولية للهجرة أيضاً الدول على إنشاء مراكز الاستجابة للمهاجرين فى أفريقيا، حيث يمكن للمهاجرين الحصول على المساعدة المستعجلة والمساعدة فى العودة إلى ديارهم، وكذلك الوصول إلى شبكات الإحالة بالنسبة للأطفال غير المصحوبين فى أفريقيا. ومن شأن تجارب تلك البرامج أن توفر أمثلة ملموسة يُسترشد بها لدى تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

---

١٣ مشروع المهاجرين المفقودين هو مبادرة مشتركة بين المركز العالمى لتحليلات بيانات الهجرة التابع للمنظمة وشعبة الإعلام والاتصالات بالمنظمة. وقد نشر المركز أيضاً تقريرين حول هذه المسألة: الرحلات القاتلة: تعقب الأرواح المفقودة أثناء الهجرة، والرحلات القاتلة (المجلد الثانى): تحديد هوية المهاجرين الموتى والمفقودين واقتفاء أثرهم. لمزيد من المعلومات، المرجو زيارة الموقع التالى: <https://missingmigrants.iom.int/about>.

دعا السيد غويس، من منتدى المهاجرين فى آسيا، المنظمة الدولية للهجرة إلى وضع برنامج لرصد الكيفية التى يجرى بها النظر إلى المهاجرين عند استخدام المؤشرات المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة، والتأكد من توافق الأساليب مع السياسة الدولية لحقوق الإنسان. ويمكن لمنظمة الدولية للهجرة أن تساعد فى ضمان مشاركة المهاجرين فى وضع المؤشرات على المستوى الوطنى.

ومنذ عام ٢٠٠١، والمنظمة الدولية للهجرة تتيح منتدى سياستها الرئيسى، أى الحوار الدولى من أجل إقامة الحوار لتعزيز الحوكمة التعاونية للهجرة الدولية. وقد أكد الحوار الدولى لعام ٢٠١٦ الفرصة التى توفرها أهداف التنمية المستدامة لتوليد الزخم اللازم من أجل صياغة سياسات أفضل فى مجال الهجرة تمشيا مع الأطر المتفق عليها دوليا، بما فى ذلك الأطر المعيارية القائمة والإطار الأحدث لحوكمة الهجرة والخطوط التوجيهية لحماية المهاجرين فى البلدان التى تعانى من النزاعات أو من الكوارث الطبيعية، التى نبعت من مبادرة «المهاجرون فى البلدان التى تمر بأزمات». وقال السيد مانسيرفيسى، من المفوضية الأوروبية، عن الحوار الدولى: «نحن بحاجة إلى هذا النوع من الحوار للخروج من وضع الأزمات الدائم».

وقد تعهد المدير العام للمنظمة الدولية للهجرة بأن الحوار الدولى سوف يواصل توفير الفرص لتقاسم الموارد، والعمل على توسيع نطاقها، وتعبئتها على نحو أفضل لتحقيق الغايات المتعلقة بالهجرة فى إطار أهداف التنمية المستدامة. وفى عامى ٢٠١٧ و ٢٠١٨ إذا لزم الأمر، سيُكرس الحوار الدولى لدراسة التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ودعم التحضيرات للميثاق العالمى بشأن الهجرة.

## محافل أخرى

أشار السيد لوبر (سويسرا)، إلى أن حوار الأمم المتحدة الرفيع المستوى بشأن الهجرة الدولية والتنمية يمكن أن يكون جزءا هاما من عملية استعراض أهداف التنمية المستدامة. فكل أربع سنوات، يتيح الحوار الرفيع المستوى للدول فرصة تحديد حصيلة الأهداف ووضع برنامج على المستوى السياسى؛ ويوفر فرصة التركيز بشكل واضح وشامل على الهجرة والتنمية، ويمكن الاستفادة من هذا المنظور فى الجهد الفكرى الذى سيُضطلع به فى المنتدى السياسى الرفيع المستوى بشأن التنمية المستدامة. ومن المقرر أن يُعقد الحوار الرفيع المستوى المقبل فى موعد لا يتعدى عام ٢٠١٩. وينبغى أن يُعقد لاحقا بصورة دورية بموازاة مع دورة كل أربع سنوات للمنتدى الرفيع المستوى السياسى، مما يضمن إجراء الحوار الرفيع المستوى فى إطار رصد أهداف التنمية المستدامة واستعراضها.



وينبغي أيضاً للهيكل الذى لا تشكل جزءاً من منظومة الأمم المتحدة، مثل العمليات الاستشارية الإقليمية للهجرة، والمنتدى العالمى للهجرة والتنمية، أن تُدرج فى مداولات خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، من أجل الاكتمال والتماسك.

وقد كلف المنتدى العالمى للهجرة والتنمية فريق عمل مخصص، يشترك فى رئاسته كل من سويسرا وبنغلاديش، لدراسة هذه القضايا. ويسعى الرئيسان المشاركان إلى وضع مجموعة شاملة من التوصيات على دور المنتدى العالمى فى عملية تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ورصدها واستعراضها، من أجل تقديمها فى قمة المنتدى العالمى فى دكا، بنغلاديش، فى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦.

### **الهجرة فى الاستعراضات المواضيعية لأهداف التنمية المستدامة**

تعدّ الاستعراضات المواضيعية من الركائز الأساسية لإطار فعّال ومتكامل لمتابعة واستعراض خطة عام ٢٠٣٠، سواء فى الأمم المتحدة فى نيويورك، أو ضمن الهيئات والمحافل الحكومية الدولية الأخرى التى تتمتع بخبرة موضوعية محددة. وفى المنتدى السياسى الرفيع المستوى فى نيويورك، سوف يُجرى تحليل متعمق للتقدم العالمى بالتركيز على مجموعة من الأهداف ذات الصلة فى كل عام. ونظراً لعدم وجود هدف محدد للهجرة فى خطة عام ٢٠٣٠، ينبغى دراستها فى كل مجموعة من مجموعات المواضيع. وهكذا تقدم الاستعراضات المواضيعية فرصة لإبراز الصلات المترابطة بين الهجرة والعديد من الأهداف والغايات الواردة فى خطة عام ٢٠٣٠.

وكما أشار الأستاذ دويل، التابع لمبادرة كولومبيا العالمية للسياسات، من الواضح أنه تعين على المجتمع الدولى تفصيل الرصد العالمى حسب المواضيع، ولكى يتسنى البحث عن التماسك عبر القطاعات بين المجموعات ذات الصلة من ثلاثة أو أربعة أهداف يمكن للمجلس الاقتصادى والاجتماعى أن يقوم بمراجعتها كل عام. إذ من شأن محاولة تقديم تقرير عن الأهداف البالغ عددها ١٦٩ كلها سنوياً أن يؤدى إلى عدم التماسك. وهكذا، كل سنة، وحتى عام ٢٠٣٠، سوف تركز الاستعراضات المواضيعية على عدة أهداف. وسوف يتم استعراض الهدف ١٠، حول الحد من انعدام المساواة، لأول مرة فى هذه العملية فى عام ٢٠١٩. وستوفر السنوات الفاصلة فرصة لصقل تقييم وقياس الهجرة فى نطاق الهدف ١٠-٧ باستخدام مؤشر مركّب، كما اقترحت ذلك كل من المنظمة الدولية للهجرة ووحدة البحوث الاقتصادية التابعة لمجلة دى إيكونوميست فى مؤشر حوكمة الهجرة.

وبصفته رئيس المجلس الاقتصادى والاجتماعى، ذكر السيد أوه جون، الممثل الدائم لجمهورية كوريا لدى الأمم المتحدة، بأن المجلس الاقتصادى والاجتماعى يعدّ منبراً عالمياً تجد الدول من خلاله حلولاً جماعية لتحديات التنمية. وأكد

مجددا التزام المجلس بدعم تنفيذ خطة ٢٠٣٠ وتنسيق أنشطة منظومة الأمم المتحدة وفقا لذلك، وخاصة من خلال المنتدى السياسى الرفيع المستوى، الأمر الذى سيكون له دور محورى فى الإشراف على شبكة عمليات المتابعة والاستعراض على المستوى العالمى.

### الهجرة فى الاستعراضات الإقليمية لأهداف التنمية المستدامة

يمكث معظم المهاجرين الدوليين داخل منطقتهم الأصلية. وتعدّ الهجرة فيما بين بلدان الجنوب أسرع العناصر الجغرافية تزايداً فى التنقل البشرى. وبالتالي سيكون لعمليات المتابعة والاستعراض الإقليميين دورا هاما فى تعزيز تبادل المعرفة والتعلم المتبادل. كما أنها سوف تعزز المساءلة المشتركة لمواجهة التحديات والفرص الإقليمية ودون الإقليمية، مثل مياه الأحواض المشتركة والبنية التحتية الإقليمية أو تنقلات السكان.

ويمكن أيضا لعمليات المتابعة والاستعراض الإقليميين أن تؤى دور الوسيط بين المستويين الوطنى والعالمى، خاصة بإعداد مدخلات للمنتدى السياسى الرفيع المستوى ولمنصات الإبلاغ العالمية الأخرى. وقد يكون من المفيد للدول أيضا إجراء دراسات تقنية متعمّقة لشواغل محددة. وستشرع الدول فى العمل على أهداف التنمية المستدامة من خطوط أساس مختلفة، وبالتالي يمكن الاسترشاد من الدروس المستفادة بشأن الهجرة فى بلد معين والاستناد إليها من أجل التقدم فى بلدان أخرى. وبالمثل، كما أشارت السيدة ماريا أندريا ماتاموروس كاستيو، وكيلا الأمين العام للشؤون القنصلية والهجرة، الأمانة العامة للشؤون الخارجية والتعاون الدولى، بهندوراس، فى الرئاسة المؤقتة للمؤتمر الإقليمى المعنى بالهجرة، فإن التنفيذ والتحديات، والثغرات فى البيانات والتكنولوجيا، ومستويات التنمية، والمسائل الثقافية والشبكات المواضيعية غالبا ما تكون شائعة فى جميع أنحاء بلدان المنطقة، كما هو الحال فى المثلث الشمالى. وبالتالي فقد عزز الاعتراف بالهجرة كأولوية إقليمية أهميتها على الصعيدين الوطنى والعالمى، حتى ولو لم تكن، فى فترة معينة شملها التقرير، محل تركيز الاستعراض العالمى. فقد أنصت المشاركون فى الحوار إلى المتحدثين من ثلاثة أنواع مختلفة من المحافل المعنية بالاستعراض الإقليمى: العمليات الاستشارية الإقليمية للهجرة، والمجموعات الاقتصادية الإقليمية، واللجان الإقليمية للأمم المتحدة.

تقوم المنظمة الدولية للهجرة بدعم ١٦ عملية تشاورية إقليمية حول الهجرة فى جميع أنحاء العالم. وتشكّل هذه العمليات منابر تتقاسم بواسطتها البلدان شواغلها وتناقش الحلول الإقليمية والتعاون الإقليمى لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وأحدث هذه العمليات، العملية التشاورية الإقليمية العربية بشأن الهجرة، التى

أنشأتها جامعة الدول العربية في عام ٢٠١٤. وعلى غرار العمليات التشاورية الإقليمية الأخرى، فهي بمثابة منتدى توجّهه الدول، وهي مرنة وغير مُلزمة، تهدف إلى تسهيل الحوار والتعاون بين أعضائها بشأن قضايا الهجرة. وترد أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالهجرة في استراتيجيتها وخطة عملها لفترة ٢٠١٦-٢٠١٧.

في نطاق عملية أهداف التنمية المستدامة، ستعمل العملية التشاورية الإقليمية العربية بشأن الهجرة كحلقة وصل بين الصعيدين الوطني والعالمي؛ وستُراعى المدخلات ووجهات النظر من الصعيد الوطني وتحليلها على المستوى الإقليمي ثم الاستناد إليها في العملية الشاملة. ووصفت إيناس الفرجاني، مديرة إدارة السياسات السكانية وشؤون المغتربين والهجرة في جامعة الدول العربية، كيف أنه من شأن هذه العملية أن تساعد البلدان على تجسيد الأهداف بوضع سياسات وقواعد ومعايير وخطوط توجيهية يمكن تنفيذها على المستوى الوطني. كما من شأنها أن تساعد على إقامة الشراكات وتعبئة التعاون، بتبادل المعلومات والخبرات وأفضل الممارسات من أجل تنسيق سياسات الهجرة في البلدان العربية. ستؤدّي هذه العملية دوراً هاماً في تحسين قاعدة المعارف بشأن الأهداف المتعلقة بالهجرة، وتوفير التوجيه السياسي وتنفيذ برامج التدريب. وسينصبّ التركيز على دعم جهود أعضائها لوضع سياسات أكثر فعالية لمواءمة الهجرة مع أهداف التنمية الإقليمية العربية، وإدماج المغتربين في خطط التنمية الوطنية وبناء قنوات تسمح بالحوار في كافة أنحاء المنطقة. وأثناء أداء هذه المهام، ينبغي مراعاة أزمات التشرد الحالية في المنطقة العربية؛ كما ينبغي أن يكون أحد أهدافها الاستجابة المشتركة لمواجهة التحديات.

وقام السيد تيمور سليمانوف، وهو عضو في مجلس اللجنة الاقتصادية للمنطقة الأوروبية الآسيوية، ووزير السياسات الاقتصادية والمالية في كازاخستان، بوصف نموذج مختلف للتعاون الإقليمي في شكل هيئة اقتصادية إقليمية، ألا وهو الاتحاد الاقتصادي الأوروبي الآسيوي.<sup>١٤</sup> ويتمتع أعضاء الاتحاد بحرية تنقل السلع والخدمات ورؤوس الأموال والعمالة. وليس هناك حاجة إلى تأشيرة أو إذن عمل للتحركات داخل الاتحاد؛ ويتمتع المهاجرون بنفس المعاملة التي يُعامل بها المواطنون ويدفعون نفس الضرائب. ويتمتع مواطنوها بالاعتراف المتبادل بالمؤهلات الأكاديمية، ومن المتوقع وضع اتفاق على نقل المعاشات التقاعدية في صيغته النهائية في عام ٢٠١٧. ويضمّ الاتحاد اثنين من بلدان المقصد الرئيسية (الاتحاد الروسي وكازاخستان) واثنين من بلدان المنشأ الرئيسية (أرمينيا وقرغيزستان). ويمارس كل من

١٤ أعضاء الاتحاد الاقتصادي الأوروبي الآسيوي هم الاتحاد الروسي وأرمينيا وبيلاروسيا وكازاخستان وقرغيزستان.

التدفقات الكبيرة من الهجرة وتعقيد التنقلات ضغوطاً على البلدان الأعضاء في سعيها لإنشاء سوق عمل واحدة. ويوافق كافة الأعضاء كلياً على أهداف التنمية المستدامة. وتتضمن الخطة المشتركة العمل اللائق وحماية حقوق المهاجرين؛ ويُعترف بالهجرة الحرة داخل الاتحاد كإحدى الطُّرُق للحدّ من الفقر.

وشرحت السيدة القرى (الإسكوا) النهج الإقليمي للاستعراض الذي يجري تطويره من قبل الإسكوا، استناداً إلى المبادئ التالية:

- أن يسود التفاهم النظام وفي الإسكوا بين البلدان الأعضاء في خطة التنمية لعام ٢٠٣٠. ويشمل ذلك بناء القدرات ونشر المعلومات والخدمات الاستشارية التقنية باللغة العربية في عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧، ويشمل أيضاً الهجرة.

- أن يُعطى الزخم اللازم لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة بتسليط الضوء على الهجرة في عدد من الأنشطة وتعزيز الأهداف والغايات المتعلقة بالهجرة في جميع أعمال الإسكوا، وذلك من خلال أنشطة الآليات المشتركة بين الوكالات: مثل الفريق العامل بشأن الهجرة الدولية في المنطقة العربية.

- أن تكون عملية الاستعراض شاملة للجميع، مثل بقية خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وأن يُسفر نهج أصحاب المصلحة المتعددين على إدماج ومشاركة منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص والبرلمانيين والمؤسسات الأكاديمية .

- أن يُتخذ النهج بقيادة البلدان وأن تُسِيرهُ الاحتياجات. نظراً لارتفاع معدلات التشرّد في منطقة الإسكوا، ينبغي أن يكون نظام «الكفاءة» المعمول به في العديد من البلدان العربية، والدور الكبير الذي تؤديه الاقتصادات الإقليمية في التحويلات من أبرز الأولويات بالنسبة للعديد من البلدان.

- أن تتأكد الإسكوا أيضاً من أن أساليب عملها تتناول الروابط المشتركة ضمن أهداف التنمية المستدامة، بتقديم الدعم التقني الموحد وإيلاء اهتمام خاص للهجرة باعتبارها قضية أساسية تشمل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة.

ينبغي أن يستند إطار الاستعراض الإقليمي إلى الوظائف الأساسية النابعة من المنطقة، وعلى أساسها يُجرى تقييم التقدم المحرز في المنطقة، وتُحدّد الدروس المستفادة، وتُبرز التحديات والحلول المشتركة، ويُعزّز التعلّم من الأقران. وعقب إقرار هذه الغايات الإقليمية من قبل حكومات الدول الأعضاء ومجموعات أصحاب المصلحة، يمكنها أن تشكل أساساً يقوم عليه استعراض

إقليمي منتظم، يُعقد بوصفه منتدى عربى للتنمية المستدامة. يُجرى فيه تقييم الإنجازات الفردية للدول الأعضاء مقابل الغايات الإقليمية، فضلاً عن الإنجازات الجماعية على المستوى الإقليمي. ومن شأن هذا الاستعراض، الذى سيسمح أيضاً بتحديد الدروس وتبادل الخبرات، أن يوثق فى تقرير إقليمي يُقدّم إلى المنظمات الحكومية الدولية الرئيسية: مثل جامعة الدول العربية، وتنظر فيه القمة العربية التنموية الاقتصادية والاجتماعية المعقودة بانتظام، ويُعرض على المنتدى السياسى الرفيع المستوى.

.

## الفصل ٥

### أن الأوان للعمل

«التحديات والالتزامات التي تم تحديدها في هذه المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة مترابطة وتتطلب حلولاً متكاملة. ولا بد في سبيل التصدي لها بفعالية من اتباع نهج جديد.»  
الفقرة ١٣ من إعلان خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠

أعرب المشاركون في الحوار الدولي لعام ٢٠١٦ عن إحباط مشترك بسبب عدم مواءمة الحديث مع النتائج الحاصلة حتى الآن في مبادرة خطة عام ٢٠٣٠. وقد كانت عملية التفاوض على أهداف التنمية المستدامة شاملة - ومُضنية - وكان هناك شعور واضح بأن الوقت قد حان للعمل. فكما قال السيد جبريل قال، مدير مؤسسة GK Partners، والمدير المؤقت للمحفل الأفريقي الأوروبي للتنمية بقيادة منظمات الشتات: «نحن نبالغ في وضع المبادئ ولا يرتقى أدأؤنا إلى المستوى المطلوب». ولاحظت السيدة إيساتا كابيا، وزيرة الدولة الثانية، بوزارة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي في سيراليون، إن منطلق الجهود المبذولة مختلفٌ جداً عما كان عليه قبل عشر سنوات: فهو منطلق أفضل، إذ تمّ الاعتراف بالدور المركزي للهجرة والتنمية، لكنه منطلق أصعب من حيث الأعداد الضخمة من المهاجرين قسراً ومن حيث الصعوبات التي يعاني منها العديد من المهاجرين وبعض البلدان المستقبلية. فقد أصبح الحديث عن الهجرة حديثاً خلافاً شديداً في كثير من الأماكن، وكشف عن حاجة ملحة إلى إيجاد قيادة لمواجهة هذه النظرة السلبية.



جلسة نقاش خلال الحوار الدولي حول الهجرة بجنيف ٢٠١٦ م . د . هـ (تصوير: اماندا نيرو) .

وحتّ المتحدثون على توخّي النزعة العملية. وقالت السيدة كايبا أن ما يلزم هو تنفيذ الأمور المتفق عليها فعلاً، وعكس منحى التراجُع عن القواعد القائمة. فهناك العديد من نقاط الانطلاق العملية، التي تمّ الميثاق عليها على نطاق واسع، وقد بدأ العمل الجيد فعلاً بشأنها. ومن ضمنها خفض تكاليف التحويلات ورسوم التوظيف، وتنفيذ الخطوط التوجيهية المتعلقة بالمهاجرين في البلدان التي تمرّ بأزمات، وإقامة المزيد من المشاركة البناءة بين مجتمعات الشتات وبلدان منشأ أو الأصل، وتعزيز الجهود الرامية إلى الإنقاذ في البحر وجهود مكافحة الاتجار بالبشر، وغيرها من المبادرات التي تحقق مكاسب للجميع.

### تخفيض تكاليف التحويلات ورسوم الاستقدام

أشار السيد أمادو سيسى، المدير التنفيذي للمعهد الأفريقي للتحويلات التابع للاتحاد الأفريقي، إلى أن التحويلات تمثّل مبالغ أكبر من جميع الاستثمارات الأجنبية المباشرة أو المساعدة الإنمائية الرسمية في أفريقيا وفي أرجاء أخرى من العالم. وأشار السيد فيربيك، من البنك الدولي، أنها تشكل أكثر من ١٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لبعض البلدان المتلقية، وتصل إلى ثلثه في دول مثل نيبال وهايتي. ويعدّ خفض تكاليف تحويلات المهاجرين من أهمّ وأرصن الخطوات المتخذة لزيادة الدخل في البلدان النامية. وقد دعت كل من مجموعة ال٨ ومجموعة ال٢٠ منذ فترة طويلة بتخفيض متوسط تكلفة إرسال التحويلات المالية في جميع



أنحاء العالم إلى ما لا يزيد عن ٥٪ من قيمة المعاملة. وجاءت الغاية ١٠-ج أكثر طموحا، وحددت متوسط خفض تكاليف معاملات تحويلات المهاجرين إلى أقل من ٣ في المائة، وإلغاء قنوات التحويلات المالية التي تربو تكاليفها على ٥ في المائة، بحلول عام ٢٠٣٠. وفي بداية عام ٢٠١٦، كان متوسط تكلفة معاملات التحويلات المالية ٧,٧ في المائة (٩,٧ في المائة في أفريقيا جنوب الصحراء).<sup>١٥</sup> ووفقا للسيد محمود محيي الدين، نائب الرئيس الأول لخطة التنمية لعام ٢٠٣٠، العلاقات بمنظومة الأمم المتحدة والشراكات، مجموعة البنك الدولي، لا يوجد مبرر لمثل تكاليف التحويلات المرتفعة هذه. يُدعى عادة بأن قوانين منع غسل الأموال وتمويل الإرهاب هي المسؤولة عن ارتفاع تكاليف هذه المعاملات، لكن السيد محيي الدين ذكر ما لا يقل عن ٥٦ شركة من شركات تحويل الأموال التي هي متوافقة تماما مع القانون، ومع ذلك فهي تتقاضى أقل من ٣ في المائة لإرسال ٢٠٠ دولار إلى أى بقعة في العالم. وتحاول بعض الحكومات فرض أعباء إضافية على محوّل الأموال، في شكل رسوم وضرائب جديدة. وقد بيّنت بحوث دقيقة أن هذه الآليات تؤوّل باستمرار بالفشل. بدلا من ذرّ الدّخل، فهي تؤدى إلى تراجع وتعطيل تدفقات التحويلات عبر القنوات الرسمية.

قام السيد ديليب راثا، كبير الخبراء الاقتصاديين في وحدة الهجرة والتحويلات، ورئيس شراكة المعرفة العالمية بشأن الهجرة والتنمية في مجموعة المؤشرات العالمية التابعة للبنك الدولي، بتحديد العقبات الشائعة التي تحول دون خفض تكاليف التحويلات، لكن قال إنه في الإمكان التغلب عليها بتقنيات معروفة مثل زيادة المنافسة بين مقدمى خدمات التحويلات، ونشر الرسوم لكي يتمكن الناس من مقارنة الأسعار، وذلك باستخدام التقنيات الذكية للتحويلات الإلكترونية، وإتاحة التعليم في الشأن المالى على نطاق أوسع.

ووصف العديد من المتحدثين الترتيبات التي اتخذتها حكوماتهم باستخدام هذه التقنيات والتدخلات السياسية الأخرى للحد من تكاليف التحويلات. وقال السيد فاليني (فرنسا) أن السلطات الفرنسية قد اتبعت كافة السبل الأربعة المذكورة أعلاه. أما السيدة إيميلدا نيكولاس، أمينة اللجنة المعنية بالفلبينيين في الخارج، فوصفت الأحكام الواسعة النطاق بشأن التحويلات المالية التي تم إدراجها في خطة التنمية في الفلبين، مما تطلب من الحكومة ضمان وجود بيئة سياسية مواتية لاستخدام التحويلات في الاستثمار. وأنشأت الحكومة أيضا المجلس المعنى بالتحويلات من أجل التنمية، وهو الأول من نوعه في العالم، يتمثل في منتدى للحوار بين أصحاب المصلحة بشأن المسائل المتعلقة بالتحويلات، ويشترك في رئاسته البنك المركزي واللجنة المعنية بالفلبينيين في الخارج. وتوجد أيضا بوابة إلكترونية لمشاركة

١٥ أنظر مجموعة البنك الدولي، أسعار التحويلات في جميع أنحاء العالم، *Remittance Prices Worldwide. An analysis of trends in the cost of migrant remittance services*. العدد ١٤ (حزيران/يونيو ٢٠١٤). يمكن الاطلاع عليها في الموقع التالي: [https://remittanceprices.worldbank.org/sites/default/files/rpw\\_report\\_june\\_2015.pdf](https://remittanceprices.worldbank.org/sites/default/files/rpw_report_june_2015.pdf).

أفراد الشتات. ويمكن لأفراد الشتات الاستثمار، والتبرع، أو التطوع أو التعامل عبر الإنترنت مع الهيئات الحكومية والسلطات المحلية. وأوجز السيد فال (مؤسسة GK Partners) ثلاثة مشاريع مبتكرة في القطاع الخاص تهدف إلى جلب المزيد من الأموال نحو تدفقات التحويلات الجماعية، ويمكن استخدامها في الاستثمار العام أو لأغراض خيرية.

تنطوي التحويلات على جوانب متعددة من التآزر مع غيرها من أهداف التنمية المستدامة. فهي تؤدي دوراً حاسماً في تلبية الاحتياجات الأساسية في العديد من البلدان النامية، وتمويل الطعام والمأوى والتعليم والرعاية الصحية. وتساعد التحويلات المالية على حماية العديد من الأسر من بعض المخاطر السائدة في الدول الهشة والاقتصادات ذات الأداء الضعيف - وهي بذلك تصون العديد من الحكومات من الآثار السلبية لتدنى مستوى الإنفاق على الرعاية الاجتماعية. وقد انخفضت تكاليف التحويلات في عدة بلدان وممرات، غير أن تلك التجارب تقدم دروساً يجب تقاسمها على نطاق أوسع. وكما ذكر السيد راثا، فانخفاض تكاليف التحويلات بنسبة ٥ في المائة سيُجسّد في مكاسب تبلغ ٢٠ مليار دولار بالنسبة للمهاجرين ولأسرهم.

ولئن تمّ الاعتراف بالآثر الاقتصادي الهائل للتحويلات، فقد حذر العديد من المتحدثين من النشوة التي تخلقها هذه التحويلات، وذكروا الأسواق المالية المتخلفة، والقوانين المرهقة، وشركات احتكار القلّة وانعدام فرص استثمارية من قبيل القيود على الأثر الإنمائي للتحويلات. وذكر آخرون المشاركين بأن التحويلات هي موارد خاصة، ولا يمكن أن تستخدم لتمويل أهداف التنمية المستدامة. يمكن القول، مع ذلك، أن التحويلات المالية تموّل فعلاً أهداف التنمية المستدامة - إلى حدّ انتشار الأسر من هوة الفقر، وتأمين الوصول إلى التعليم والرعاية الصحية، أو إزالة إكراه إرسال الأطفال إلى العمل، فالتحويلات تعزز أهداف التنمية المستدامة من دون تدخل حكومي.

وعلى غرار تكاليف معاملات التحويلات، يمكن ويجب تخفيض رسوم الاستقدام المرتفعة التي يدفعها المهاجرون. فالبعض منها مسبقة، ويجب وقف تلك التي تعتبر غير قانونية فوراً. وذكر السيد ألكسندر تريبيلكوف، مدير مكتب تمويل التنمية، إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، بأن تخفيض رسوم الاستقدام لزيادة صافي مكاسب العمال يعدّ التزاماً واضحاً في خطة عمل أديس أبابا التي اعتمدها المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية. وقد تتأثر رسوم الاستقدام بشكل مباشر بالعمل، وغير ذلك من الأنظمة في بلدان المقصد، وإن كانت هناك موارد غير كافية للتنفيذ في كثير من الأحيان. لكن أجريت بحوث وتجارب حول تكاليف الاستقدام أقل بكثير مما أجرى من بحوث وتجارب بشأن التحويلات المالية، وما زال هناك الكثير مما يتعين القيام به لفهم تلك الأسواق والتدخل فيها، سواء القانونية منها أو غير القانونية.

## تمويل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالهجرة

تعدّ ”الجهات المانحة في مجال التنمية“ «جهات فاعلة غير تقليدية» أخرى من حيث تمويل أهداف التنمية المستدامة. خلال حلقة العمل المعقودة في جنيف، قام السيد أتسوشي هاناتاني، مدير مكتب بناء السلام والإعمار في إدارة الهياكل الأساسية وبناء السلام، بالوكالة اليابانية للتعاون الدولي، بتقديم تجربة الحكومة اليابانية والوكالة - التي تُعدّ الذراع المنفذ لبرامج المساعدة الإنمائية الرسمية في اليابان. وأوضح السيد هاناتاني أن الحكومة اليابانية، تمشياً مع التزامها لمعالجة قضايا الأمن البشري، قد جعلت من قضايا الهجرة واللاجئين أحد المواضيع الرئيسية في مؤتمر قمة آيسيشيما لمجموعة الدول السبع لعام ٢٠١٦، المعقود في شهر أيار/مايو ٢٠١٦. وأكدت كذلك التزامها بإعلان مجموعة من المساعدات المقدمة للاجئين والمهاجرين في مؤتمر قمة القادة المعنى بأزمة اللاجئين العالمية، المعقود في نيويورك في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦.

وقد كانت معالجة الأسباب الجذرية للتشريد أحد الأهداف الأصلية التي كانت قد كُلفت بالاضطلاع بها وكالة المساعدة الإنمائية. فقبل اندلاع الحرب الأهلية مثلاً في جنوب السودان في عام ٢٠١٣، قامت وكالة المساعدة الإنمائية بدعم بناء القدرات لمكاتب الجمارك في جنوب السودان، وقدمت حكومة اليابان الدعم المتعدد الأطراف لمكتب الهجرة من خلال المنظمة الدولية للهجرة. وعلاوة على ذلك، في استجابة للأزمة السورية، قدمت وكالة المساعدة الإنمائية الدعم المالي إلى الأردن وتركيا في شكل قروض مُيسّرة، للمساعدة في تخفيف عبء استضافة اللاجئين والمهاجرين.

وساهمت وكالة المساعدة الإنمائية أيضاً في تمكين السكان المشردين. ولدى التعامل مع قضية التشرد والهجرة فهي تطبّق مبدأ ”مساعدة أولئك الذين يساعدون أنفسهم“. فالوكالة تساعد الحكومات المضيفة التي تلتزم بدعم اللاجئين والمهاجرين، والمجتمعات المضيفة التي تلتزم بالتعايش السلمي مع اللاجئين والمهاجرين، والأشخاص المُشردين الذين هم على استعداد على مساعدة أنفسهم في الاعتماد على الذات.

وقد وضع عدد كبير من الدول برامج لإشراك السكان من أفراد الشتات في تنمية بلد المنشأ، ونجحت هذه البرامج بدرجات متفاوتة. وتعدّ مالى والفلبين من بين الدول التي تحدثت عن الجهود المبذولة. ومثلها مثل التحويلات المالية، تعدّ الموارد من الشتات أموالاً خاصة. فقد يرغب أصحاب تلك الأموال في الاستثمار في بلدانهم الأصلية، لكن لا يمكن إجبارهم على ذلك. ومع ذلك، يعدّ استثمار الشتات أحد المصادر التي تأمل الدول في الاستفادة منها لتمويل تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. وقد تكون لها امتيازات أكثر للنجاح في بيئة من شأنها جذب أي نوع آخر من المستثمرين،

لكن يكون فيها أفراد الشتات هم ”متخذى الخطوات الأولى“، بتسامح أكبر إلى حد ما بالنسبة للمخاطر المرتبطة بالبلد.

فى مداخلتها فى حلقة العمل المعقودة فى نيويورك، وصفت السيدة لورديس أورتيز إيباراغويري، الممثلة الدائمة للفلبين لدى الأمم المتحدة، مبادرة الشتات فى مجال التنمية التى حشدت مجتمعات الشتات الفلبينية بأنها شريك استراتيجى لمساعدة المهاجرين الفلبينيين الذين يقعون فى براثن الأزمات، وتأطير وتنفيذ خطة التنمية. وقد أنشئت مبادرة الشتات فى مجال التنمية فى عام ٢٠١١ من قبل اللجنة المعنية بالفلبينيين فى الخارج، ووفرت إطاراً واستراتيجيات لتعبئة مجتمعات الشتات الفلبينى من أجل التنمية. ويتمثل برنامجها الرائد فى مؤتمر القمة العالمى المعنى بلفلبينيين فى الشتات، الذى يُعقد كل سنتين. وقد عُقد هذا المؤتمر للمرة الأولى فى عام ٢٠١١، وجلب المنظمات الفلبينية من جميع أنحاء العالم إلى جانب الهيئات الحكومية والقطاع الخاص، بهدف إبراز وتبادل أفضل الممارسات فى مجال مشاركة أفراد الشتات. كما تعمل المبادرة أيضاً مع الشتات من أجل إيجاد طرق مبتكرة لخفض تكاليف الهجرة، لا سيما منها تكاليف الاستقدام والتحويلات، وعلى تعميم الخدمات المالية للمهاجرين.

### إجراءات مكافحة الاتجار بالبشر

قام العديد من المتحدثين، بمن فيهم السيد فالينى (فرنسا)، والسيدة ماتاموروس كاستيلو (هندوراس)، والسيد نيبسا (سويسرا)، بتحديد مكافحة العمل الجبرى والاتجار بالبشر بوصفهما اثنين من التحديات الرئيسية التى تتطلب إجراءات حكومية عاجلة. إذ يبدد كل من العمل الجبرى والاتجار المكاسب الإنمائية ويتعارض مع كل مفاهيم حقوق الإنسان. وذكرت السيدة شيلدون (الولايات المتحدة الأمريكية) بأن المهاجرين يعدون أكثر عرضة للاستغلال من قبل المهربين أو أرباب العمل عديمى الضمير من غيرهم: «قد يجدون أنفسهم فى ورطة بسبب عدم وجود إطار يرسم حدود المسؤوليات بين الدول والجهات الفاعلة الأخرى». ويعدّ القضاء على الشبكات الإجرامية التى تتجر بالمهاجرين جزءاً من عملية تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وقد ورد هذا الالتزام عدة مرات، بأساليب مختلفة، فى خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، فى إطار الأهداف ٥ و٨ و١٠ و١٦.

ووصفت السيدة يو بينغ تشان، وهى موظفة فى إدارة البرامج، بمقر مكتب الأمم المتحدة المعنى بالمخدرات والجريمة فى نيويورك، ورئيسة فريق التنسيق المشترك بين الوكالات لمكافحة الاتجار بالأشخاص، عمل فريق التنسيق المشترك بين الوكالات، برئاسة المكتب وهو منتدى يُعنى بالسياسات كلفته الجمعية العامة للأمم المتحدة بتنسيق جهود الهيئات المشاركة البالغ عددها ١٧، التابعة للأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى، بما فى ذلك المنظمة الدولية للهجرة. والهدف هو

وضع نهج شامل فى مكافحة الاتجار، يمكن بواسطته للهيئات داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها أن توحد صفوفها لمنع ومكافحة الاتجار بالأشخاص.

فعدم وجود ترخيص قانونى لتنقلات الناس يعدّ المشكلة الرئيسية إذ تُتركّ الهجرة بين أيدي المهربين والمجرمين. ولتعزيز التضامن الدولى فى هذا الصدد ينبغى زيادة تمويل برامج منع الاتجار بالبشر، من أجل إعادة النظر فى الإطار القانونى للوصول إلى الهجرة، وتشجيع الهجرة الآمنة والمنظمة.

### **إذكاء الوعى بالهجرة**

أبرزَ المدير العام المنظمة الدولية للهجرة كون المهاجرين بعيدى عن الأنظار فى أغلب الأحيان- أو أنهم لا يؤخذون فى الاعتبار بكلّ بساطة- فى خطط التنمية المحلية والوطنية والإقليمية. فمن السهل جدا مع الأسف أن ننسى أن حقوق المهاجرين وكرامتهم واحتياجاتهم مهمّة بقدر أهمية حقوق المواطنين وكرامتهم واحتياجاتهم. ويعدّ الاعتراف بحقوق المهاجرين خطوة أولى حاسمة نحو تسخير إمكانات المهاجرين فى المساهمة فى تنمية الوطن والمجتمعات الحاضنة.

وفى العديد من السياقات فى السنوات الأخيرة، تبخر خفاء المهاجرين وبانوا على مرأى ومسمع الجميع تحت أضواء قاسية. وفى جميع أنحاء العالم، يجب أن تعالج على نطاق واسع سلبية المفاهيم والصور النمطية والأحكام المسبقة التى يغذيها كثير من السياسيين. وعند الإشارة إلى المساهمات الهائلة التى يقدمها المهاجرون إلى المجتمعات المضيفة، من المهم أيضا أن نكون واقعيين حول مصادر العداء. إذ إن الهجرة تذرّ منافع صافية على المجتمعات المستقبلية، لكن يمكن أن يكون لها آثار توزيعية شديدة وآثار مالية على المدى القصير، مما يضمن أنها ستبقى مسألة مثيرة للجدل.



## الفصل ٦

### فى سبيل ميثاق عالمى من أجل الهجرة – من هنا إلى هناك

«سنتعاون دولياً من أجل كفالة أن تتم الهجرة بطريقة نظامية وأن تجرى فى ظروف توفر الأمان ويسودها النظام مع الاحترام الكامل لحقوق الإنسان وضمان المعاملة الإنسانية للمهاجرين، بصرف النظر عن وضعهم من حيث الهجرة، وللاجئين والمشردين». الفقرة ٢٩ من إعلان خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠

شكلت حلقتا العمل المنظمتان فى إطار الحوار الدولى بشأن الهجرة حدثين توسّطهما مؤتمر قمة الجمعية العامة للأمم المتحدة المعنى بحركات النزوح الكبرى للاجئين والمهاجرين، الذى عُقد فى ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، فى بداية الدورة السبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة. ولذلك استشرفت حلقة العمل الأولى مؤتمر القمة، بينما تسنى للثانية التفكير فى نتائجه.

ويدعو إعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين، الذى اعتمد فى مؤتمر القمة، إلى إرساء ميثاق عالمى من أجل هجرة آمنة ومنظمة وقانونية. وأمام المجتمع الدولى، وهو يشرع فى صياغة الميثاق العالمى، فرصة غير مسبوقة لإظهار الإرادة السياسية اللازمة لتحقيق الالتزامات الطموحة فى إطار أهداف التنمية المستدامة.

وقد أشار السيد شهيد الحق (بنغلاديش) والمدير العام للمنظمة الدولية للهجرة إلى أن إدراج مسألة الهجرة فى خطة عام ٢٠٣٠ يتيح إطاراً للتقدم نحو حوكمة أشد فعالية للهجرة الدولية. ويجب أن يستند هذا الإطار استناداً تاماً إلى حماية حقوق الإنسان للمهاجرين، بغض النظر عن وضعهم القانونى، وأن يركز إلى التخطيط الإنمائى الوطنى الشامل. وتعزز أهداف التنمية المستدامة أطراً دولية هامة أخرى وُضعت فى السنوات الأخيرة، مثل إطار سينداى للحد من مخاطر الكوارث، وخطة عمل أديس أبابا لتمويل التنمية، ووثيقة مسار ساموا<sup>١٦</sup>، وميثاق باريس المبرم بموجب ميثاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

١٦ وثيقة إجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية هى الوثيقة الختامية للمؤتمر الدولى الثالث للدول الجزرية الصغيرة النامية، أيلول/سبتمبر ٢٠١٤.

وسيربط الميثاق العالمى من أجل الهجرة بين كثير من هذه الأطر المتفرقة فى وثيقة توجيهية لحوكمة الهجرة الدولية.

وأعرب عدد من المتكلمين عن قناعتهم بأن إرساء هيكل مؤسسى دولى للتعاون بشأن الهجرة الدولية يكون أكثر انخراطاً وتماسكاً من شأنه أن يساعد كثيراً فى تحقيق أهداف التنمية المستدامة المتصلة بالهجرة. وأكد الأستاذ ساكس (معهد الأرض فى جامعة كولومبيا) أهمية التوصل إلى ميثاق بشأن الهجرة يحدد معايير متفقاً عليها؛ وأعرب عن تصوره أن يتسم هذا الميثاق بالافتتاح، دون أن يترك الحدود مفتوحة من كل حذب وصوب. وافترض الأستاذ دويل (مبادرة كولومبيا العالمية للسياسات) أن يتضمن هذا الهيكل مجموعة من المعاهدات بشأن التنقل تعكس أفضل الممارسات بشأن اللاجئين وضعاف الحال المجبرين على الهجرة والمهاجرين لأسباب اقتصادية. وشدد على دور المنظمة الدولية للهجرة، باعتبارها مرتبطة بمنظومة الأمم المتحدة، فى عملية التنفيذ، الأمر الذى من شأنه أن يضمن استفادة المهاجرين من الدعم والاهتمام على غرار ما تمنحه للاجئين مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، فتُسد من ثم الثغرات التى تعترى تغطية الأشخاص المتنقلين. ورأى السيد إلياسون (الأمم المتحدة) أن وضع نظام قائم على القواعد لحوكمة الهجرة الدولية، على غرار النظام الذى تفاوض بشأنه المجتمع الدولى فى مجالى التجارة والتمويل، وفى مجال البيئة (بإبرام ميثاق باريس فى عام ٢٠١٦)، من شأنه أن يساعد على تحقيق الغاية المتعلقة بضمان هجرة آمنة ومنظمة ومنظمة. وينطوى الهدف الذى يدعو إلى إنشاء مؤسسات فعالة ومسؤولة وشفافة<sup>١٧</sup> على آثار هامة فى مجال الهجرة، عالمياً ووطنياً. وأكد السيد خوسيه أنطونيو ألونسو، أستاذ الاقتصاد التطبيقى فى جامعة كمبلوتنسى فى مدريد، وعضو لجنة السياسات الإنمائية فى المجلس الاقتصادى والاجتماعى، أن هناك حاجة إلى تنظيم الهجرة على المستوى الدولى، للحد من التباين بين بلدان المنشأ وبلدان المقصد، وإعادة توزيع بعض فوائد الهجرة على بلدان المنشأ. وأشار إلى ضرورة وضع مجموعة من المعايير الدنيا، تكمّلها شبكة كثيفة من الميثاقات الثنائية والإقليمية.

ويمكن الاعتماد على القيمة العالمية لأهداف التنمية المستدامة باعتبارها مورداً لإطلاق حملات يمكن تنظيمها فى إطار المنتدى العالمى المعنى بالهجرة والتنمية، من أجل تحقيق الاتساق فى مواضيع معيّنة، مثل الهجرة والتنمية، أو حقوق المهاجرين، أو إشراك أفراد الشتات.

١٧ الهدف ١٠.٤: إنشاء مؤسسات فعالة وشفافة وخاضعة للمساءلة على جميع المستويات.



ولا ينبغي أن تقتصر عملية متابعة واستعراض أهداف التنمية المستدامة على قياس النتائج بناءً على المؤشرات، بل ينبغي أيضاً أن تحدد أفضل الممارسات التي تعزز تأثير الهجرة الإيجابي في التنمية. وفي هذا الصدد، يمكن أن ينصب التركيز على مجالات مثل إجراءات القبول، وتخصيص حصص من التأشيرات وإلغائها وإنفاذها (عند الاقتضاء)، والعمل بوجه خاص على إدماج المهاجرين الجدد.

ولم تُدرج بعض المسائل الملحة في مجال الهجرة في خطة عام ٢٠٣٠ ولا في أهداف التنمية المستدامة. وينطبق هذا الأمر بالذات على المشاكل المتعلقة بالتشريد القسري والهجرة الناجمة عن الأزمات؛ الأمر الذي يبرر أهمية العمل في آن على تعزيز ميثاقين عالميين توضع صيغتهما النهائية بحلول عام ٢٠١٨، يتناول أحدهما اللاجئين ويركز الآخر على المهاجرين. ولا يزال التمييز بين هاتين الفئتين من الأشخاص على صعيد الممارسة العملية أقل وضوحاً مما هو عليه من الناحية النظرية، وسيتعين من ثم مواءمة الميثاقين على نحو وثيق ليعكس هذا الفرق الدقيق.

ولعل أهم نتيجة ملموسة انبثقت من مؤتمر قمة الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ٢٠١٦ هي ضم المنظمة الدولية للهجرة رسمياً إلى منظومة الأمم المتحدة، الذي لقي ترحيباً حاراً من العديد من المتكلمين. وقد أسند هذا المستجد إلى الأمم المتحدة ولاية واختصاصاً صريحين في مجال الهجرة، مثلما أشار إليه السيد نيبسا (سويسرا).

وعلى الرغم من أهمية هذه المسألة، لا يوجد إطار مقبول على نطاق واسع يتيح نهجاً متسقاً ومتوازناً إزاء الهجرة الآمنة والمنظمة. وربما تنجح المفاوضات بشأن الميثاق العالمي في إنشاء هذا الإطار. ومن المرجح أن يتألف الميثاق نفسه من مجموعة من المبادئ والالتزامات والتفاهات بشأن التعاون في قضايا الهجرة برمتها. وقد أوضحت الدول في إعلان نيويورك أنها تتوقع من المنظمة الدولية للهجرة أن توفر الخبرة التقنية والسياساتية الأساسية للمفاوضات، وكرر هذا الموقف العديد من المندوبين خلال الحوار الدولي بشأن الهجرة في عام ٢٠١٦. وقد اتخذت المنظمة خطوات أولى لوضع بعض العناصر الأساسية لدعم الهجرة الآمنة والمنظمة والمنظمة، ولا سيما في إطار حوكمة الهجرة، الذي يستند إلى المعايير القائمة (ولا ينشئ معايير جديدة) وإلى موقف مفاده أن الدول تتحمل المسؤولية الرئيسية عن سياسات الهجرة.

وقالت السيدة كارين أبو زيد، المستشارة الخاصة للأمين العام لمؤتمر القمة المعنى بحركات النزوح الكبرى للاجئين والمهاجرين، في معرض كلماتها خلال حلقة العمل الأولى، إن خطة عام ٢٠٣٠ ستكون أحد أهم أطر مؤتمر القمة ونقاطه المرجعية، وأن المؤتمر سيتيح للدول الأعضاء فرصة مبكرة للتفكير ملياً في أساليب

التعاون بشأن قضايا الهجرة. واعترفت بالخطاب السلبي السائد في كثير من الأحيان عند الحديث عن اللاجئين والمهاجرين، ولكنها حددت أيضاً عناصر خطاب سياساتي جديد باتت معالمه تلوح على الصعيد الدولي، تعتقد أن بإمكان المؤتمر النهوض به، ألا وهو أهمية معالجة الأسباب الجذرية لحركات النزوح الكبرى، والأدوار الإنمائية الحاسمة التي يمكن أن يضطلع بها اللاجئين والمهاجرون إذا هُيئت لهم أسباب ذلك، والإمكانات المتاحة لزيادة التعاون بين الدول من أجل الوصول إلى حلول عملية، والنهج العالمية الجديدة إزاء التنقل التي لا تشمل الدول فحسب، بل تشمل أيضاً القطاع الخاص والشركاء الاجتماعيين والمجتمع المدني. وتشكل هذه العناصر تحدياً وفرصة أمام ميثاق عالمي من أجل هجرة آمنة ومنظمة ومنظمة، وأمام جميع أصحاب المصلحة الذين سيعملون على صياغته.

### الاستنتاجات والتوصيات

استرعى الحوار الدولي بشأن الهجرة لعام ٢٠١٦ الاهتمام اللازم بالجوانب المتصلة بالهجرة في خطة عام ٢٠٣٠، واستكشف الآليات القائمة لرصد التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وقيّم أولى المستجدات في عملية التنفيذ.

وبذلك، أثبت الحوار الدولي مرة أخرى أنه منتدى قيّم وفعال لإجراء مداورات في الوقت المناسب بشأن القضايا السياسية البارزة المتصلة بالهجرة، وأصبح بمثابة محفل مناسب لمناقشة موضوع إرساء ميثاق عالمي بشأن الهجرة.

وأتاح الحوار الدولي بشأن الهجرة لعام ٢٠١٦، على وجه الخصوص، فرصة للتفكير في الصلة بين الهجرة والتنمية في ضوء خطة عام ٢٠٣٠ المعتمدة حديثاً، وللتفكير في آثار إدراج مسألة الهجرة لأول مرة في استراتيجية إنمائية عالمية. وأبرزت حلقتا العمل توافق الآراء عموماً على أن الهجرة، التي تُعتبر مسألة شاملة، ترد في الخطة بأكملها. فأهمية الهجرة لتحقيق خطة عام ٢٠٣٠ لا تتجسد بمجرد إشارات صريحة إليها في أهداف الخطة وغاياتها، بل تشمل بالفعل كل الغايات تقريباً، سواء منها ما يرتبط بالتعليم أم ما يتعلق بالصحة، وتتجلى في صلب الخطة نفسها، مثلما استفاض في عرضه المشاركون في حلقتي العمل. فكيف لنا أن نتعهد «بألا يخلّف الركب أحداً وراءه» ما لم نضع في الاعتبار ٢٤٤ مليون مهاجر دولي<sup>١٨</sup> في عالم اليوم؟

١٨ انظر إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، <https://www.un.org/development/desa/en/news/population/global-forum-migration-development.html>

وعلى الرغم من أن من السابق لأوانه إجراء تقييم جاد ومستفيض لما بلغته عملية تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، إذ لم يمر على اعتمادها سوى عام تقريباً، فقد تسنى للدول الأعضاء والمشاركين في الحوار الدولي تبادل المعلومات عما أحرزوه من تقدم في التخطيط لتحقيق الغايات المتصلة بالهجرة. وأكدوا مع ذلك بأن الوقت قد حان لتجاوز مرحلة وضع المفاهيم والتخطيط، والبدء في اتخاذ إجراءات ملموسة لتنفيذ الجوانب المتصلة بالهجرة في أهداف التنمية المستدامة.

وعرضت حلقة العمل الأولى من الحوار الدولي الأدوات والآليات المتاحة لقياس التقدم المحرز في سبيل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، مثل الغاية ١٠-٧-٢ (التي اشتركت في وضعها المنظمة الدولية للهجرة وإدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية)، ويتعلق الأمر بإطار حوكمة الهجرة ومؤشر حوكمة الهجرة، أما حلقة العمل الثانية فقد أتاحَت فرصة للنظر في أمثلة ملموسة وممارسات سليمة من جميع أنحاء العالم. واعترافاً بما يوجد بين الهجرة والتنمية من علاقات معقدة ومتعددة الطبقات، واختلاف مظاهر الهجرة باختلاف السياقات في جميع أنحاء العالم، ركزت حلقتا العمل على القضايا الشاملة وعلى التدابير التي يمكن أن تساعد في تناول الهجرة باعتبارها أكبر اتجاه يميز هذا القرن وعاملاً حاسماً في التنمية.

وفيما يلي التوصيات التي تكررت أكثر من غيرها من بين التوصيات العديدة المنبثقة من المناقشات.

### **الحلول المبتكرة في جمع البيانات وأدوات قياس التقدم المحرز**

بغية اتباع نهج قائم على الأدلة وقياس ورصد التقدم المحرز، لا بد من جمع بيانات أفضل ومصنفة عن المهاجرين والهجرة وتحليلها. وأبرزَ معظم المتكلمين ضرورة بناء القدرات في هذا المجال، وقدموا أفكاراً مفيدة حول التحديات القائمة في هذا الصدد. وعُرضت أدوات مبتكرة، مثل استخدام البيانات الضخمة، وأكدت المنظمة الدولية للهجرة من جديد التزامها بدعم جهود الدول الأعضاء لتعزيز قدراتها في هذا المجال عن طريق مركزها العالمي الجديد لتحليلات بيانات الهجرة في برلين.

### **«إضفاء الطابع المحلي» على أهداف التنمية المستدامة**

شدد المشاركون على أن النجاح في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ يتوقف على إضفاء الطابع المحلي على أهداف التنمية المستدامة، وترجمة قائمة المؤشرات العالمية إلى مؤشرات وطنية تناسب السياق الخاص بكل بلد. ويعنى ذلك إدراج مسألة الهجرة في خطط ومشاريع التنمية الوطنية، على غرار ما تفعله بلدان

عديدة، وفقاً لإفاداتها، والحرص على أن تعمل الحكومة، بجميع مستوياتها، سواء منها الوزارات الوطنية أم السلطات المحلية، بما يحقق التآزر في التنفيذ. ويجب أن تراعى سياسات التنمية أيضاً تأثير الهجرة في التنمية، في الأجلين القصير والطويل على السواء: فالهجرة الطوعية لن تختفى أبداً، بل هي مفيدة للتنمية في معظم الأحيان، ولكن من مصلحة الجميع معالجة عوامل الدفع - أي الدوافع أو الأسباب الجذرية - للهجرة القسرية، من أجل مكافحتها. ويعنى ذلك، من الناحية العملية، التقدم نحو تحقيق أهداف متفق عليها، مثل الأهداف المتعلقة بمكافحة الاتجار بالبشر، والقصر غير المصحوبين بذويهم، وتحسين إدارة الحدود، وتعزيز القنوات القانونية لتنقل اليد العاملة. ويتطلب التنفيذ الفعال للأهداف والغايات المتصلة بالهجرة إشراك أصحاب المصلحة المحليين القادرين على ترجمة أهداف التنمية المستدامة إلى سياسات إنمائية محلية. ومن منظور عملي، ينبغي أن تتخذ هذه المشاركة شكل مشاورات أفضل مع الحكومات المحلية وزيادة إشرافها على الأموال المتاحة لها لوضع المشاريع الخاصة بها في هذا المجال.

### الشراكات الشاملة

إن إقامة شراكات جديدة وتعزيز الشراكات القائمة عنصران رئيسيان لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ففى عالمنا المعولم والمعقد، لا يمكن لأي بلد بمفرده أو منظمة بمفردها إدارة الهجرة على نحو منظم وأمن ومسؤول، وتحقيق التنمية المستدامة. وعلى العكس من ذلك، فإن توطيد الشراكات القيمة من شأنه أن يعزز التنفيذ. وخلال حلقتي العمل، قدمت أمثلة ملموسة على شراكات متينة وفعالة على جميع المستويات: انطلاقاً من الميثاقات الثنائية إلى المشاريع المشتركة بين المنظمات، ومن إشراك المجتمع المدني إلى التزام القطاع الخاص وإشراك المجتمع المحلي. ومثلما أشار إليه العديد من المتكلمين بحق، فإن جماعات المهاجرين والشتات جهات شريكة أساسية لا بد من تمكينها لتكون عناصر فاعلة في تنميتها. ولذلك ينبغي أن تشجع الدول المهاجرين على المشاركة في الشؤون المدنية للمجتمعات المضيفة، وتعزيز شعورهم بالانتماء والمسؤولية المشتركة في بناء مصير مشترك.

### تمويل الأهداف المتصلة بالهجرة

دُرست مسألة تمويل التنمية دراسة متأنية أيضاً. فبالإضافة إلى المساعدة الإنمائية الرسمية التقليدية، ركزت حلقتا العمل بوجه خاص على تكاليف التحويلات وسبل خفضها تمشياً مع الغاية ١٠-ج؛ وسبل تشجيع أفراد الشتات على الاستثمار؛ وضرورة إصلاح عملية التوظيف، من أجل زيادة شفافيتها

وتخفيض تكلفتها؛ وإظهار ما تنطوى عليه هذه المبادرات من طابع يعود بالنفع على الجميع، من خلال أمثلة ملموسة.

### سبل المضى قدماً

أشاد المشاركون في الحوار الدولي بالوضع الجديد للمنظمة الدولية للهجرة، باعتبارها منظمة مرتبطة بمنظومة الأمم المتحدة، وبالتزامها بالإمساك بزمام القيادة، والعمل في إطار الشراكات، وضمان الشمولية، في عملية إنعاش أهداف التنمية المستدامة المتصلة بالهجرة. ورأوا أن هذا التطور يسهم في زيادة القدرات التقنية والتحليلية لمنظومة الأمم المتحدة لتلبية احتياجات الدول فيما يتعلق بصياغة وتنفيذ خططها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة؛ ويسد الثغرات التي تعترى الخبرات المتاحة للدول والهيئات الأخرى التي ينبغي أن تتعاون في بذل الجهود الجبارة اللازمة لبلوغ الغايات المحددة.

ورحب المشاركون أيضاً بدعوة إعلان نيويورك إلى إرساء ميثاق عالمي بشأن الهجرة. وتوقعوا أن يكون بمثابة حافز للتعهد بالتزامات محددة وعملية بشأن استراتيجية عالمية متماسكة لمعالجة ما تنطوى عليه الهجرة الدولية من وعود ومشاكل، على السواء، في إطار أهداف التنمية المستدامة. وإذا وُضعت استراتيجية تركز على التنمية من أجل هجرة آمنة ومنتظمة ومنظمة بحلول عام ٢٠١٩ ودخلت حيز النفاذ، سيكون النجاح في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ أسهل من الأكل بأكمله.



**جدول الأعمال النهائي**  
**حلقة العمل المعقودة فيما بين الدورات**  
**٢٩ شباط/فبراير – ١ آذار/مارس ٢٠١٦**  
**مقر الأمم المتحدة، نيويورك**





## جدول الأعمال النهائي

سيُخصَّص المنتدى الرئيسي للمنظمة الدولية للهجرة بشأن حوار السياسات، الذي سينعقد من جديد في عام ٢٠١٦، ويسمى الحوار الدولي بشأن الهجرة، لتحفيز مناقشات متعمقة بشأن تنفيذ ومتابعة واستعراض الغايات المتصلة بالهجرة في إطار أهداف التنمية المستدامة. وستُنظم في سياق الحوار الدولي حلقتا عمل تتناولان هذا الموضوع، ستُعقد أولاهما في نيويورك، يومى ٢٩ شباط/فبراير و١ آذار/مارس ٢٠١٦. وستناقش حلقة العمل هذه الأدوات وال آليات المتاحة لمساعدة الدول الأعضاء على قياس التقدم المحرز في الغايات المتصلة بالهجرة في إطار أهداف التنمية المستدامة. ويمكن أن تنظر حلقة العمل أيضاً في الخيارات المتاحة لإجراء «استعراض مواضيعي» لتلك الغايات. وسيتيح عقد المنتدى في نيويورك فرصة للتداول مع أعضاء السلك الدبلوماسي المعنيين بالقضايا المتعلقة بخطة عام ٢٠٣٠، ولمتابعة هذه الخطة واستعراضها، ومع الممارسين المعنيين بالهجرة والتنمية، والأكاديميين، والإحصائيين، ومنظمات المجتمع المدني، وأصحاب المصلحة الآخرين.

وستُجمَع نتائج الحوار الدولي بشأن الهجرة لعام ٢٠١٦ في منشور يشكل مساهمة أولى في استعراض جوانب الهجرة في خطة عام ٢٠٣٠.

وللحصول على مزيد من المعلومات عن حلقة العمل، يرجى الاطلاع على الصفحة الشبكية الخاصة بالحوار الدولي بشأن السياسات في الرابط التالي:

[www.iom.int/idm](http://www.iom.int/idm)

أو الاتصال بالعنوان التالي: [idmworkshop@iom.int](mailto:idmworkshop@iom.int)

## الهجرة خطة عام ٢٠٣٠

اليوم الأول - ٢٩ شباط/فبراير ٢٠١٦	
التسجيل	٩:٠٠ - ١٠:٠٠
الجلسة ١: عرض تمهيدي	
الملاحظات الافتتاحية	١٠:٣٠ - ١٠:٠٠
<ul style="list-style-type: none"> <li>• معالي السيد ويليام لايسى سوينغ، المدير العام للمنظمة الدولية للهجرة (ملاحظات ترحيبية)</li> <li>• صاحب المقام دونى كودير، عمدة مونتريال ورئيس متروبوليس (ضيف خاص)</li> </ul>	
الفريق ١: الهجرة والتنمية المستدامة - فرص جديدة	١٠:٣٠ - ١٣:٠٠
<p>سيتناول هذا الفريق الذى سيفتح المناقشات آثار الهجرة المدرجة فى أهداف التنمية المستدامة، وتبعات ذلك فى مجال التنمية. وفيما يلى بعض الأسئلة المقترحة لتوجيه المناقشات:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• ما هو تأثير الهجرة فى التنمية المستدامة؟</li> <li>• ما هى الفرص الجديدة المنبثقة من إدراج مسألة الهجرة فى أهداف التنمية المستدامة؟</li> <li>• ما الذى يقوم به المجتمع الدولى فعلاً لتحقيق الغايات المتصلة بالهجرة؟</li> <li>• ما الذى تبقى عمله؟ وما هى تحديات المستقبل؟</li> </ul> <p>الميسر: معالي السيد ويليام لايسى سوينغ، المدير العام للمنظمة الدولية للهجرة</p> <p>المتكلمون:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• بيتر ساذرلاند، الممثل الخاص للأمين العام المعنى بالهجرة الدولية والتنمية (فيديو)</li> <li>• معالي السيد ديفيد دونوهيو، السفير فوق العادة والمفوض، الممثل الدائم لآيرلندا لدى الأمم المتحدة</li> <li>• معالي السيدة مبوا باتريسيا كاسيسي-بوتا، السفيرة فوق العادة والمفوضة، الممثلة الدائمة لجمهورية زامبيا لدى الأمم المتحدة</li> <li>• معالي السيدة لورديس أورتيث إيباراغويري، السفيرة فوق العادة والمفوضة، الممثلة الدائمة لجمهورية الفلبين لدى الأمم المتحدة</li> <li>• ديفيد نابارو، المستشار الخاص للأمين العام المعنى بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠</li> <li>• كارين أبو زيد، المستشارة الخاصة للأمين العام لمؤتمر القمة المعنى بحركات النزوح الكبرى للاجئين والمهاجرين</li> </ul>	
استراحة	١٣:٠٠ - ١٥:٠٠

الفريق ٢: الانتقال من وضع السياسات إلى التنفيذ	١٥:٠٠ – ١٦:٣٠
<p>سيستكشف هذا الفريق أهمية إنشاء آلية متينة للمتابعة والاستعراض، وسيناقش الهيكل المحدد في تقرير الأمين العام (لم يصدر بعد) وفيما يلي بعض الأسئلة المقترحة لتوجيه المناقشات:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• ما هي الدروس التي استخلصناها من متابعة واستعراض الأهداف الإنمائية للألفية؟</li> <li>• كيف نضمن متابعة واستعراضاً دقيقين لجميع جوانب الهجرة في أهداف التنمية المستدامة؟</li> <li>• ما هي العلاقة بين مختلف مستويات الرصد؟</li> </ul> <p>الميسر: معالي السيد ويليام لايسى سوينغ، المدير العام للمنظمة الدولية للهجرة</p> <p>الكلمة الرئيسية: معالي السيد يان إلياسون، نائب الأمين العام للأمم المتحدة</p> <p>المتكلمون:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• معالي السيد محمد شهيد الحق، وزير الخارجية، وزارة الشؤون الخارجية، حكومة جمهورية بنغلاديش الشعبية، رئيس المنتدى العالمي المعنى بالهجرة والتنمية</li> <li>• معالي السيد أوه جون، السفير العادة والمفوض، الممثل الدائم لجمهورية كوريا لدى الأمم المتحدة، رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي</li> <li>• معالي السيد جواو فالديس، السفير ورئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة</li> <li>• مايكل و. دويل، أستاذ، مدير مبادرة كولومبيا العالمية للسياسات وأستاذ جامعي، جامعة كولومبيا</li> </ul>	
الجلسة ٢: أساليب رصد الغايات المتصلة بالهجرة في إطار أهداف التنمية المستدامة	
الفريق ١- قياس سياسات الهجرة التي تتسم بحسن الإدارة (الغاية ١٠-٧ من أهداف التنمية المستدامة)	١٦:٣٠ – ١٨:٠٠
<p>تشكل الغاية ١٠-٧ بشأن «تيسير الهجرة وتنقل الأشخاص على نحو منظم وآمن ومنتظم ومتسم بالمسؤولية، بما في ذلك من خلال تنفيذ سياسات الهجرة المخطط لها والتي تتسم بحسن الإدارة» ركيزة الهجرة في أهداف التنمية المستدامة. ومن أهم التحديات التي ستُطرح في السنوات القادمة كيفية قياس حُسن إدارة الهجرة. وسيعرض المتكلمون في هذا الفريق منهجيات مختلفة وأدوات جديدة لقياس التقدم المحرز في الغاية ١٠-٧ من أهداف التنمية المستدامة.</p>	

<p>وفيما يلي بعض الأسئلة المقترحة لتوجيه المناقشات:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• كيف يمكننا قياس سياسات الهجرة التي تتسم بحسن الإدارة؟</li> <li>• كيف يمكننا قياس الهجرة الآمنة والمنظمة؟</li> <li>• ما هي النقاط المرجعية لتعريف «سياسات الهجرة التي تتسم بحسن الإدارة»؟</li> <li>• ما هي الأدوات المتاحة التي يمكن استخدامها وما الذي لا يزال يتعين القيام به؟</li> <li>• ما هي القدرات اللازمة للحكومات في هذا السياق لجمع البيانات والإبلاغ سنوياً؟</li> <li>الميسر: معالي السيدة لاورا تومسون، نائبة المدير العام، المنظمة الدولية للهجرة</li> <li>المتكلمون:</li> <li>• جون ر. ويلموث، مدير شعبة السكان، إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية</li> <li>• ليو أبرويزسي، مدير التوقعات العالمية، وحدة البحوث التابعة لمجلة ذي إيكونوميست</li> <li>• أندرو رزيبا، خبير استشاري أقدم، مؤسسة غالوب</li> <li>• روبرت كيركباتريك، مدير مبادرة الأمم المتحدة لجس النبض العالمي</li> <li>• فرانك لأكزكو، رئيس شعبة بحوث الهجرة، المنظمة الدولية للهجرة</li> </ul>	
اليوم الثاني - ١ آذار/مارس ٢٠١٦	
الفريق ٢ - غايات أخرى وجبهة مرتبطة بالهجرة	١١:٣٠ - ١٠:٠٠
<p>للهجرة صلة بعدد كبير من الغايات في إطار أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما الغايات المتعلقة بالقضاء على الاتجار بالبشر (٥-٢ و ٨-٧ و ١٦-٢)، وخفض تكاليف التحويلات (١٠-ج)، والمدن القادرة على الصمود (الهدف ١١). ومع ذلك، لم تتناول أهداف التنمية المستدامة تناولاً صريحاً جميع جوانب الهجرة. وينطبق هذا الأمر بالذات على الهجرة القسرية. وسيستكشف المتكلمون في هذا الفريق سبل ضمان تناول جميع جوانب الهجرة على نحو كاف في عملية المتابعة والاستعراض.</p> <p>وفيما يلي بعض الأسئلة المقترحة لتوجيه المناقشات:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• كيف يمكننا قياس مختلف الغايات المتصلة بالهجرة؟</li> <li>• ما هي المنهجيات والأدوات المتاحة بالفعل وما الذي لا يزال يتعين تحسينه؟</li> <li>• ما هي الإجراءات التي ينبغي أن تتخذها الحكومات للإبلاغ عن هذه الغايات؟</li> </ul>	

<p>الميسر: فينيسوس بينهيرو، الممثل الخاص لدى الأمم المتحدة ومدير مكتب منظمة العمل الدولية في الأمم المتحدة المتكلمون:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• سوزان شيلدون، مديرة مكتب الهجرة الدولية، مكتب السكان واللاجئين والهجرة، وزارة خارجية الولايات المتحدة</li> <li>• يو بينغ تشان، موظف إدارة البرامج، مقر مكتب الأمم المتحدة المعنى بالمخدرات والجريمة في نيويورك، ورئيس فريق التنسيق المشترك بين الوكالات لمكافحة الاتجار بالأشخاص</li> <li>• الدكتور فوسيت براكونغسي، مدير مكتب الصحة الدولية، وزارة الصحة العامة، تايلند</li> <li>• ديليب راتا، كبير الخبراء الاقتصاديين في وحدة الهجرة والتحويلات، ورئيس شراكة المعرفة العالمية بشأن الهجرة والتنمية في مجموعة المؤشرات العالمية التابعة للبنك الدولي</li> </ul>	
الجلسة ٣ - الاستعراضات المواضيعية والإقليمية بشأن الهجرة	
الفريق ١ - هيكل الاستعراض المواضيعي والإقليمي	١٢:٤٥ - ١١:٣٠
<p>ستؤدي الاستعراضات المواضيعية والإقليمية دوراً هاماً في ضمان رصد جميع جوانب الهجرة بعناية على مدى السنوات الخمس عشرة المقبلة. وسيستكشف الفريق المقصود من الرصد المواضيعي والإقليمي فيما يتعلق بالهجرة في أهداف التنمية المستدامة، والآليات القائمة التي يمكن أن تسهم فيه.</p> <p>وفيما يلي بعض الأسئلة المقترحة لتوجيه المناقشات:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• ما المقصود من هيكل المتابعة والاستعراض على المستوى المواضيعي فيما يتعلق بجوانب الهجرة في أهداف التنمية المستدامة؟</li> <li>• ما الذي يمكن تعبئته في هذا الصدد من آليات وهياكل موجودة بالفعل؟</li> <li>• ما هي مجالات العمل التي تتطلب مزيداً من التطوير؟</li> <li>• كيف يمكن للعمليات الإقليمية أن تتيح متابعة ودعمًا فعالين لضمان اتساق السياسات الإقليمية؟</li> <li>• ما هي الآليات والأدوات الإقليمية المناسبة للمتابعة والاستعراض؟</li> </ul> <p>الميسر: توماس غاس، الأمين العام المساعد لتنسيق السياسات والشؤون المشتركة بين الوكالات، إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية</p> <p>المتكلمون:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• معالي السيد عبد الرحمن سيللا، وزير شؤون الماليين المقيمين في الخارج، جمهورية مالي</li> </ul>	

<p>• معالى السيد يورغ لاوبر، السفير فوق العادة والمفوض، الممثل الدائم لسويسرا لدى الأمم المتحدة</p> <p>• معالى السيد خوان خوسيه غوميز كاماتشو، السفير فوق العادة والمفوض، الممثل الدائم للمكسيك لدى الأمم المتحدة</p> <p>• كريمة القري، رئيسة قسم السكان والتنمية الاجتماعية، شعبة التنمية الاجتماعية، لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربى آسيا</p>	
ملاحظات المدير العام	١٣:٠٠ – ١٢:٤٥
استراحة	١٥:٠٠ – ١٣:٠٠
الفريق ٢ – دور أصحاب المصلحة	١٦:٣٠ – ١٥:٠٠
<p>بغية تحقيق أهداف التنمية المستدامة، سيتعين على أصحاب المصلحة من مجموعة واسعة من المجالات إقامة شراكات جديدة وتعزيز تعاونهم بشأن القضايا المتصلة بالهجرة. ويشمل ذلك التعاون بين المحافل الدولية، والمجتمع المدني، والمدن، والمنظمات الدولية، والحكومات الوطنية، على سبيل المثال لا الحصر. وسيتناول هذا الفريق الأخير مسألة الشراكات لتحقيق تقدم كبير فى جميع جوانب الهجرة فى أهداف التنمية المستدامة.</p> <p>وفيما يلي بعض الأسئلة المقترحة لتوجيه المناقشات:</p> <p>• ما هو الدور الذى يمكن أن تؤديه المدن/المنظمات الدولية/منظمات المجتمع المدني/الدول فى تحقيق أهداف التنمية المستدامة؟</p> <p>• كيف يمكننا تعزيز الشراكات بشأن جوانب الهجرة فى أهداف التنمية المستدامة؟</p> <p>• ما هى بعض الممارسات السليمة فى مجال التعاون بين مختلف مستويات الحكم؟</p> <p>الميسرة: لاشمى بوري، الأمانة العامة المساعدة، ونائبة المديرية التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، ورئيسة الفريق العالمى المعنى بالهجرة المتكلمون:</p> <p>• إيميلدا م. نيكولاس، أمانة اللجنة المعنية بالفلبيين فى الخارج</p> <p>• أشلى ويليام غويس، المنسق الإقليمي لمنثدى المهاجرين فى آسيا</p> <p>• نيشا أغاروال، مفوضة، مكتب شؤون المهاجرين التابع للعمدة، مدينة نيويورك</p> <p>• أورسولا وينهوفين، كبيرة الموظفين القانونيين ورئيسة شؤون الحوكمة والاستدامة الاجتماعية، الميثاق العالمى للأمم المتحدة</p>	
الاختتام	١٧:٠٠ – ١٦:٣٠
نهاية حلقة العمل	







**ورقة معلومات أساسية**  
**حلقة العمل المعقودة فيما بين الدورات**  
**٢٩ شباط/فبراير و١ آذار/مارس ٢٠١٦**  
**مقر الأمم المتحدة ، بنيويورك**



## ورقة معلومات أساسية

### مقدمة:

بعد أزيد من ثلاث سنوات من المفاوضات الحكومية الدولية بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، فى شهر أيلول/سبتمبر الماضى فى نيويورك، تمّ اعتماد نصّ خطة التنمية المستدامة الجديدة، بما فى ذلك مجموعة من ١٧ أهداف التنمية المستدامة والغايات التى ترافقها والبالغ عددها ١٦٩. وبهذا الميثاق التاريخي، أدرجت الهجرة فى سياسات التنمية السائدة عموماً. ويعترف الإعلان السياسى من الوثيقة الختامية للقمة، المعنونة "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠"، «بما يقدمه المهاجرون من إسهام إيجابى فى النمو الشامل»، مشيراً إلى «الواقع المتعدد الأبعاد» فيما يخص الهجرة الدولية.

ويُشار إلى الهجرة بصورة أساسية فى الغاية ١٠-٧ لتيسير تيسير الهجرة وتنقل الأشخاص على نحو منظم وآمن ومنتظم ومتسم بالمسؤولية، بما فى ذلك من خلال تنفيذ سياسات الهجرة المخطط لها والتى تتسم بحسن الإدارة، فى إطار الهدف ١٠ للحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها. ويخلق هذا الهدف على وجه الخصوص، زخماً أكبر يدفع الحكومات إلى اعتماد نهج سريع فى مجال سياسات الهجرة نحو تعزيز الهجرة على شكل منظم وآمن يراعى كرامة المهاجرين لفائدة الجميع.

وتدعو الغايات الأخرى المتعلقة بالهجرة إلى القضاء على العمل الجبرى والاتجار بالبشر وتعزيز بيئة عمل سالمة وأمنة لجميع العمال، بمن فيهم العمال المهاجرون، والحد من تكاليف تحويلات المهاجرين، والحد بشكل كبير من عدد الناس المتضررين من الكوارث.

## الهجرة فى خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠

هناك عدة إشارات إلى الهجرة فى خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ولا سيما أن الإعلان:

- يسلب الضوء على تأثير الأزمات الإنسانية والتشريد القسرى للبشر على التقدم فى عملية التنمية؛
  - يدعو إلى تمكين الفئات الضعيفة، بمن فى ذلك اللاجئون والمشردون داخليا والمهاجرون؛
  - يدعو إلى وصول الجميع - بمن فيهم المهاجرون - إلى فرص التعلم على مدى الحياة؛
  - يلتزم بالقضاء على العمل الجبرى والاتجار بالبشر وإنهاء عمالة الأطفال؛
  - يسلم بالمساهمة الإيجابية للمهاجرين فى تحقيق النمو الشامل والتنمية المستدامة.
- ويعطى الشكل التالى لمحة عامة عن كل ما يشير إلى الهجرة والمهاجرين فى إطار أهداف وغايات خطة عام ٢٠٣٠ وغيرها من الطُّرُق المحتملة.

الهجرة في إطار الأهداف والغايات					
إشارات محددة	٤ التعليم الجيد	٥ المساواة بين الجنسين	٨ النمو الاقتصادي وتوفير العمل اللائق	١٠ الحد من انعدام المساواة	١٦ السلام والعدالة
	٤ (ب): المنح الدراسية (تنقل الطلاب)	٥-٢: الاتجار بالبشر (التركيز على النساء والفتيات)	٨-٧: الاتجار بالبشر ٨-٨: حقوق العمال المهاجرين (خاصة منهم المهاجرات)	١٠-٧: سياسات الهجرة المتسمة بحسن الإدارة ١٠-ج: التحويلات	١٦-٢: الاتجار بالبشر
		١ القضاء على الفقر	٣ الصحة الجيدة والرفاهية	١١ مدن ومستوطنات بشرية مستدامة	١٣ إجراءات التصدي لتغير المناخ
منطقات أخرى		١-٥: الصمود للظواهر المتصلة بالمناخ وللتهزات الاقتصادية والاجتماعية	٣-٨: تحقيق التغطية الصحية الشاملة	١١-ب: المدن التي تنفذ سياسات متكاملة	١٣-٣: الصمود للأخطار المرتبطة بالمناخ والكوارث الطبيعية

ويرد أدناه النص الكامل للغايات التى تتضمن إشارات محددة إلى الهجرة والمهاجرين:

**الغاية ٤-ب:** الزيادة بنسبة كبيرة فى عدد المنح المدرسية المتاحة للبلدان النامية على الصعيد العالمى، وبخاصة لأقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان الأفريقية، للالتحاق بالتعليم العالى، بما فى ذلك منح التدريب المهنى وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والبرامج التقنية والهندسية والعلمية فى البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية الأخرى، بحلول عام ٢٠٢٠.

**الغاية ٥-٢:** القضاء على جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات كافة فى المجالين العام والخاص، بما فى ذلك الاتجار بالبشر والاستغلال الجنسى وغيره من أنواع الاستغلال.

**الغاية ٨-٧:** اتخاذ تدابير فورية وفعالة للقضاء على السخرة وإنهاء الرق المعاصر والاتجار بالبشر وضمان حظر واستئصال أسوأ أشكال عمل الأطفال، بما فى ذلك تجنيدهم واستخدامهم كجنود، وإنهاء عمل الأطفال بجميع أشكاله بحلول عام ٢٠٢٥.

**الغاية ٨-٨:** حماية حقوق العمل وإيجاد بيئات عمل توفر السلامة والأمن لجميع العمال، بمن فيهم العمال المهاجرون، وبخاصة المهاجرات، والعاملون فى الوظائف غير المستقرة.

**الغاية ١٠-٧:** تيسير هجرة الأشخاص وتنقلهم على نحو آمن ومشروع ومسؤول، بطرق تشمل تنفيذ سياسات خاضعة للتخطيط والإدارة الجيدة فى مجال الهجرة.

**الغاية ١٠-ج:** خفض تكاليف معاملات تحويلات المهاجرين إلى أقل من ٣ فى المائة، وإلغاء قنوات التحويلات المالية التى تربو تكاليفها على ٥ فى المائة، بحلول عام ٢٠٣٠.

**الغاية ١٦-٢:** وضع حد لإساءة المعاملة والاستغلال والاتجار بالبشر وجميع أشكال العنف ضد الأطفال وتعذيبهم.

**الغاية ١٧-١٨:** تعزيز تقديم الدعم لبناء قدرات البلدان النامية، بما فى ذلك أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية، لتحقيق زيادة كبيرة فى توافر بيانات عالية الجودة ومناسبة التوقيت وموثوقة ومفصلة حسب الدخل، ونوع الجنس، والسن، والانتماء العرقى والإثنى، والوضع من حيث الهجرة، والإعاقة، والموقع الجغرافى وغيرها من الخصائص ذات الصلة فى السياقات الوطنية، بحلول عام ٢٠٢٠.

## متابعة واستعراض خطة التنمية المستدامة لعام (٢٠٣٠)

وكما كانت الحال في الأهداف الإنمائية للألفية، تنص خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، على آلية متابعة طوعية ومتعددة المستويات لاستعراض التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة على مدى ١٥ سنة المقبلة. وستُرى هذه الإسهامات مداولات المنتدى السياسى الرفيع المستوى المعنى بالتنمية المستدامة (المنتدى السياسى)، الذى يقام سنويا تحت رعاية المجلس الاقتصادى والاجتماعى، وسيكون بمثابة المنصة الأساسية لمتابعة واستعراض خطة عام ٢٠٣٠. وستمثل الاستعراضات الوطنية محور متابعة ومراجعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، إلى جانب عمليات الاستعراض الإقليمية والشاملة لاستكمال هذه العملية.

الاستعراض على الصعيد الوطنى - ينبغي أن تترجم أهداف التنمية المستدامة إلى رؤى وأهداف وطنية تسعى البلدان إلى تحقيقها على مدى السنوات ال ١٥ المقبلة. وينبغي أن تكون البيانات الأصلية لهذه التقارير معلومات صدرت محليا تستند إلى مؤشرات الغايات المندرجة في إطار أهداف التنمية المستدامة، بدعم من المنظمات الدولية. ويجرى وضع مؤشر خاص بالهدف ١٠-٧ (أنظر أدناه).

الاستعراض على الصعيد الإقليمى - ستمنح عمليات الاستعراض الإقليمية فرصة لإجراء مناقشات وتبادل المعلومات في المسائل الخاصة بكل منطقة، وفي الوقت نفسه ستعزز الشراكات والتعاون الإقليمى. ومن المحتمل استخدام آليات المراجعة والمنتديات، بما في ذلك اللجان الاقتصادية الإقليمية والهيئات الفرعية والهيئات الحكومية الدولية الأخرى والتجمعات القائمة، في عملية متابعة واستعراض أهداف التنمية المستدامة. وتوفّر العمليات الاستشارية بشأن الهجرة الأدوات والآليات القائمة التي يمكنها المساهمة أيضا في عمليات الاستعراض الإقليمية.

الاستعراضات المواضيعية - سيضطلع المنتدى أيضا بعدد من عمليات الاستعراض المواضيعية السنوية التي سوف تُبرز هذه الجوانب الشاملة في خطة عام ٢٠٣٠ من أجل توضيح طبيعتها المتكاملة. وستشمل المواضيع خطة عام ٢٠٣٠ بالكامل ضمن دورة تستغرق أربع سنوات. ونظرا لتأثير الهجرة على مختلف القطاعات، قد يتم تناول الأهداف المتعلقة بالهجرة في هذه الاستعراضات المواضيعية.

١ سيتم تناول هذه الجوانب بالتفصيل في إحدى وثائق الجمعية العامة المقبلة، تقرير الأمين العام عن المعالم الحاسمة نحو متابعة واستعراض بصور متماسكة وفعالة وشاملة على المستوى العام.

## المؤشرات المتعلقة بالهجرة

استناداً إلى تجربة الأهداف الإنمائية للألفية، ستستخدم خطة عام ٢٠٣٠ قائمة من المؤشرات الواضحة لتعقب واستعراض التقدم المحرز في الوصول إلى الغايات.

وينبغي للمناقشة الجارية ضمن فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعنى بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة أن تتوج بتقرير يُعرض في الدورة السابعة والأربعين للجنة الإحصائية التابعة للأمم المتحدة. وسيحدد هذا التقرير قائمة من المؤشرات لاستخدامها في استعراض التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ومن الناحية المثالية، سيكون هناك مؤشر واحد لكل هدف من أهداف التنمية المستدامة.

وتسلّم خطة عام ٢٠٣٠، في الغاية ١٠-٧، بأهمية "سياسات الهجرة المخطط لها والتي تتسم بحسن الإدارة، لتحسين ظروف الهجرة، بغرض تيسير الهجرة وتنقل الأشخاص على نحو منظم وآمن ومنتظم ومتسم بالمسؤولية. وتُجرى حالياً اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة مداولات حول مؤشر محدد لقياس اعتماد الحكومات سياسات شاملة في مجال الهجرة. ويستند هذا المؤشر إلى تقييم ستة مجالات تتعلق بالسياسة ترد في إطار حوكمة الهجرة،<sup>(١)</sup> الذي اعتمدته مجلس المنظمة الدولية للهجرة في عام ٢٠١٥. وهي مستوحاة أيضاً من العمل الذي تقوم به المنظمة الدولية للهجرة حالياً بالتعاون مع وحدة البحوث الاقتصادية التابعة لمجلة ذي إيكونوميست لوضع مؤشر حوكمة الهجرة.

وتهدف غيره من المؤشرات المقترحة لقياس التقدم المحرز في مجال الهجرة في خطة عام ٢٠٣٠ إلى تقييم تطور تكلفة توظيف المهاجرين، وعدد المهاجرين الذين لقوا حتفهم أو جرحوا، أو عدد ضحايا الاتجار بالبشر.

## تحديد رفاه المهاجرين

تم اختبار عدد من المنهجيات في السنوات الأخيرة في محاولة لتقييم رفاه المهاجرين. ومنذ عام ٢٠١١، تعاونت المنظمة الدولية للهجرة ومؤسسة غالوب في عدد من الدراسات الاستقصائية حول رفاه المهاجرين في جميع مناطق العالم، أسفرت عن مجموعة من النتائج نُشرت في تقرير المنظمة عن الهجرة في العالم لعام ٢٠١٣: رفاه المهاجرين والتنمية. ومن المهم دراسة العلاقة بين هذه النتائج وتقييمات «السياسات التي تتسم بحسن الإدارة في مجال الهجرة» المذكورة أعلاه.



وقد اعتمد تقرير الهجرة العالمية لعام ٢٠١٣ على نتائج مصدر فريد من البيانات، وهي استطلاعات مؤسسة غالوب العالمية لاستطلاع الرأي، التي تُجرى في أكثر من ١٥٠ بلداً، مما سمح بإجراء أول تقييم لرفاه المهاجرين في جميع أنحاء العالم، وفحص النتائج بشأن ستة أبعاد أساسية لرفاه المهاجرين: الوضع المالي، والرضا الوظيفي، والعلاقات الاجتماعية، والرفاه المجتمعي والصحة والشعور الشخصي بالرفاه.

## الاستفادة من مصادر البيانات المبتكرة

لقد ظل المجتمع الدولي يدعو إلى تحسين توافر وجودة الإحصاءات والمنهجيات في مجال الهجرة باستخدام بيانات تتجاوز المصادر الرسمية. فعلى سبيل المثال، هناك اهتمام كبير باستخدام مصادر غير مستغلة حتى الآن من "البيانات الضخمة" الناتجة عن المعلومات الصادرة عن المليارات من مستخدمي الهواتف النقالة والإنترنت. وفي مجال الهجرة، يمكن أن تساعد هذه التطبيقات على تقييم استخدام "الصيرفة المتنقلة" للتحويلات أو للتنبؤ بالتنقلات الجماهيرية استناداً إلى أجهزة تتبع الهواتف المحمولة.

## الشراكة العالمية من أجل التنفيذ

المجتمع المدني وقطاع الأعمال التجارية- يعدّ الانخراط القوي مع المجتمع المدني وقطاع الأعمال أمراً حاسماً من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالهجرة. فقد أدت هذه الجهات الفاعلة دوراً أساسياً في جعل خطة عام ٢٠٣٠ شاملة ومتكاملة، وينبغي بالمثل أن تُمنح فرصة المساهمة في مداولات المنتدى بشأن التقدم المحرز. وقد بدأت الجهات الفاعلة من المجتمع المدني فعلاً تفكر في إنشاء هيكلة موازية للمتابعة والاستعراض بمجموعة من المؤشرات الخاصة بها.

المدن- نحن نعيش في زمن تعدّ فيه الهجرة ظاهرة حضرية أساساً. إذ يعيش خمسون في المائة من المهاجرين الدوليين في ١٠ بلدان متحضرة للغاية، وتزيد الهجرة الداخلية إلى المدن ارتفاعاً في جميع مناطق العالم. وبعد اندماج المهاجرين، الذي يتحقق على المستوى المحلي، من المتغيرات الأساسية في تحقيق الهدف ١٠ الذي يرمي إلى الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها. وفي هذا السياق، وكما لوحظ في مؤتمر المنظمة الدولية للهجرة عن المهاجرين والمدن، المعقود في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، يمكن أن تمثل السلطات المحلية أصحاب المصلحة الرئيسيين في الشراكة العالمية من أجل تنفيذ خطة ٢٠٣٠، بسبب دورها الحاسم في صياغة وتنفيذ سياسات شاملة تسهل اندماج المهاجرين. وينبغي أن تشمل كل جوانب السياسة العامة

المحلية والتخطيط للتنمية إدماج المهاجرين، إذ إن مدى إدراج المهاجرين في تخطيط السياسات هو الذى يحدّد ما إذا كان للتنقل البشرى تأثير إيجابى على المدن.

المنتديات - إن المنتديات الدولية، من قبيل المنتدى العالمى المعنى بالهجرة والتنمية، ومنابر المنظمة الدولية للهجرة مثل الحوار الدولى بشأن الهجرة ومجلس المنظمة الدولية للهجرة، توفر لأصحاب المصلحة فرصة لتبادل أفضل الممارسات ومناقشة التقدم المحرز والتحديات المتعلقة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة فى مجال الهجرة، وابتكار نُهج لمعالجة احتياجات المهاجرين بطرق أفضل. ومن المرجّح أن تؤدّى هذه المنتديات دورا هاما فى الاستعراض المواضيعى لقضايا الهجرة فى أهداف التنمية المستدامة.

## الأسئلة التى يتعين تناولها خلال مناقشات حلقة العمل

يمكن معالجة الأسئلة التالية خلال مناقشات حلقة العمل:

- ما هى الفرص الجديدة التى ظهرت بفضل إدراج الهجرة فى أهداف التنمية المستدامة؟
- ما هى الأمور التى يقوم بها المجتمع الدولى فعلاً لتحقيق الغايات المتعلقة بالهجرة؟
- كيف يمكننا التأكد من المتابعة والاستعراض بدقّة لجميع جوانب الهجرة فى أهداف التنمية المستدامة ؟
- كيف ينبغى تعريف ”سياسات الهجرة التى تتسم بحسن الإدارة“؟
- كيف يمكن قياس سياسات الهجرة التى تتسم بحسن الإدارة؟
- ما هى المنهجيات والأدوات الموجودة وما هى الأمور التى ما تزال تحتاج إلى تحسين؟
- ماذا يعنى الاستعراض المواضيعى بالنسبة لجوانب الهجرة فى أهداف التنمية المستدامة ؟
- ما هو الدور الذى يمكن للمدن/المنشآت/المنظمات الدولية/منظمات المجتمع المدني/العمليات الاستشارية الإقليمية بشأن الهجرة/الدول القيام به فى تحقيق أهداف التنمية المستدامة؟
- كيف يمكننا تعزيز الشراكات بشأن جوانب الهجرة الواردة فى أهداف التنمية المستدامة ؟

لمزيد من المعلومات، يرجى زيارة شعبة الحوار الدولى بشأن الهجرة فى موقع المنظمة الدولية للهجرة المخصص لحلقة العمل.



**موجز الاستنتاجات**  
**حلقة العمل المعقودة فيما بين الدورات**  
**٢٩ شباط/فبراير – ١ آذار/مارس ٢٠١٦**  
**مقر الأمم المتحدة، نيويورك**



## موجز الاستنتاجات

عقدت المنظمة الدولية للهجرة حلقة عملها الأولى في إطار الحوار الدولي بشأن الهجرة، وهو منتدى المنظمة الرئيسي للحوار بشأن سياسات الهجرة، يومي ٢٩ شباط/فبراير و١ آذار/مارس في مقر الأمم المتحدة بنيويورك. وكانت حلقة العمل هذه هي الأولى من بين فعاليتين مقررتين لعام ٢٠١٦ بشأن متابعة واستعراض مسألة الهجرة في إطار أهداف التنمية المستدامة. وستُعقد حلقة العمل الثانية يومي ١١ و١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، في جنيف.

وحضر حلقة العمل حوالي ٣٠٠ مشارك، منهم ممثلون رفيعو المستوى للأمم المتحدة، وممثلون حكوميون على المستوى الوزاري، فضلاً عن موظفين حكوميين آخرين رفيعي المستوى وبرلمانيين ومنسقين رئيسيين معنيين بالهجرة وأهداف التنمية المستدامة من المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص ووسائل الإعلام.

وافتح الاجتماع المدير العام للمنظمة الدولية للهجرة، وتلى ذلك بيان أدلى به السيد دوني كودير، عمدة مونتريال، الذي دعى بصفته ضيفاً خاصاً لتسليط الضوء على أوجه التآزر بين المؤتمر المعنى بالهجرة والمدن الذي عقدته المنظمة الدولية للهجرة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ في إطار حوارها الدولي بشأن الهجرة، والتركيز المنصب هذا العام على أهداف التنمية المستدامة. وخصص يان إلياسون، نائب الأمين العام للأمم المتحدة، كلمته الرئيسية للفرص والتحديات المنبثقة من إدراج مسألة الهجرة في أهداف التنمية المستدامة. وعرض عبد الرحمن سيلا، وزير شؤون الماليين المقيمين في الخارج، آثار الهجرة في مالي والاستراتيجيات التي تعززها حكومته لمراعاة المهاجرين في خطط التنمية الوطنية.

وقُسمت المناقشات إلى ثلاث جلسات تضم كل واحدة منها فريقين، وقادها ٣٢ متكلماً يمثلون مزيجاً متوازناً من واضعي السياسات والخبراء في مجالي الهجرة والتنمية، والأكاديميين، وممثلي القطاع الخاص، وموظفي المنظمات الدولية. وشكلت الأفرقة على نحو يكفل التوازن الجغرافي والجنساني الجيد، إذ مثل

المتكلمون، الذين كانت منهم ١٠ نساء، جميع مناطق العالم تقريباً. وتلخص هذه الوثيقة أهم الاستنتاجات التي خلصت إليها المناقشات خلال اليومين.

## الصلات القائمة بين الهجرة والتنمية فى خطة عام ٢٠٣٠

- ١- الهجرة والمهاجرون كانا دائماً ولا يزالان فاعلين إنمائيين رئيسيين
  - أكد المشاركون أن العالم يعيش فترة أكبر تنقل بشرى فى تاريخه. وتشكل الهجرة اتجاهاً ضخماً فى عصرنا، ولا تتطلب حلولاً لها وإنما تقتضى اتباع نهج فعالة لإدارتها.
  - تشكل الهجرة والمهاجرون عنصرين رئيسيين للحد من انعدام المساواة. ففى سياق الهدف ١٠ من أهداف التنمية المستدامة، الذى يركز مباشرة على الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها، يؤدى المهاجرون دوراً محورياً فى الحل.
  - ذكر العديد من المتكلمين خلال حلقة العمل الحاجة إلى ضمان وضع المهاجرين فى صميم السياسات الإنمائية الوطنية، وتعزيز حماية حقوق الإنسان الأساسية للمهاجرين، بغض النظر عن وضعهم القانوني، لدى التعامل مع تحركات اللاجئين والمهاجرين الواسعة النطاق.
  - دعا المحاورون إلى ترجمة الالتزامات الواردة فى خطة عام ٢٠٣٠ إلى إجراءات ملموسة. ورحبوا فى هذا السياق بإطار حوكمة الهجرة التابع للمنظمة الدولية للهجرة الذى يتيح أداة شاملة لوضع سياسات هجرة عالمية فعالة موضع التنفيذ.
- ٢- يهى اعتماد خطة عام ٢٠٣٠، وإدراج مسألة الهجرة فى أهداف التنمية المستدامة، الزخم المناسب للتعاون على وضع سياسات هجرة فعالة وقائمة على حقوق الإنسان، وضمان مراعاة المهاجرين مراعاة تامة فى خطط وأطر التنمية الوطنية.
  - باعتماد أهداف التنمية المستدامة، أصبحت مسألة الهجرة تُعمم فى السياسات الوطنية، الأمر الذى يتيح فرصة لتغيير التصورات السائدة بشأن الهجرة، لتصبح عنصراً إيجابياً وطبيعياً من عناصر السياسات الإنمائية الوطنية. وسيكون ذلك هاماً للغاية خلال العام المقبل، إذ ستداول الدول الأعضاء فى الأمم المتحدة بشأن سبل تعزيز نهج أكثر فعالية وقائمة على الحقوق إزاء تحديات الهجرة الحالية.



• فى هذا الصدد، تتيح خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، مثلما أشار إليه العديد من المتكلمين، إطاراً شاملاً يمكن من خلاله تصميم السياسات الوطنية للهجرة وتنفيذها ورصدها. وكما ذكر به المستشار الخاص للأمين العام المعنى بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ديفيد نابارو، من المهم النظر إلى أهداف التنمية المستدامة من منظور المتخلفين عن الركب.

٣- لا تتناول أهداف التنمية المستدامة جميع جوانب الهجرة التى لها صلة بالتنمية

• لا بد الآن للمجتمع الدولى أن يهتم بالغايات المتصلة بالهجرة، المبينة فى أهداف التنمية المستدامة، ولكن من المهم أيضاً إيجاد طريقة لمراعاة القضايا التى لم تتطرق إليها الخطة على نحو تام. فعلى سبيل المثال، لم تُدرج فى الخطة مسألتا التشرد والهجرة الناجمة عن الأزمات على الرغم من أن التشرد الطويل الأمد يؤدي، ما لم يُعالج، إلى مزيد من التهميش والتفاوت والهشاشة والضعف، ويقلل من قدرة الناس على الصمود. ويشكل ذلك عائقاً خطيراً أمام جميع الركائز الثلاث للتنمية المستدامة، للمشردين وللمجتمعات المضيفة على السواء.

• تتيح من ثم المؤشرات والخطط الوطنية، وتقديم التقارير المواضيعية إلى المنتدى السياسى الرفيع المستوى المعنى بالتنمية المستدامة فرصاً للبلدان للإبلاغ عن المسائل التى لا تتناولها أهداف التنمية المستدامة وللمعالجتها، وهى مسائل تظل مع ذلك حاسمة الأهمية لوضع سياسات الهجرة التى تتسم بحسن الإدارة، ولتحقيق التنمية المستدامة.

٤- ينبغى اتباع نهج شاملة، على أساس خطة عام ٢٠٣٠، ووضع أطر رئيسية أخرى، تراعى المهاجرين فى المناقشات والإجراءات السياساتية.

• تطرق الكثير من المتكلمين إلى ما يعيشه العالم اليوم من أزمات متعددة متزامنة ومعقدة وطويلة الأمد، لا تلوح نهايتها فى الأفق. ويكمن الحل فى اتباع نهج سياساتية شاملة ومنسقة. وأشار بعض المتكلمين إلى مؤتمر القمة العالمى للعمل الإنسانى باعتباره منعطفاً حاسماً فى هذا السياق ووسيلة يمكن من خلالها تعزيز سياسات أشمل فى مجال الهجرة تأخذ بعين الاعتبار احتياجات المهاجرين فى حالات الأزمات، ويمكن أن تربط ربطاً سليماً بين الجهود الرامية إلى دعم هجرة آمنة ومنظمة ومنتظمة والتدخلات الإنسانية والإنمائية.

- أشار المشاركون أيضاً إلى أطر هامة اعتمدت خلال العامين الماضيين، مثل إطار سيندای للحد من مخاطر الكوارث، وخطة عمل أديس أبابا، ووثيقة إجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا) المنبثقة من مؤتمر الدول الجزرية الصغيرة النامية، وأهداف التنمية المستدامة، وميثاق باريس المبرم في سياق ميثاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. ويمكن أن تتيح هذه الأطر مجتمعة أساساً مثالياً للعمل.

تتبع التقدم المحرز في حوكمة الهجرة والإبلاغ عنه:

- هـ - بغية تتبع التقدم المحرز في الحوكمة السليمة للهجرة والإبلاغ عنه، هناك حاجة إلى بيانات أفضل، بما في ذلك البيانات المصنفة، فضلاً عن إطار متين لرصد الهجرة.

- أشار عدد من المتكلمين إلى أنه على الرغم من تزايد الطلب على البيانات الموثوقة في السنوات الأخيرة، قلماً تُتاح بيانات مصنفة جيدة وفي الوقت المناسب عن الهجرة. ويشكل ذلك تحدياً أمام صناع القرار في وضع سياسات فعالة ومستنيرة في مجال الهجرة.

- حاولت المنظمة الدولية للهجرة زيادة مصادر البيانات المتاحة بإنشاء مركز عالمي لتحليلات بيانات الهجرة في برلين. ويبدل حالياً عدد من أصحاب المصلحة الذين شاركوا في حلقة العمل جهوداً جبارة لسد هذه الفجوة.

- أوضحت مبادرة جس النبض العالمي أن التكنولوجيات الجديدة يمكن أن تتيح معلومات حاسمة عن الهجرة في السنوات المقبلة، ذلك أن الأشخاص ينتجون كميات هائلة من البيانات يومياً عند سرد وقائع حياتهم على الإنترنت. ولما كانت هناك أنماط قابلة للقياس بشأن هذه البيانات تقيس السلوك البشري، فإن البيانات الضخمة تشكل أداة رائعة لرسم سياسات فعالة.

- تناولت مؤسسة غالوب (Gallup)، في معرض الحديث عن الحاجة إلى إطار للرصد، كيفية قياس التحسن في رفاه المهاجرين، أما وحدة البحوث التابعة لمجلة ذي إيكونوميست، فقدمت آراء متبصرة بشأن قياس سياسة الهجرة التي تتسم بحسن الإدارة». ويمكن أن تكون هاتان العمليتان أداتين هامتين لمتابعة واستعراض الهجرة على الصعيدين الوطني أو المواضيعي.

- أطلعت عدة جهات شريكة، بما في ذلك منظمة العمل الدولية، ومكتب الأمم المتحدة المعنى بالمخدرات والجريمة، والبنك الدولي، فضلاً عن الحكومات والجهات المعنية الأخرى، المشاركين على ما تظطلع به من عمل هام في هذه المجالات.

- تعمل المنظمة الدولية للهجرة وشركاؤها في منظومة الأمم المتحدة أيضاً

على زيادة مستوى البيانات والمعارف في مجال الهجرة. فالمنظمة تتعاون، مثلاً، مع إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية على وضع مؤشر عالمي لتتبع التقدم المحرز في مجالات سياساتية رئيسية يُعتقد أنها تشكل سياسات جيدة في مجال الهجرة.

## الشراكات:

٦- اعترف المشاركون بأهمية بناء شراكات متينة من أجل تحقيق أهداف خطة عام ٢٠٣٠.

- مثلما أشار إليه عدد من المحاورين وأبرزهم المستشارة الخاصة للأمين العام لمؤتمر القمة المعنى بحركات النزوح الكبرى للاجئين والمهاجرين، السيدة كارين أبو زيد، سيتيح الاجتماع الرفيع المستوى المقبل المقرر عقده في ١٩ أيلول/سبتمبر فرصة هامة للحكومات لتعزيز الشراكات القائمة، وبناء شراكات جديدة.

- ذكّر المحاورون بأنه لا يمكن لأي بلد بمفرده أن يتصدى بفعالية لتحديات الهجرة. ولذلك ينبغي أن تضع الدول في اعتبارها إطاراً ملموساً يمكن أن يؤدي إلى تقاسم المسؤولية بفعالية عن إدارة التحركات الكبرى، وإلى بناء شراكات راسخة لتعزيز هجرة تتسم بحسن الإدارة.

- ذكّر عمدة مونتريال بنتائج مؤتمر المنظمة الدولية للهجرة المعنى بالمهاجرين والمدن الذي عُقد في العام الماضي، وأشار إلى ضرورة الاعتراف بدور السلطات المحلية، لأن الاندماج يحدث في أغلب الأحيان على المستوى المحلي. ويضطلع القادة المحليون بدور الريادة في إدارة الهجرة، ومن ثم لا بد من ربط سياسات الإدماج الوطنية بالتنفيذ على المستوى المحلي.

هذا الموجز ليس جامعاً مانعاً. ولما كانت المناقشات بشأن تحقيق أهداف التنمية المستدامة المتصلة بالهجرة ستستمر في جنيف في أكتوبر/تشرين الأول المقبل، حيث ستتناول الممارسات السليمة والتقدم المحرز والدروس المستخلصة بعد عام من اعتماد خطة عام ٢٠٣٠، فسيُعدّ تقرير واحد في ختام حلقتي العمل المعقودتين في إطار الحوار الدولي بشأن الهجرة.

وستتولى كاثلين نيولاند، من معهد سياسات الهجرة، وجيل هيلك، مديرة إدارة التعاون الدولي والشراكات الدولية في المنظمة الدولية للهجرة، تحرير التقرير الشامل. وسيقدم التقرير مدخلات إلى سلسلة من العمليات، بما في ذلك المنتدى العالمي القادم المعنى بالهجرة والتنمية، الذي ستضيفه حكومة بنغلاديش.



**جدول الأعمال النهائي**  
**حلقة العمل الثانية المعقودة فيما بين الدورات**  
**١١-١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦**  
**قاعة المؤتمرات السابعة والعشرون، قصر الأمم، جنيف**



## جدول الأعمال النهائي

اليوم الأول - ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦	
التسجيل	٩:٣٠ - ٩:٠٠
افتتاح الجلسة	
الملاحظات الافتتاحية	١٠:٠٠ - ٩:٣٠
<ul style="list-style-type: none"> <li>• ويليام لايسى سوينغ، المدير العام للمنظمة الدولية للهجرة (ملاحظات افتتاحية)</li> <li>• جيل هيلك، مديرة إدارة التعاون الدولى والشراكات الدولية فى المنظمة الدولية للهجرة (عرض تمهيدي)</li> <li>• كاثلين نيولاند، كبيرة الزملاء ومؤسسة مشاركة، معهد سياسات الهجرة (تقرير عن حلقة العمل الأولى)</li> </ul>	
الجلسة الأولى: الهجرة فى أهداف التنمية المستدامة - أين نبدأ وإلى أين نسير؟	١١:٤٠ - ١٠:٠٠
<p>ستتيح هذه الجلسة للمشاركين فرصة لمناقشة الحالة الراهنة لسياسات الهجرة، وخطوط الأساس التى ستقيس البلدان بناءً عليها التقدم خلال السنوات الأربع عشرة المقبلة التى ستسبق عام ٢٠٣٠، وأفضل السبل لإحراز تقدم فى جميع الغايات المتصلة بالهجرة فى إطار أهداف التنمية المستدامة.</p> <p>ويمكن أن تسترشد المناقشات بالأسئلة التالية:</p>	

× يُعَلِّم المشاركون بأن مداولات حلقة العمل ستُسَجَّل بالفيديو.

<ul style="list-style-type: none"> <li>• ما هي الحالة الراهنة للهجرة؟</li> <li>• ما الذي نعرفه عن هجرة اليد العاملة، والتحويلات، والتوسع الحضري الشامل للجميع، وحصول المهاجرين على خدمات الصحة، وإدماج المهاجرين في التخطيط للحد من مخاطر الكوارث؟</li> <li>• استناداً إلى ما نعرفه، ما الذي ينبغي فعله خلال السنوات الأربع عشرة المقبلة لتحقيق الغايات المتصلة بالهجرة؟ وما هي التحديات المتوقعة أمام تحقيق هذه الغايات؟</li> <li>• كيف يمكننا تقييم التقدم المحرز في تحقيق الغايات المتصلة بالهجرة؟</li> <li>الميسر: ويليام لايسى سوينغ، المدير العام للمنظمة الدولية للهجرة</li> <li>المتكلمون:</li> <li>• إيساتا كابيا، وزير الدولة الثاني، وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي، سيراليون</li> <li>• أندريه فاليني، وزير الدولة للتنمية والفرنكوفونية، الملحق بوزير الشؤون الخارجية والتنمية الدولية، فرنسا</li> <li>• ستيفانو مانسيرفيسي، المدير العام للمديرية العامة للتعاون الدولي والتنمية، المفوضية الأوروبية</li> <li>• ماريا آندريا ماتاموروس كاستيو، وكيلة الأمين العام للشؤون القنصلية والهجرة، الأمانة العامة للشؤون الخارجية والتعاون الدولي، هندوراس، الرئاسة المؤقتة للمؤتمر الإقليمي المعنى بالهجرة</li> <li>• إدوارد نيبسا، السفير الخاص المعنى بالتعاون الدولي في مجال الهجرة، سويسرا</li> <li>• محمود محيي الدين، نائب الرئيس الأول لخطة التنمية لعام ٢٠٣٠، العلاقات بمنظومة الأمم المتحدة والشراكات، مجموعة البنك الدولي</li> </ul>	
<p>أصوات المهاجرين: النظر إلى أهداف التنمية المستدامة بعيون المتخلفين عن الركب</p>	<p>١١:٤٠ – ١٢:٣٠</p>
<p>يؤدي المهاجرون ومجتمعاتهم دوراً رئيسياً في عملية تحقيق أهداف التنمية المستدامة، لا بد من الاعتراف به. وستعرض في هذه الجلسة آراء فرادى المهاجرين ومنظمات الشتات، وستجرى خلالها مناقشة بشأن جوانب الهجرة في أهداف التنمية المستدامة من منظورهم، وستتيح فرصة لتعزيز أهمية دورهم في دعم التنفيذ.</p>	



<p>ويمكن أن تسترشد المناقشات بالأسئلة التالية:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• كيف يمكن بلوغ المستوى الأمثل من مشاركة المهاجرين وجماعات الشتات في تنفيذ الغايات المتصلة بالهجرة؟</li> <li>• ما هي التدابير اللازمة لضمان مراعاة أصوات المعنيين في عملية التنفيذ؟</li> </ul> <p>يعرض هذه الأصوات: عزوز سامري، رئيس شعبة مجالس الإدارة في المنظمة الدولية للهجرة المتكلمون:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• سالومي مبوغا هنري، الرئيسة الفخرية للشبكة الوطنية للمهاجرات في أيرلندا (AKIDWA)، رئيسة البعثة ومؤسسة مشاركة لمنظمة «Wezesha» - المنظمة الأفريقية للتنمية بقيادة الشتات، أيرلندا</li> <li>• إيجيد دالا، مؤسس مشارك لمنظمة «Wezesha»، منسق في مجال الدعوة، المنظمة الدولية للهجرة، أيرلندا</li> </ul>	
استراحة	١٢:٣٠ - ١٥:٠٠
<p>نشاط مواز</p> <p>«التعاون بين الدول من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة المتصلة بالهجرة»</p>	١٣:١٥ - ١٤:٤٥
<p>الجلسة الثانية: استعراض التقدم المحرز في تحقيق الغايات المتصلة بالهجرة: تحديد الثغرات وتعزيز الاستجابة</p>	١٥:٠٠ - ١٨:٠٠
الفريق ١: الإبلاغ القطري	١٥:٠٠ - ١٦:٣٠
<p>«تيسير الهجرة وتنقل الأشخاص على نحو منظم وآمن ومنظم ومتسم بالمسؤولية، بما في ذلك من خلال تنفيذ سياسات الهجرة المخطط لها والتي تتسم بحسن الإدارة».</p> <p>وترد الهجرة في غايات أخرى، بما في ذلك الغايات المتعلقة بالتعليم (الهدف ٤)، والمساواة بين الجنسين (الهدف ٥)، والعمالة والعمل اللائق (الهدف ٨)، والحد من انعدام المساواة (الهدف ١٠)، وتغير المناخ وآثاره (الهدف ١٣)، والمجتمعات السلمية والشاملة للجميع (الهدف ١٦)، ومكافحة الاتجار بالبشر (الغايات ٥-٢ و ٨-٧ و ١٦-٢)، والشراكات العالمية (الهدف ١٧). وستتيح هذه الجلسة فرصة للدول لإبراز التحديات والإبلاغ عن التقدم المحرز في تحقيق الغايات المتصلة بالهجرة.</p>	

<p>تدعو الغاية ١٠-٧ من أهداف التنمية المستدامة البلدان إلى ويمكن أن تسترشد المناقشات بالأسئلة التالية:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• ما هي أفضل الممارسات التي يمكن تحديدها في سياق تحقيق الغايات المتصلة بالهجرة؟</li> <li>• هل هناك أي ثغرات في عملية تحقيق أهداف التنمية المستدامة؟ وإذا كان الأمر كذلك، فكيف يمكن سدها؟</li> <li>• كيف يمكن تعزيز الهجرة وإعطاؤها الأولوية في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية؟</li> <li>الميسر: سونكي لورنز، رئيس وحدة قضايا الهجرة، وزارة الخارجية الاتحادية، ألمانيا</li> <li>المتكلمون:</li> <li>• الحبيب ندير، الأمين العام للوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين في الخارج وشؤون الهجرة، المغرب</li> <li>• سارة غابريلا لونا كاماتشو، نائبة المدير العام، المديرية العامة لحقوق الإنسان والديمقراطية، المكسيك</li> <li>• ماريا تيريزا ت. ألوخويلا، نائبة الممثل الدائم، البعثة الدائمة للفلبين لدى مكتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف</li> </ul>	
<p>الفريق الثاني: بناء القدرات لتحقيق الغايات المتصلة بالهجرة</p>	<p>١٦:٣٠ - ١٨:٠٠</p>
<p>لا تملك الدول جميعاً نفس القدرات لتحقيق الغايات المتصلة بالهجرة والإبلاغ عن التقدم المحرز في سبيل ذلك. وهناك الكثير مما ينبغي فعله لبناء قدرات البلدان على الإبلاغ عن الغايات المتصلة بالهجرة. وينطبق هذا الأمر بوجه خاص على جمع وتحليل البيانات المتعلقة بالهجرة وتعزيز فهم البلدان لآثار الهجرة المدرجة في أهداف التنمية المستدامة. وسيحدد هذا الفريق المجالات التي ينبغي مواصلة العمل فيها، وسيوصى بحلول لتعزيز القدرة المؤسسية.</p> <p>ويمكن أن تسترشد المناقشات بالأسئلة التالية:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• ما هي التحديات الأساسية المتعلقة بالقدرات المؤسسية التي يمكن أن تعيق التقدم في تحقيق الغايات المتصلة بالهجرة، وما هي الحلول التي يمكن اقتراحها؟</li> <li>• كيف يمكن تعزيز التعاون بين الدول التي تملك مؤسسات قوية والدول التي تعاني من ضعف القدرات المؤسسية؟</li> <li>• كيف يمكن بناء القدرات المؤسسية على الإبلاغ عن الغايات المتصلة بالهجرة؟ وكيف يمكن، مثلاً، تحسين عمليات جمع البيانات؟</li> </ul>	

<p>الميسر: نيكيل سيث، الأمين العام المساعد والمدير التنفيذي لمعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث المتكلمون:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• عبد الرحمن سيللا، وزير شؤون الماليين المقيمين في الخارج</li> <li>• كاتارينا مارسيلينو، وزيرة الدولة للمواطنة والمساواة، البرتغال</li> <li>• مجدى مارتينيس سليمان، مساعد الأمين العام، مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المساعد، ومدير مكتب السياسات ودعم البرامج</li> <li>• كارين كويوميان، رئيسة شعبة تعداد السكان والديموغرافيا، أرمينيا</li> <li>• خوسيه أنطونيو ألونسو، أستاذ الاقتصاد التطبيقي في جامعة كمبلوتنسي في مدريد، وعضو لجنة السياسات الإنمائية في المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة</li> </ul>	
نهاية اليوم الأول	
<p>نشاط مواز</p> <p>«استخدام المبادئ التوجيهية لمبادرة المهاجرين في البلدان التي تمر بأزمات» للنهوض بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠»</p>	١٤:٤٥ – ١٣:١٥
<p>الفريق الثاني: تمويل تنفيذ الغايات المتصلة بالهجرة</p>	١٦:٣٠ – ١٥:٠٠
<p>تتسم أهداف التنمية المستدامة بالطموح، وستتطلب تمويلاً كبيراً وموثوقاً. وينبغي إنشاء آليات تمويل مبتكرة لضمان الأموال اللازمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وينبغي استخدام مصادر التمويل التقليدية على النحو الأمثل واستكمالها بمصادر رأسمالية مبتكرة ومتنوعة تشمل جهات فاعلة إنمائية جديدة قادرة على الالتزام بالتمويل. وسيتيح هذا الفريق للجهات الفاعلة الرئيسية المعنية بتحقيق أهداف التنمية المستدامة فرصة لمناقشة التحديات التي تعترض تحديد مصادر التمويل الموثوقة لتحقيق هذه الأهداف، وسيوصى بآليات تمويل جديدة.</p> <p>ويمكن أن تسترشد المناقشات بالأسئلة التالية:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• ما هي مصادر التمويل غير التقليدية التي يمكن استكشافها؟</li> <li>• ما هي التحديات التي يمكن أن تعترض إدراج هياكل التمويل غير التقليدية في عملية تنفيذ أهداف التنمية المستدامة؟</li> </ul>	

<ul style="list-style-type: none"> <li>• ما هي الأدوات الأخرى التي يمكن استخدامها لتمويل تحقيق الغايات المتصلة بالهجرة؟</li> <li>الميسر: ألكسندر ترييلكوف، مدير مكتب تمويل التنمية، إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية المتكلمون:</li> <li>• أنسوشى هاناتاني، مدير مكتب بناء السلام والإعمار، إدارة الهياكل الأساسية وبناء السلام، الوكالة اليابانية للتعاون الدولي</li> <li>• أمادو سيسى، المدير التنفيذي للمعهد الأفريقى للتحويلات، الاتحاد الأفريقى</li> <li>• جوس فيربيك، الممثل الخاص للبنك الدولى لدى مكتب الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية فى جنيف</li> <li>• جبريل فال، مدير مؤسسة ، مدير مؤقت للم حفل الأفريقى الأوروبى للتنمية بقيادة منظمات الشتات</li> </ul>	
<ul style="list-style-type: none"> <li>الاختتام والملاحظات الختامية</li> <li>• ويليام لايسى سوينغ، المدير العام للمنظمة الدولية للهجرة</li> </ul>	<p>١٦:٣٠ – ١٧:٠٠</p>
<p>نهاية حلقة العمل</p>	





**ورقة معلومات أساسية**  
**حلقة العمل الثانية المعقودة فيما بين الدورات**  
**قاعة المؤتمرات السابعة والعشرون، قصر الأمم، جنيف**  
**١١-١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦**





## ورقة معلومات أساسية

متابعة الالتزامات المتعلقة بالهجرة في إطار خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠: التحديات والفرص

عقدت المنظمة الدولية للهجرة (المنظمة) الدورة الأولى للحوار الدولي بشأن الهجرة لعام ٢٠١٦، يومى ٢٩ شباط/فبراير و١ آذار/مارس، في مقر الأمم المتحدة في نيويورك حول موضوع «متابعة واستعراض مسألة الهجرة في إطار أهداف التنمية المستدامة»<sup>١</sup>. وناقش المشاركون أبعاد الهجرة في إطار أهداف التنمية المستدامة والآليات المتاحة لتنفيذها.

وستعقد المنظمة، يومى ١١ و١٢ تشرين الأول/أكتوبر في قصر الأمم بجنيف، حلقة عملها الثانية في إطار الحوار الدولي، حول موضوع «تقييم التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة المتصلة بالهجرة». وستحلل حلقة العمل وتناقش الممارسات السليمة، والتقدم المحرز والدروس المستخلصة بعد عام من اعتماد خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (خطة عام ٢٠٣٠)؛ وهو عام واجهت فيه الدول والمنظمات الدولية وجهات معنية أخرى من أصحاب المصلحة أولى تحديات التنفيذ الملموسة. وتبحث هذه الورقة عملية تنفيذ أهداف التنمية المستدامة المتصلة بالهجرة، وتتناول أهم التحديات التي لم تعالجها التوصيات المنبثقة من حلقة العمل الأولى.

١ للاطلاع على معلومات عن حلقة العمل الأولى في إطار الحوار الدولي بشأن الهجرة، المعنونة «متابعة واستعراض مسألة الهجرة في إطار أهداف التنمية المستدامة»، انظر الرابط التالي: [www.iom.int/international-dialogue-migration-2016-follow-and-review-migration-sdgs](http://www.iom.int/international-dialogue-migration-2016-follow-and-review-migration-sdgs).

## معلومات أساسية

أقر المجتمع الدولي، من خلال إدراج مسألة الهجرة فى أهداف التنمية المستدامة، توافق الآراء على أن الهجرة، التى تتسم بحسن الإدارة، يمكن أن تكون وسيلة للتنمية يدفع عجلتها المهاجرون. وتضم خطة عام ٢٠٣٠ إشارات هامة إلى التنقل البشرى على نطاق أهدافها السبعة عشر، أهمها حث الدول، فى غاية قائمة بذاتها (الغاية ١٠-٧)، على «تيسير الهجرة وتنقل الأشخاص على نحو منظم وآمن ومنظم ومتسم بالمسؤولية، بما فى ذلك من خلال تنفيذ سياسات الهجرة المخطط لها والتى تتسم بحسن الإدارة». وثمة غايات محددة أخرى تتناول أيضاً علاقة الهجرة بالصحة (الغاية ٣-٨)، وحقوق العمل (الغاية ٨-٨)، والاتجار بالبشر (الغايات ٥-٢، ٨-٧، ١٦-٢)، والتحويلات (الغاية ١٠-ج)، والحد من مخاطر الكوارث والقدرة على الصمود والبيئة (الأهداف ١ و ١١ و ١٣)، فضلاً عن المدن (الهدف ١١)، والبيانات المفصلة حسب عوامل منها وضع الهجرة (الهدف ١٧)، على سبيل المثال لا الحصر.

ويشكل إدراج مسألة الهجرة فى السياسات الإنمائية السائدة إنجازاً فى حد ذاته، ولكن التحدى الحقيقى سيكمن فى ضمان عمل جميع أصحاب المصلحة على تنفيذ وتحقيق الأهداف والغايات المحددة فى خطة عام ٢٠٣٠ بحلول موعد انعقاد المنتدى السياسى الرفيع المستوى فى عام ٢٠٣٠<sup>٢</sup>. ولذلك، لا بد من حشد الاهتمام والموارد، وإقامة شراكات جديدة، وزيادة تحسين آليات جمع واستعراض البيانات المتعلقة بالهجرة وبالتقدم المحرز فى تنفيذ الأهداف والغايات المتصلة بالهجرة. وستنظر ورقة المعلومات الأساسية هذه فى بعض هذه التحديات، وستناقش الحلول التى يمكن توخيها.

### التحدى ١: الحاجة إلى التأزر المؤسسى لمتابعة واستعراض مسألة الهجرة فى أهداف التنمية المستدامة

تعرض خطة عام ٢٠٣٠ هيكلًا من أربع طبقات للمتابعة والاستعراض على الصعد العالمى والإقليمى والوطنى والمواضيعى. وسيكون من المهم فى السنوات المقبلة الاستفادة إلى أقصى حد من هذا الهيكل المعقد لضمان متابعة واستعراض شاملين لجوانب الهجرة فى أهداف التنمية المستدامة، والعمل فى الوقت نفسه على تفادى اللبس والازدواجية بين مختلف الجهات الفاعلة والمنتديات.

٢ المنتدى السياسى الرفيع المستوى المعنى بالتنمية المستدامة هو محفل الأمم المتحدة الرئيسى للاستعراض والمتابعة من أجل تتبع التقدم المحرز فى تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠.

ويقدم الشكل التالى لمحة عامة عن الإشارات إلى الهجرة والمهاجرين فى إطار الأهداف والغايات فى خطة عام ٢٠٣٠.

الهجرة فى إطار الأهداف والغايات					
١٧ الشراكات من أجل تحقيق الأهداف	١٦ السلام والعدالة	١٠ الحد من انعدام المساواة	٨ النمو الاقتصادى وتوفير العمل اللائق	٥ المساواة بين الجنسين	٤ التعليم الجيد
١٦-١٧: الشراكة العالمية ١٧-١٧: الشراكات العامة وبين القطاع العام والقطاع الخاص وشراكات المجتمع المدني ١٧-١٨: بيانات مفصلة (حسب عوامل منها وضع المهاجر)	١٦-٢: الاتجار بالبشر	١٠-٧: سياسات الهجرة المتسمة بحسن الإدارة ١٠-ج: التحويلات	٨-٧: الاتجار بالبشر ٨-٨: حقوق العمال المهاجرين (خاصة منهم المهاجرات)	٥-٢: الاتجار بالبشر (التركيز على النساء والفتيات)	٤-ب: المنح الدراسية (تنقل الطلاب)
	١٣ إجراءات التصدى لتغير المناخ	١١ مدن ومستوطنات بشرية مستدامة	٣ الصحة الجيدة والرفاهية	١ القضاء على الفقر	
	١٣-٢ و ٣: الصمود للأخطار المرتبطة بالمناخ والكوارث الطبيعية	١١-ب: المدن التى تنفذ سياسات متكاملة	٣-٨: تحقيق التغطية الصحية الشاملة	١-٥: الصمود للظواهر المتصلة بالمناخ وللتهزات الاقتصادية والاجتماعية	

فأما على الصعيد العالمى، فقد وضع فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعنى بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة قائمة تضم ٢٣٠ مؤشراً اعتمدتها اللجنة الإحصائية فى آذار/مارس ٢٠١٦ وتهدف إلى رصد التقدم المحرز، وإرشاد السياسات وضمان مساءلة جميع أصحاب المصلحة المشاركين فى عملية المتابعة والاستعراض. ويواصل فريق الخبراء المشترك بين الوكالات، الذى يتألف من ٢٧ دولة عضواً ويضم وكالات إقليمية ودولية بصفة مراقب، عمله على تعزيز منهجيات مؤشرات المستوى الثالث (أى المؤشرات التى يجرى تطوير المنهجيات الخاصة بها). وهذا هو الحال بالنسبة للمؤشر ١٠-٢ بشأن «عدد البلدان التى نفذت سياسات

هجرة متسمة بحسن الإدارة». وتضم مؤشرات أخرى لها صلة بالهجرة - بما في ذلك المؤشر المتعلق بالاتجار بالبشر (المؤشر ١٦-٢-٢) والمؤشر المتعلق بتكاليف التوظيف (المؤشر ١٠-٧-١) - منهجيات راسخة، وتتولى وكالات الإحصاء الوطنية والوكالات الأخرى جمع البيانات ذات الصلة وتحليلها بانتظام. وبالنسبة إلى كل مؤشر، كُلف عدد من الوكالات الراعية بمساعدة الدول الأعضاء في جمع المعلومات اللازمة للإبلاغ عن التقدم المحرز.

وأما على الصعيد الإقليمي، فإن الجمعية العامة للأمم المتحدة، في قرارها ٢٩٩/٧٠ بشأن «متابعة خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ واستعراضها على الصعيد العالمي»، «تشجع الدول الأعضاء على تحديد أنسب المنتديات والأشكال الإقليمية أو دون الإقليمية، عند الاقتضاء، كوسيلة أخرى للمساهمة في المتابعة والاستعراض في المنتدى السياسي الرفيع المستوى، مع الاعتراف بضرورة تبادلية الازدواجية، وترحب بالخطوات المتخذة في هذا الصدد» (الفقرة ١٠)<sup>٣</sup>. ويمكن أن تؤدي منتديات أصحاب المصلحة المتعددين، مثل العمليات التشاورية الإقليمية بشأن الهجرة، التي تعمل بمثابة محافل للحوار وتبادل المعلومات حول القضايا المتعلقة بالهجرة، دوراً مفيداً في المناقشة وتبادل الآراء بشأن التجارب الناجحة والعقبات والتحديات في سياق متابعة واستعراض أهداف التنمية المستدامة.

وعلى الصعيد الوطني، يُطلب من البلدان أن تُترجم قائمة المؤشرات العالمية إلى مؤشرات وطنية. وقد حققت عدة بلدان بالفعل المؤشر المتعلق بتكاليف التحويلات (١٠-ج-١)، «تكاليف التحويلات كنسبة مئوية من المبالغ المحولة»<sup>٤</sup>، واستفادت من هذا المؤشر باعتباره فرصة للمضي قدماً في التزاماتها. ويمكن أن تسعى هذه البلدان، على سبيل المثال، إلى زيادة التثقيف بالشؤون المالية باستخدام مؤشرات وطنية، مثل تقييم مدى تضمين الاستراتيجية الوطنية للهجرة أحكاماً لزيادة إلمام الأفراد الذين يتلقون التحويلات بالشؤون المالية.

وعلى الصعيد المواضيعي، تسمح المواضيع السنوية للمنتديات السياسية الرفيعة المستوى باستعراض المسائل الشاملة (قرار الجمعية العامة ١/٧٠، الفقرة ٨٥)، فضلاً عن المسائل الجديدة والناشئة (مشروع القرار L.٦٠/٧٠، الفقرة ٢). وستُستعرض سنوياً مجموعة من خمسة أهداف أو ستة استعراضاً متعمقاً في إطار موضوع معين. وفيما يلي المواضيع المحددة للسنوات الثلاث المقبلة:

٣ متاح في الرابط التالي: [www.un.org/en/ga/search/view\\_doc.asp?symbol=A/RES/70/299](http://www.un.org/en/ga/search/view_doc.asp?symbol=A/RES/70/299).

٤ قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١/٧٠ المؤرخ ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، «تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠»، متاح في الرابط التالي: <https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N15/291/89/PDF/?OpenElement=N1529189.pdf>.

٥ مشروع قرار قدمه رئيس الجمعية العامة، ٢٦ تموز/يوليه ٢٠١٦، «متابعة خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ واستعراضها على الصعيد العالمي»، متاح في الرابط التالي: <https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/LTD/N16/237/30/pdf/N1623730.pdf?OpenElement>.

السنة	الموضوع	الأهداف
٢٠١٧	القضاء على الفقر وتعزيز الازدهار في عالم متغير	١ و ٢ و ٣ و ٥ و ٩ و ١٤
٢٠١٨	التحول نحو مجتمعات مستدامة وقادرة على الصمود	٦ و ٧ و ١١ و ١٢ و ١٥
٢٠١٩	تمكين الناس وضمان الشمول والمساواة	٤ و ٨ و ١٠ و ١٣ و ١٦

وفي ١٩ أيلول/سبتمبر، اعتمد مؤتمر قمة الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمهاجرين الذي يعني بحركات النزوح الكبرى للاجئين والمهاجرين إعلاناً سياسياً - هو إعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين - يضم مرفقين: المرفق الأول يؤيد إطار التعامل الشامل مع مسألة اللاجئين ويحدد مساراً في سبيل وضع ميثاق عالمي بشأن اللاجئين، والمرفق الثاني - في سبيل وضع ميثاق عالمي للهجرة الآمنة والمنظمة والقانونية. ويُرجح أن يكون الميثاق العالمي للهجرة الآمنة والمنظمة والقانونية في شكل مجموعة من المبادئ والالتزامات والتفاهات بشأن الهجرة الدولية بجميع أبعادها - الإنساني والإنمائي والمترابط بحقوق الإنسان، وما إلى ذلك - ضمن إطار للتعاون الدولي الشامل بشأن المهاجرين والحرّاك البشري، يسترشد بخطة عام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا، ويُعتمد خلال مؤتمر دولي يُعقد في عام ٢٠١٨. وكما هو مبين في المرفق الثاني، ستعمل الأمانة العامة للأمم المتحدة والمنظمة الدولية للهجرة معاً على تقديم الخدمات للمفاوضات، على أن توفر الأولوية القادرة والدعم وتقديم الثانية الخبرة المطلوبة في المجال التقني وفي مجال السياسات.

## التحدى ٢: الحاجة إلى بناء القدرات المؤسسية

بغية تنفيذ التدابير والاستراتيجيات السليمة التي ستساعد البلدان على تحقيق جوانب الهجرة في أهداف التنمية المستدامة، لا بد من مواصلة العمل على تعزيز وعي الدول الأعضاء وفهمها للغايات الوجهة المتصلة بالهجرة. فعلى سبيل المثال، يمكن أن يكون إطار حوكمة الهجرة التابع للمنظمة الدولية للهجرة منطلقاً لتدريب البلدان على المقصود من سياسات الهجرة المتمسمة بحسن الإدارة. وهذا الإطار هو الوثيقة الأولى، والوحيدة المتفق عليها دولياً حتى الآن، التي تبين أفضل السبل لإدارة الهجرة على نحو متسق وشامل. وقد رحبت الدول الأعضاء في المنظمة بإطار حوكمة الهجرة من خلال قرار المجلس رقم ١٣١٠، الذي أقر في ٢٤ تشرين الثاني ٢٠١٥، وشجع الدول على أن تستخدم الإطار لتعزيز حوكمتها للهجرة والتنقل، بدعم من المنظمة. وتمكّن هذه الأداة البلدان من معرفة مواطن الضعف أو الثغرات في السياسات التي تؤثر في المهاجرين وفي حوكمة الهجرة، واتخاذ قرارات بشأن الأولويات السياسية، وتحديد تسلسل المبادرات التي من شأنها أن تؤدي إلى نتائج مستدامة بما يتماشى مع اتجاهات الهجرة السائدة في كل بلد.

٦ متاح في الرابط التالي:

<https://governingbodies.iom.int/system/files/en/council/106/C-106-RES-1310%20MIGOF.pdf>

وبالإضافة إلى زيادة فهم البلدان للمسائل المبينة في الأهداف، يتعين على الدول أن تعزز قدرتها على جمع وتحليل ونشر البيانات المتعلقة بالهجرة ليتسنى لها تحديد الثغرات على نحو سليم، واتخاذ التدابير المناسبة لتنفيذ جوانب الهجرة في الأهداف، واستعراض التقدم المحرز في الأهداف المتصلة بالهجرة. وقلماً متاح بيانات في الوقت المناسب بشأن الهجرة والتشرد، مما يجعل من الصعب على صناع القرار وضع سياسات فعالة وتستند إلى الأدلة في مجال الهجرة. وحتى عندما توجد بالفعل إحصاءات عن الهجرة، قد لا يستخدمها واضعو السياسات استخداماً تاماً، لأن البيانات تكون في الغالب متفرقة بين مختلف أصحاب المصلحة والبلدان، أو قد لا تكون موثوقة.

ومن المهم أيضاً وضع أو تحسين الأدوات والمنهجيات التي ستساعد الدول الأعضاء في تحديد الثغرات وتتبع التقدم المحرز في تنفيذ جوانب الهجرة في أهداف التنمية المستدامة. وقد وضعت المنظمة ووحدة البحوث التابعة لمجلة ذي إيكونوميست مؤشراً لحوكمة الهجرة سيكون مرجعاً للبلدان في تقييم سياساتها ومؤسساتها المعنية بحوكمة الهجرة في سياق الغاية ١٠-٧. ويستخدم مؤشر حوكمة الهجرة ٧٣ سؤالاً نوعياً لقياس الأداء في خمسة مجالات، كلها مستمد من إطار حوكمة الهجرة. وهو أداة لتحليل الثغرات تعمل بمثابة إطار لمقارنة السياسات؛ ولا يقصد منه ترتيب البلدان من حيث سياساتها في مجال الهجرة، بل يهدف إلى تقديم رؤى حول الدعامات السياسية التي يمكن أن تستند إليها البلدان لتعزيز حوكمتها للهجرة، ولتحديد أفضل الممارسات لوضع البرامج المستقبلية.

### التحدى ٣: إقامة شراكات جديدة

«ينبغي أن نمد الجسور بين جميع كيانات الأمم المتحدة لأن ذلك هو محور الأهداف السبعة عشر في الخطة الجديدة». - الدكتور ديفيد نابارو، المستشار الخاص للأمم المتحدة المعنى بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠

من الواضح أنه ينبغي لكل بلد أن يترجم أهداف التنمية المستدامة إلى التزامات وطنية يمسك هو بزمامها، ولكن لن يتسنى لأي دولة أن تنجح بمفردها في تحقيق جميع الأهداف. وبالمثل، لا يمكن للمنظمات الدولية والجهات الفاعلة الأخرى ذات الصلة أن تتناول الأهداف على نحو إقليمي. فبالنظر إلى تعقد مجموعة الغايات والأهداف، لم يعد من المناسب لأصحاب المصلحة العمل على نحو منعزل.

ويعني ذلك أيضاً ضرورة إشراك منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص على نطاق أوسع. وقد اشتد اهتمام الجهات الفاعلة غير الحكومية، في السنوات الأخيرة، بالمتديات المعنية بالهجرة، مثل مجلس المنظمة الدولية للهجرة، أو الحوار الدولي بشأن الهجرة، أو المنتدى العالمي المعنى بالهجرة والتنمية، وزادت مشاركتها فيها.

وينطبق هذا الأمر أيضاً على المشاورات المتعلقة بمبادرة المهاجرون في البلدان التي تمر بأزمات، التي تؤدي المنظمة دور أمانتها، وعقدت في هذا الإطار مشاورات خاصة لمنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص.

ولا بد أيضاً من تعزيز التعاون بين جميع مستويات الحكم، ولا سيما مع السلطات المحلية التي تحتل مركز الصدارة في إدارة الفرص والتحديات المنبثقة من الهجرة. ومثلما قال عمدة مونتريال، السيد دوني كودير، خلال حلقة العمل الأولى في إطار الحوار الدولي بشأن الهجرة في نيويورك. «الهجرة هي أولاً وقبل كل شيء واقع محلي وحضري. وتنطوي في المقام الأول على مغادرة مكان ما أملاً في ترسيخ الجذور في مكان آخر. وبالتالي فالهجرة تنجح أو تفشل على الصعيد المحلي. ففي مدننا بالذات يصبح التنوع مورداً خصباً لبناء مستقبل مشرق. ويمكن أن يصبح فيها أيضاً مصدراً للتوتر». وستواصل الخطة الحضرية الجديدة تعزيز دور الفاعلين المحليين في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وعلاوة على ذلك، تقترح هذه الخطة إتاحة إطار سياساتي للمدن يمكن من خلاله دعم جهود التنفيذ الوطنية، والمضى من ثم في زيادة فعالية الأهداف.

#### التحدي ٤: توجيه موارد جديدة لتمويل الهجرة والمشاريع الإنمائية

رأى المتحاورون خلال حلقة العمل الأولى في إطار الحوار الدولي بشأن الهجرة في نيويورك أن الغاية ١٠-ب بشأن تشجيع التدفقات المالية، بما في ذلك الاستثمار الأجنبي المباشر، والغاية ١٠-ج بشأن خفض تكاليف معاملات تحويلات المهاجرين، تفسح المجال أمام تنويع مصادر التمويل. ومع ذلك، من المهم إدراك مواطن قصور التحويلات، ومراعاة ظروف كسبها واستعمالها. ولا بد من الأخذ بنهج التوظيف الأخلاقي والاحترام التام لحقوق المهاجرين إذا أريد للتحويلات أن تسهم إسهاماً إيجابياً في بلوغ التنمية المستدامة بدلاً من إعاقتها. وتحقيقاً لهذه الغاية، فإن تشجيع إلغاء أو خفض تكاليف التوظيف للعمال سيزيد من صافي أرباحهم، ويمكن أن يرفع قيمة التحويلات<sup>٧</sup>. فوفقاً لمنظمة العمل الدولية، على سبيل المثال، إذا ألغيت رسوم التوظيف تماماً، تمشياً مع معايير المنظمة، يمكن أن ترتفع مدخرات المهاجرين بمقدار ثمانية أمثال مبلغ رسوم التوظيف المدفوعة<sup>٨</sup>.

<sup>٧</sup> D. Ratha. 2014. Reducing migration costs peoplemove/reducing-migration-costs. متاح في الرابط التالي: <http://blogs.worldbank.org/>

<sup>٨</sup> International Labour Organization. 2015. Promoting decent work for migrant workers. متاح في الرابط التالي: [www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---ed\\_protect/---protrav/---migrant/documents/publication/wcms\\_344703.pdf](http://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---ed_protect/---protrav/---migrant/documents/publication/wcms_344703.pdf)

والتحويلات عمليات خاصة وطوعية ومتعددة الاتجاهات يقوم بها المهاجرون، فردياً أو جماعياً، لنقل النقود على الصعيد الدولي إلى أشخاص تربطهم بهم صلات وثيقة. ويمكن أن تكون التحويلات مورداً هاماً لتحقيق التنمية المستدامة. غير أن مرسلى التحويلات ومتلقيها أحرار في تقرير وجه استخدام هذه الأموال الخاصة، بما في ذلك استخدامها في مبادرات إنمائية. ومن ثم، لا ينبغي استخدام التحويلات لتمويل مشاريع متصلة بأهداف التنمية المستدامة، ما لم يُبد المرسلون والمتلقون رغبة صريحة في ذلك، ولا يمكن أن تكون بديلاً مباشراً للمساعدة الإنمائية الرسمية.

وتشجيع أفراد الشتات على الاستثمار وسيلة لزيادة الأموال وإدماج المهاجرين في خطط التنمية. فيمكن أن تشارك البلدان المرسلة للمهاجرين في برامج تُعزّز عن طريق التواصل بأفراد الشتات، وبذلك يُضخ التمويل في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة عند الإمكان. ويدعم أفراد الشتات منذ مدة طويلة التنمية المستدامة بنقل الموارد والمعارف والأفكار إلى أوطانهم، وتعزيز تكامل بلدان المنشأ في الاقتصاد العالمي. وبالإضافة إلى التحويلات، يملك أفراد الشتات أصولاً مالية ضخمة في حسابات التوفير والتقاعد، وفي الممتلكات والديون والأسهم، على سبيل المثال. ويشكل حشد هذه الموارد المالية بتشجيعهم على الاستثمار أسلوباً جديداً وهاماً للغاية يمكن من خلاله تعبئة التمويل اللازم لتحقيق الأهداف المتصلة بالهجرة والغايات الأخرى بوجه أعم.

### الاستنتاجات: سبل المضي قدماً

أكد المشاركون من جديد، خلال حلقة العمل الأولى في إطار الحوار الدولي بشأن الهجرة، أهمية الهجرة والمهاجرين باعتبارهما فاعلين إنمائيين رئيسيين، واعترفوا بأن خطة عام ٢٠٣٠ أعطت زخماً للتعاون على نهج قائم على حقوق الإنسان إزاء الهجرة، وضمان مراعاة المهاجرين مراعاة تامة في خطط وأطر التنمية الوطنية. وخلصت المناقشات فضلاً عن ذلك إلى أن خطة عام ٢٠٣٠ لا تتناول جميع جوانب الهجرة على نحو تام، ولذلك فإن تحقيق أهداف التنمية المستدامة يتطلب اتباع نهج شامل ومنسق إزاء الهجرة، على أساس خطة عام ٢٠٣٠، ووضع أطر رئيسية أخرى. وأخيراً، أبرزت حلقة العمل الأولى المعقودة في إطار الحوار الدولي بشأن الهجرة الحاجة إلى تحسين جمع البيانات، بما في ذلك البيانات المفصلة، وإلى إطار متين لرصد الأهداف المتصلة بالهجرة، والحاجة إلى بناء شراكات قوية لتحقيق خطة عام ٢٠٣٠.

٩ انظر «موجز الاستنتاجات»، متاح في الرابط التالي: [www.iom.int/sites/default/files/our\\_work/ICP/IDM/2016\\_IDM/Summary%20of%20conclusions.pdf](http://www.iom.int/sites/default/files/our_work/ICP/IDM/2016_IDM/Summary%20of%20conclusions.pdf)



وتقترح حلقة العمل الثانية، فى إطار الحوار الدولي، تناول مسألة تنفيذ الأهداف المتصلة بالهجرة من منظور شامل، مع مراعاة دور الحكومات على جميع المستويات، ودور القطاع الخاص والمجتمع المدني، والمنظمات الدولية - التى ينبغى أن تُدرج فى العمليات التشاورية الإقليمية، التى تقودها الدول، بشأن الهجرة، والعمليات الدولية.

وأخيراً، تتيح حلقة العمل الثانية فرصة للدول لاستكشاف السبل غير التقليدية لإقامة الشراكات وكذلك لتمويل تنفيذ الغايات المتصلة بالهجرة. ويمكن أن يتيح ذلك عدداً أكبر من الخيارات المتنوعة لمواجهة الصعوبات الجمة والتطرق إلى المسائل التى ينبغى معالجتها، سواء أكانت لها صلة مباشرة أم غير مباشرة بالهجرة. وفى ضوء ذلك، هناك حاجة إلى شراكات وخطط شاملة، ولعل هذه المائدة المستديرة تتيح أحد السبل الكفيلة بتحقيق هذه الغاية.



**موجز الاستنتاجات**  
**حلقة العمل الثانية المعقودة فيما بين الدورات**  
**١١ - ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦**  
**قاعة المؤتمرات السابعة والعشرون، قصر الأمم، جنيف**



## موجز الاستنتاجات

عقدت المنظمة الدولية للهجرة حلقة العمل الثانية المقررة في إطار الحوار الدولي بشأن الهجرة لعام ٢٠١٦ يومي ١١ و١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، في قصر الأمم بجنيف. وكانت حلقة العمل الأولى من سلسلة الحلقات قد خُصصت لمناقشة موضوع «متابعة واستعراض مسألة الهجرة في إطار أهداف التنمية المستدامة»، وعُقدت يومي ٢٩ شباط/فبراير و١ آذار/مارس في مقر الأمم المتحدة في نيويورك.

وشارك في حلقة العمل الثانية هذه، المعنونة «تقييم التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة المتصلة بالهجرة» أكثر من ٣٠٠ مشارك يمثلون الحكومات، والمنظمات الدولية والإقليمية، والأوساط الأكاديمية، والقطاع الخاص، ومنظمات الشتات ومنظمات المهاجرين، فضلاً عن المجتمع المدني. وناقش المشاركون على مدى يومين جميع جوانب عملية تحقيق أهداف التنمية المستدامة المتصلة بالهجرة، وتبادلوا الخبرات المكتسبة والدروس المستخلصة من هذه العملية.

وافُتتح الاجتماع بملاحظات ترحيبية أدلى بها المدير العام للمنظمة الدولية للهجرة السيد وليام سوينغ، تلاها عرض تمهيدى قدمته السيدة جيل هيلك، مديرة إدارة التعاون الدولي والشراكات الدولية، ثم اختتم الاجتماع بتقرير موجز عن حلقة العمل الأولى، قدمته السيدة كاثلين نيولاند، مديرة برنامج المهاجرين والهجرة والتنمية في معهد سياسات الهجرة.

ونُظمت المناقشات في إطار سبعة أفرقة، وقادها ٣٦ متكلماً يمثلون مزيجاً متوازناً من واضعي السياسات والخبراء في مجالي الهجرة والتنمية، أسهموا فيها بأرائهم الهامة. وأتاحت تركيبة الأفرقة فرصة لتحقيق توازن جنساني وجغرافي جيد، إذ مثل المتكلمون، الذين كانت منهم ١٤ امرأة، جميع مناطق العالم تقريباً.

وتلخص هذه الوثيقة أهم الاستنتاجات التي خلصت إليها المداولات خلال اليومين.

## ١- أحرز تقدم هام فى القضايا المتصلة بالهجرة والتنمية فى السنوات الأخيرة

- بدأت عدة بلدان فى تنفيذ تدابير جديدة موجهة نحو تحقيق تقدم فى التزاماتها بخطة التنمية لعام ٢٠٣٠، مثل التقدم فى مجال التوظيف الأخلاقى للعمال المهاجرين وخفض تكلفة التحويلات.
- سلط المشاركون الضوء على تزايد الاعتراف بالدور المحورى للهجرة فى التنمية، وإدراج هذا الموضوع من ثم فى أهم المحافل والعمليات الدولية. ومن الأمثلة الرئيسية على ذلك مؤتمر القمة الرفيع المستوى للجمعية العامة للأمم المتحدة الذى عُقد فى ١٩ أيلول/سبتمبر بمشاركة رؤساء الدول، وتناول لأول مرة منذ ٧١ عاماً موضوع التحركات الكبيرة للاجئين والمهاجرين. وعلاوة على ذلك، فعلى عكس الأهداف الإنمائية للألفية، باتت الهجرة مدرجة فى خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.
- من دلائل التقدم الهامة الأخرى قرار زعماء العالم إطلاق عملية تفضى إلى إرساء ميثاق عالمى لهجرة آمنة ومنظمة ومنظمة.
- أخيراً، اعتبر المشاركون أيضاً انضمام المنظمة الدولية للهجرة إلى منظومة الأمم المتحدة إنجازاً هاماً يجعلها الوكالة العالمية الرائدة فى مجال الهجرة.

## ٢- تزايد تحديات الهجرة يقوض تقدم الدول فى مجال الهجرة

- وجه المتكلمون الانتباه إلى التحديات المعقدة المتعددة فى مجال الهجرة التى تقوض تقدم الدول فى تحقيق الأهداف وتتطلب إجراءات عاجلة. وحدد العديد من الممثلين العمل القسرى والاتجار بالبشر وهجرة القُصّر غير المصحوبين بذويهم بوصفها مشاكل رئيسية فى شتى أنحاء العالم، داعين إلى تحسين الاستجابة الدولية، على أساس التضامن والتعاون، وإلى وضع أطر فعالة لتعزيز الهجرة الآمنة والمنظمة.
- مثلما لاحظ المستشار الخاص للأمم المتحدة المعنى بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ينبغى أن تتبع الحكومات نهجاً مزدوجاً إزاء تحديات الهجرة، يكون كالآتي: إدارة الهجرة على نحو آمن ومنظم ومنظم، والحد من ضغط الهجرة. ويتوقف حل تحديات الهجرة على تحقيق أهداف خطة عام ٢٠٣٠، الذى سيسهم بالتالى فى الحد من عوامل الدفع التى تؤدى إلى تدفقات كبيرة للهجرة.

### ٣- تمكين المهاجرين أمر بالغ الأهمية لإتاحة الإمكانيات الكاملة لهم لتحقيق أهداف التنمية المستدامة

- أبرز عدة محاورين طيلة حلقة العمل الدور الهام الذى يمكن أن يؤديه أفراد الشتات فى تنفيذ تدابير ملموسة تسهم فى تعزيز رفاه المهاجرين. وشدد وزير شؤون المالين المقيمين فى الخارج ووزير الدولة فى سيراىون على أن أفراد الشتات أنفسهم ما انفكوا يشاركون فى حوكمة الهجرة ويمكن أن يسهموا إسهاماً كبيراً فى تحقيق أهداف وغايات التنمية المستدامة المتصلة بالهجرة.
- علاوة على ذلك، عرض المتكلمون، فى «جلسة أصوات المهاجرين»، تجاربهم كمهاجرين ومؤسسين لمنظمات الشتات المعنية بتصميم مشاريع للمهاجرين وأسرههم فى أوروبا وفى المنطقة الأفريقية. وقلماً يُستفاد من كل إمكانات جماعات الشتات فى التنمية، لأسباب منها افتقار البلدان إلى بيانات عن أفراد الشتات التابعين لها.
- لى يكون المهاجرون وأفراد الشتات فاعلين إنمائيين، ينبغى أن تشجع بلدان المنشأ والمقصد مشاركة المهاجرين فى الشؤون المدنية وتعزز شعورهم بالانتماء والمسؤولية المشتركة فى بناء مصير مشترك. ويكتسى إشراك واضعى السياسات على المستوى المحلى (البلديات، وما إلى ذلك) أهمية بالغة لأن الاندماج يتحقق على الصعيد المحلى.

### ٤- بناء القدرة على جمع البيانات عن الهجرة وتحليلها

- أبرز عدة مشاركين الحاجة إلى وضع أدوات جديدة لتحسين جمع البيانات عن الهجرة وتحليلها، بما فى ذلك أدوات القياس المبتكرة لتحديد الثغرات وتبعية التقدم المحرز فى تنفيذ سياسات الهجرة التى تتسم بحسن الإدارة.
- كررت المناقشات الحاجة إلى فهم الهجرة واستخدام معلومات دقيقة للإبلاغ السليم عن آثار الهجرة. وأعرب العديد من المتكلمين عن قلقهم إزاء ما يشمل الهجرة من خطاب مسموم ومعاد للأجانب فى معظم الأحيان، وأشاروا إلى ضرورة بناء قدرات الدول على جمع البيانات عن الهجرة وتحليلها للسماح باتخاذ إجراءات قائمة على الأدلة للتصدي للتصريحات الكاذبة حول الهجرة.
- أشار المشاركون إلى الدور الهام الذى يمكن أن يؤديه الحوار بشأن الهجرة على الصعيدين الإقليمى والعالمى فى تعزيز فهم أفضل لاتجاهات الهجرة وفى تشجيع عملية مستنيرة لوضع سياسات الهجرة.

## 5- لا بد من سياسات استباقية فى مجال الهجرة

- نظراً إلى إدراج الهجرة فى أهداف التنمية المستدامة، باتت سياسات التنمية تؤدى دوراً جديداً، لا يمكن اختزاله فى تقليص مستويات التفاوت والفقر فحسب، بل هو دور يراعى المهاجرين باعتبارهم فاعلين إنمائيين. ولا ينبغى أن تقتصر على إبراز الخدمات التى يمكن أن يقدمها المهاجرون من أجل التنمية، بل علينا أن نبرز أيضاً الخدمات التى يمكن أن تقدمها التنمية للمهاجرين. ورأى الخبراء أن سياسات الهجرة لا ينبغى أن تُعتبر أدوات دفاعية تمنع المهاجرين من الدخول إلى البلدان، بل ينبغى أن تكون أدوات استباقية تتعامل مع الهجرة بوصفها اتجاهاً معاصراً وتُمكن المهاجرين من أداء دورهم كفاعلين إنمائيين. وتحقيقاً لتلك الغاية، اتفق المتكلمون على أن من الأهمية بمكان العمل من أجل الحد من 'عوامل الدفع' التى تجبر الناس على الهجرة، معترفين فى الوقت ذاته باستحالة تفادى 'عوامل الجذب'.

## 6- حان الوقت للانتقال من وضع الإطار المفاهيمى إلى التنفيذ

- من المواضيع التى تكررت طيلة يومى حلقة العمل الحاجة إلى إنعاش أهداف التنمية المستدامة بالانتقال إلى مرحلة التنفيذ.
- بغية ضمان التنفيذ الفعال، يتعين على البلدان أن تترجم التزاماتها العالمية إلى التزامات وطنية تناسب سياقاتها الوطنية. وعلاوة على ذلك، أكد عدة متكلمين أن تحقيق أهداف التنمية المستدامة يرتبط بإشراك الفاعلين المحليين الذين تقع عليهم مسؤولية ترجمة تلك الأهداف إلى سياسات إنمائية محلية.
- عرضت الحكومات التدابير المتخذة لتحقيق الأهداف الإنمائية المتصلة بالهجرة باستخدام أدوات مبتكرة، منها إطار حوكمة الهجرة، ومؤشر حوكمة الهجرة، والنظام الدولى لنزاهة التوظيف، فضلاً عن مبادرة 'المهاجرون فى البلدان التى تمر بأزمات' التى دخلت مبادئها التوجيهية فترة التنفيذ. وأشير إلى بناء القدرات وإقامة الشراكات - مع الشركاء التقليديين والجدد - باعتبارهما عنصرين رئيسيين لتعزيز عملية تنفيذ فعالة.
- اتفق المشاركون على أن الميثاق العالمى من أجل الهجرة سيكون عنصراً حيوياً لحوكمة الهجرة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.



## ٧- ينبغي أن تتعاون الدول والجهات الفاعلة في مجال الهجرة لوضع التزاماتها موضع التنفيذ

- أشاد المشاركون بإدراج مقترح يتعلق بإرساء ميثاق عالمي من أجل الهجرة في إعلان نيويورك. وسيكون هذا الميثاق العالمي وسيلة هامة لتنفيذ الجوانب المتعلقة بالهجرة في أهداف التنمية المستدامة من خلال وضع إطار للتعاون الدولي الشامل بشأن الهجرة والتنقل البشري.
- دعا العديد من المتكلمين المنظمة الدولية للهجرة إلى أداء دور قيادي في العملية الرامية إلى إرساء الميثاق العالمي، وشددوا كذلك على أن من المهم، لضمان إحراز تقدم كبير في الجوانب المتعلقة بالهجرة في أهداف التنمية المستدامة، بناء شراكات شفافة وشاملة، يمكن أن تؤدي فيها جميع الأطراف الفاعلة دورها، بما يشمل القطاع الخاص والمجتمع المدني والمهاجرين أنفسهم.
- على الصعيد الإقليمي، ينبغي أن تعمل مختلف الهيئات والمحافل القائمة معاً على بناء مزيد من التآزر. ويمكن، على سبيل المثال، أن تعزز العمليات التشاورية الإقليمية علاقاتها مع اللجان الاقتصادية الإقليمية للأمم المتحدة والهيئات الإقليمية الأخرى.
- تشكل الهجرة عنصراً هاماً من خطة عمل أديس أبابا لتمويل التنمية؛ غير أن محدودية الموارد العامة ستجعل من الصعب على الدول توفير التمويل الكافي للوفاء بالتزاماتها المتعلقة بالهجرة. ورغم الاعتراف بأن التحويلات المالية تسهم إسهاماً هاماً في رفاه وسبل معيشة الملايين من الناس، شدد المتكلمون على أن هذه التحويلات تظل موارد خاصة، ولا ينبغي مقارنتها بالمساعدة الإنمائية الرسمية أو الاستثمار الأجنبي المباشر أو مصادر التمويل الرسمية الأخرى من أجل التنمية.
- أشار المتكلمون إلى أن ضمان التمويل الكافي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة يتطلب توثيق التعاون بين الحكومات وكذلك مع الجهات الفاعلة التجارية ذات الصلة. وسيكون من الضروري الجمع بين الموارد الخاصة والعامة.

## الاستنتاجات

هذا الموجز ليس جامعاً مانعاً. ويجرى حالياً إعداد تقرير تحليلي شامل يضم نتائج المناقشات التي دارت في كلتا حلقتي العمل اللتين نُظمتا في عام ٢٠١٦. وسيقدم التقرير مدخلات إلى سلسلة من العمليات، بما في ذلك المنتدى العالمي القادم المعنى بالهجرة والتنمية، والمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعنى بالتنمية المستدامة في عام ٢٠١٧، والأعمال التحضيرية المؤدية إلى المؤتمر الدولي المقرر عقده في عام ٢٠١٨ لاعتماد ميثاق عالمي من أجل هجرة آمنة ومنظمة ومنظمة.

وتود المنظمة الدولية للهجرة أن تشكر حكومة الولايات المتحدة وحكومة أستراليا على ما قدمته من دعم مالى للحوار الدولي بشأن الهجرة لعام ٢٠١٦، سمح بإعداد حلقتي العمل المقررتين في هذا الإطار.

**الوصف:** يحتوي هذا المنشور على التقرير والمواد التكميلية فيما يخص حلقتي العمل المعقودتين في ٢٠١٦ حول الموضوع الشامل المُعنون "متابعة واستعراض مسألة الهجرة في إطار أهداف التنمية المستدامة" في إبان الحوار الدولي بشأن الهجرة، وهو المنتدى الرئيسي الذي عقدته المنظمة الدولية للهجرة حول الحوار بشأن سياسات الهجرة. وعُقدت حلقتا العمل في نيويورك في ٢٩ شباط/فبراير و١ آذار/مارس، وعلى التوالي في جنيف يومي ١١ و١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦.

في الحلقة الأولى، تمت معالجة الآثار المترتبة على إدراج مسألة الهجرة في أهداف التنمية المستدامة، ونوقشت الأدوات والآليات التي يمكن أن تساعد الدول الأعضاء على قياس التقدم المحرز في تحقيق الغايات المتعلقة بالهجرة في إطار أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة، ودُرس، في جملة أمور، خيارات "الاستعراض المواضيعي" للغايات المتعلقة بالهجرة في إطار أهداف التنمية المستدامة والدور الذي تضطلع به المنظمات الدولية في تحقيق الغايات المتعلقة بالهجرة.

واستناداً إلى نتائج حلقة العمل الأولى، تمّ تقييم التقدم المحرز في تحقيق الغايات المتعلقة بالهجرة في إطار أهداف التنمية المستدامة أثناء حلقة العمل الثانية. ونوقشت حالة سياسات الهجرة بعد عام واحد من اعتماد خطة ٢٠٣٠ من وجهة نظر الدول وغيرها من أصحاب المصلحة في مجال الهجرة، وعُرضت أفضل الممارسات الجارية في البلدان التي تحرّز تقدماً في تنفيذ الغايات المتعلقة بالهجرة في إطار أهداف التنمية المستدامة، ونُظر في كيفية تحسين قدرة الدول المؤسسية على قياس التقدم المحرز في تحقيق الغايات المتعلقة بالهجرة في إطار أهداف التنمية المستدامة والإبلاغ عن هذا التقدم.

وبتخصيص منتدى النقاش الرئيسي هذا لمناقشة السياسات بشأن تنفيذ ومتابعة واستعراض الجوانب المتعلقة بالهجرة في أهداف التنمية المستدامة، تؤد المنظمة الدولية للهجرة إتاحة مجال يمكن فيه للدول الأعضاء في المنظمة وللجهات الفاعلة الرئيسية المعنية في مجال الهجرة والتنمية، من أجل تقديم الاستراتيجيات المتبعة والتدابير المتخذة لتحقيق الغايات المتعلقة بالهجرة، بما في ذلك الممارسات الجيدة والتحديات والدروس المستفادة والمجالات التي تحتاج إلى الدعم والخبرات المشتركة.





# 65

عام YEARS

International Organization for Migration  
المنظمة الدولية للهجرة



9 789290 687337